

LI/R/PM/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 يناير 2015

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص مراجع لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية

جنيف، 30 و31 أكتوبر 2014

المحضر الحرفي

من إعداد الأمانة

1. افتتح المدير العام أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص مراجع لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية وذكر بأنه اجتمع يكتسي أهمية قصوى وأعرب عن ارتياحه لحضور العديد من الوفود مما يدل في رأيه على الالتزام الذي يثبته هذا الموضوع المهم. وذكر الدول الأعضاء بأن مهمة اللجنة التحضيرية هي إرساء الظروف للمؤتمر الدبلوماسي الذي من شأنه أن يفضي إلى خاتمة موقفة لموضوع مهم ألا وهو تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية وإلى خاتمة موقفة للمنظمة ذاتها. وقال إن الأسئلة الرئيسية التي تطرح على اللجنة التحضيرية هي: اعتماد مشروع النظام الداخلي الذي ينظم مجموعة من المسائل من بينها المشاركة والإجراءات المتبعة في المؤتمر الدبلوماسي؛ ووضع قائمة بالدول والمنظمات المراقبة، أي الجهات المراقبة التي ستدعى إلى المؤتمر الدبلوماسي، واعتماد مشروع جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي؛ وتحديد موعد المؤتمر الدبلوماسي ومكان انعقاده. ولفت المدير العام عناء اللجنة إلى الوثيقة LI/R/PM/1 Prov.4 التي تحتوي على مشروع جدول أعمال اللجنة التحضيرية. وبعدها افتتح الاجتماع، انتقل إلى البند 2 من جدول الأعمال بشأن انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس، فالتمس اقتراحات في هذا الشأن.

2. وشكر وفد الجمهورية التشيكية المدير العام وقال إنه يؤيد ترشيح السيد ميخالي فكشور (هنغاريا) رئيسا للجنة التحضيرية والسيدة أنا غويشيا (جورجيا) والسيد ألفريدو زنون أليغارا (المكسيك) نائبين للرئيس.

3. وأعرب وفد بلجيكا عن تأييده للاقتراح الذي تقدّم به وفد الجمهورية التشيكية.

4. وأعرب وفد إيطاليا أيضا عن تأييده للاقتراح الذي تقدّم به وفد الجمهورية التشيكية.

5. وشكر المدير العام وفد إيطاليا، ولاحظ أنه ما من وفد يطلب الكلمة، وأعلن مع الارتياح العميق أن أعضاء المكتب المنتخبين هم السيد ميخالي فكشور (هنغاريا) رئيسا للجنة التحضيرية والسيدة أنا غويبيشيا (جورجيا) والسيد ألفريدو رندون أاغارا (المكسيك) نائبين للرئيس. فدعا السيد فكشور إلى صعود المنصة وإلى تولي رئاسة الاجتماع.

6. وألقى الرئيس الجديد المنتخب الخطاب التالي:

"السيد المدير العام، السادة نواب المدير العام، أصحاب المعالي، حضرات المندوبين، زملائي الأعضاء، أودّ بادئ ذي بدء أن أشكركم جميعا على تأييدكم الكريم وعلى ثقافتكم في. وإنها ثقة تشرفني وتدفعني إلى بذل قصارى جهدي كي أكون عند حسن ظنكم. واعلموا أنني خلال مناقشاتنا اليوم سوف أحاول أن أشارككم التجربة التي اكتسبتها وأنا أترأس دورات الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وفي هذا الصدد، أظن أن أهم العبر التي استخلصناها في الفريق العامل هي ضرورة احترام الإطار القانوني المعني كي نستطيع التوفيق بين مراجعة اتفاق لشبونة والحاجة إلى ضمان الشفافية والشمولية في هذه العملية. وهكذا، فمن منظور القانون، تجري عملية المراجعة فيما بين وفود الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة، ويجدر التنويه في هذا المضمار بالمشاركة القوية والمتزايدة من الوفود الأخرى، بما في ذلك الدول الأعضاء في الويبو والتي هي حاليا خارج نظام لشبونة، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهذه نقطة مهمة جدا لأن عملية مراجعة اتفاق لشبونة تهتم أعضاءها الحاليين بل وأيضا سائر الدول الأعضاء في الويبو. وأنا واثق في أن مجهوداتنا المشتركة ستمكّننا من إيجاد السبل الكفيلة بمواصلة هذه العملية بالطريقة الشفافة والجامعة التي ذكرناها دون استبعاد أي أحد. وأودّ أيضا أن أهتئ نائب رئيس اللجنة التحضيرية وهما السيدة أنا غويبيشيا (جورجيا) والسيد ألفريدو رندون أاغارا (المكسيك) بمناسبة انتخابها. وأعرب عن تقديري الصادق والكامل للعمل الذي أنجزه المكتب الدولي تحضيراً لهذا الاجتماع. وأودّ أن أعرب عن امتناني الخاص للمدير العام على كلمته الافتتاحية التي ذكر فيها بولاية هذه اللجنة التحضيرية. وفي هذا السياق، أودّ أن أذكر الوفود بالقرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة العام الماضي عن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة. وأودّ أيضا أن أنتهز هذه الفرصة كي أخبر الوفود بأن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة اتفق البارحة على أن نص مشروع اتفاق لشبونة المراجع ولأختمه التنفيذية المراجعة الذي خلص إليه الاجتماع عقب النظر في القضايا العالقة سوف يكون هو الاقتراح الأساسي للمؤتمر الدبلوماسي."

7. واقترح الرئيس الانتقال إلى اعتماد مشروع جدول الأعمال. وأشار إلى أنه يضم ثمانية بنود واقترح على اللجنة أن تناوّلها حسب ترتيبها المقترح في الوثيقة دون تغيير. وعن الجدول الزمني المقترح لليوم، ارتأى أن يغطي الاجتماع البنود 1 إلى 6 ثم الاجتماع من جديد في ظهيرة يوم الجمعة لاعتماد التقرير واختتام أعمال الاجتماع. وأفصح عن فهمه بأن من الشائع في اجتماعات اللجان التحضيرية أن يكون التقرير قصيرا وموجزا وأن يقتصر فقط على القرارات المتخذة في اجتماع اللجنة، وليس من المتوقع أن يعبر بالكامل عن كل المداخلات المقدّمة أثناء المداولات. وتطلّع إلى أن تعمل اللجنة على ذلك الأساس آملا في أن تجد الدول الأعضاء في الجدول الزمني المقترح إطارا مناسباً وواقعياً وفعالاً ملائماً. وقال إنه من المرتقب في ظهيرة اليوم الأخير من الاجتماع أن يُعتمد التقرير وتختتم أعمال اللجنة عقب اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة واختتام دورته.

8. وتساءل هل من وفد يرغب في طلب تغيير مشروع جدول الأعمال، ثم أعلن أن جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص مراجع لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية قد اعتمد بالإجماع. وقال إنه سيفتح باب المداخلات العامة قبل أن يشرع الاجتماع في المناقشات المفصلة حول البنود 4 إلى 6. ولفت عناية الوفود إلى الجدول الزمني المحدد للاجتماع وإلى ولاية اللجنة الواضحة فطلب منهم الاختصار قدر الإمكان والتزام الدقة في المداخلات والحرص قدر الإمكان على قصر البيانات الافتتاحية على القضايا المدرجة في جدول أعمال الاجتماع.

9. وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه للأمانة على دعمها خلال المسار الذي دام ست سنوات وبفضله وصلت الدول الأعضاء إلى هذه المرحلة وإلى هذا الاجتماع. ورحب أولاً بالطريقة الرزينة التي عملت بها الدول الأعضاء خلال السنوات الماضية وأبقت على جوٍّ أخوي في سياق العمل على البيانات الجغرافية. ولاحظ أن هذا اتحاد طوعي وأنه ارتاح كثيراً لذلك الجوِّ الإيجابي في هذا الاتحاد الطوعي وهو متناسب والأنظمة الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يتواصل ذلك الجوِّ الأخوي الرزين. ورحب كثيراً بالطريقة التي سارت عليها هذه العملية في جوِّ من الانفتاح والمبادرة بالمشاركة. وحرص على التنويه بذلك لأنه أمر نادر. وقال إن الدول الأعضاء شاهدت بلدانا متقدمة وبلدانا نامية، أي البلدان على تفاوت مستويات نموها، تشارك في الأعمال على قضايا تخص قطاعات بعينها ولكن بروح إيجابية جدا طيلة أعمال الدورات العشر التي عقدها الفريق العامل. وأشار أيضا إلى كل الجهود التي بذلت من أجل مراعاة التعديلات التي اقترحتها الجهات المراقبة ومن أجل صون التوافق فيما بين الأنظمة. وحرص الوفد على تذكير الاجتماع، على جانب مؤسسي، بأن الجمعية العامة ذات 187 دولة عضوا قد اعتمدت ميزانية في عام 2013 وفي ذلك اعتماداً لقرار من أجل مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع، وأكدت ذلك القرار لجنة التنسيق في سبتمبر العام الماضي، ولاحظ أن العملية لم تثر أي رد فعل. ومن ذلك المنظور، اعتبر الوفد أن كل القواعد قد احترمت وأبقت في جوِّ إيجابي جدا، وهذا أمر في رأيه جدير بالتنويه. وأعرب الوفد عن أمله في أن ترى الدول الأعضاء قريبا الحصيلة الإيجابية لعملية سلسلة ومنفتحة احترمت فيها جميع الأصول المؤسسية للمنظمة.

10. وأعرب وفد جورجيا عن امتنانه للأمانة على ثقته في انتخاب جورجيا لنيابة الرئيس وقال إن ذلك مصدر فخر عميق لوفد بلده. وشدد على أن مسألة حماية تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية تظل مسألة حساسة ومهمة جدا ضمن برنامج عمل بلده. وشدد الوفد مؤكداً من جديد على أن الفريق العامل سخر الكثير من الجهود وأحرز الكثير من التقدم على مر السنين بقيادة الرئيس ورأى أن الجوِّ البناء ينبغي أن يستمر للنظر في القضايا المطروحة أمام اللجنة.

11. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وهنأ الرئيس على انتخابه في اللجنة التحضيرية ووجه تهنئته أيضا إلى نائبي الرئيس. وذكر بأنه صرح في العديد من المناسبات، بما فيها خلال سلسلة الاجتماعات الرابعة والخمسين لجمعية الدول الأعضاء في الويبو، بأن المجموعة تعلق أهمية كبرى على قرار جمعية اتحاد لشبونة لعام 2013 حول الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015. وأكد الوفد من جديد الالتزام بالفائدة في تنفيذه. ورحب بالدورة الحالية للجنة التحضيرية وجدول أعمالها واتقا في أن للجنة ستتقدم بخطى إيجابية. وقال إن المجموعة تتنهد هذه الفرصة كي تعبر عن تقديرها للعمل كله الذي أنجزه الفريق العامل تحت قيادة الرئيس الرشيدة فيما يتعلق بمراجعة اتفاق لشبونة. وتوّه في هذا الصدد بأن المناقشات في الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة كانت ولا تزال جامعة وشاملة. وقال إن المجموعة تلتزم بالحفاظ على المبادئ ذاتها وتطبيقها على المؤتمر الدبلوماسي. وأعرب من جديد عن قناعته بأن المراجعة ستزيد من إقبال الجميع على نظام لشبونة، ولا سيما صغار المنتجين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً. وذكر بأن الهدف هو تعزيز إطار اتفاق لشبونة الحالي وتحديثه مع الحفاظ على مبادئه وأهدافه العامة. وعن مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي، قال الوفد إن المجموعة تودّ أن تشكر الأمانة على إعداد مشروع الوثيقة LI/R/PM/2. ورأى أن مشروع النص يأخذ بمختلف العناصر الإجرائية لهذا المؤتمر الدبلوماسي بعينه، ويعتمد على مجموعة من أحكام الأنظمة الداخلية المتفق عليها في مناسبات سابقة. وقال إنه لا بدّ من التذكير مرارا بأن المؤتمر الدبلوماسي المقبل يُدعى إلى الانعقاد من أجل النظر في اتفاق لشبونة المراجع واعتماده. وفي الختام، أعرب الوفد من جديد عن التزام المجموعة باتباع عملية شفافة وشاملة تقضي إلى مراجعة نظام لشبونة تزيد من قدرته على استقطاب أصحاب المصالح والأعضاء الحاليين والمحتملين في نظام لشبونة. وأكد استعدادة لاعتماد مشروع النظام الداخلي كما هو مقدّم في الوثيقة LI/R/PM/2 وقائمة الدول والجهات المراقبة التي ستدعى إلى المؤتمر الدبلوماسي ونصوص مشروعات الدعوات كما هي مقترحة في الوثيقة LI/R/PM/3.

12. وشدد وفد إيطاليا مجدداً على الأهمية التي يعلّقها وفده على النجاح في مراجعة اتفاق لشبونة وقال إن التزامه نابع من قناعته بأن المراجعة ستعود بفوائد جمة على المنتجين وعلى بلدان المنشأ. وقال إن إضافة البيانات الجغرافية إلى نظام لشبونة

الدولي للتسجيل والحماية، وفقا للنظام التقني ذاته المطبق على تسميات المنشأ، سوف تساعد فعلا المنتجين في العالم ولا سيما المنتجين الصغار ومتوسطي الحجم والمنتجين في المناطق الريفية على الحصول على الحماية في بلدان غير بلد المنشأ وبتكلفة معقولة. وسوف تساهم أيضا في التقليل من الحالات التي يضطر فيها المنتجون إلى رفع دعاوى بسوء استخدام بياناتهم الجغرافية في إجراءات قضائية مكلفة في بلدان أجنبية كما هو الحال الآن بالنسبة إلى تسميات المنشأ. وأضاف الوفد قائلا إن نظام لشبونة المراجع سوف يشجع الاستثمار العام والخاص في البيئات الجغرافية وتسميات المنشأ بوقع إيجابي على اقتصاد البلد من حيث رفع القدرة التنافسية وتنوع الصادرات وخلق فرص العمل، وستعود المراجعة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بفوائد محدّدة وستساعد مثلها على تحويل سمات البلد الفريدة، مثل المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي، إلى منتجات قابلة للتسويق وغير قابلة للإنتاج خارج البلد، ومن شأنها أيضا تشجيع منتجي السلع التي تتطلب الكثير من العمل على التحول إلى مصدري سلع ذات جودة عالية في الميدان الزراعي وقطاع الصناعات الحرفية. وأشار إلى أن مراجعة اتفاق لشبونة، مثلما قال متحدثون من قبله، كانت عملية شاملة وجامعة وشفافة أتيحت فيها الفرصة لكل دولة من الدول الأعضاء في الويبو للتعبير عن رأيها والإسهام في الحوار. وذكر الوفد بأن الأعضاء الحاليين في اتفاق لشبونة، ومن بينهم وفد بلده، رحّبوا بالاقترحات التي تقدمت بها دول أعضاء خلال الدورة العاشرة للفريق العامل التي انعقدت منذ 2009. وقال إن الاختلاف هو بين اتفاق لشبونة الحالي ومشروع الاتفاق المراجع، وهو يعكس الرغبة في تيسير انضمام الدول إلى نظام لشبونة. وقال الوفد إنه يأمل فعلا في أن يصبح النظام الدولي المقبل للتسجيل والحماية أكثر استقطابا بفضل ذلك. وقال إنه واثق في أن المؤتمر الدبلوماسي لعام 2015 سوف تعمّه روح الشفافية والشمولية ذاتها التي استلهمت منها أعمال المراجعة حتى الآن. وقال إن الدول المراقبة التي ستحضر المؤتمر ستكون لها الفرصة أيضا للتعبير عن وجهات نظرها القديرة حول مشروع الاتفاق المراجع وتؤخذ انشغالها على محمل الجد من قبل الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه سيتمسك بموقفه المنفتح ويعتزم الإدلاء بتعليقات مفصلة لاحقا.

13. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن مراجعة اتفاق لشبونة، وكي توسّع نطاق تطبيقه، سوف تجعل نظام لشبونة أكثر استجابة لحاجة البيانات الجغرافية إلى الحماية مع الحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ والأهداف لاتفاق لشبونة الحالي. وأعرب عن اعتقاده بأن تنسيق الإطار القانوني القائم وتوسيع نطاق السجل الدولي ليشمل البيانات الجغرافية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تعاريف منفصلة للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ، علما بأن الأحكام الموضوعية المتشابهة سوف تطبق عليهما معا، لن يؤدي إلى تغيير موضوع النظام. وأضاف قائلا إن المراجعة المقترحة سوف تجعل النظام أكثر بساطة وأيسر استخداما. وأعرب الوفد عن تأييده للقرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة عام 2013 للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي معني باعتماد اتفاق لشبونة المراجع لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في 2015. وقال إنه يقدر العرض السخي الذي تقدّمت به البرتغال لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وذكر بأن الفريق العامل لنظام لشبونة ما فتئ يبذل قصارى جهوده لإشراك جميع الدول المهتمة وتشجيع مزيد من المشاركة في دورات الفريق العامل منذ نشأته. وقال إن توسيع نطاق اتفاق لشبونة ليشمل البيانات الجغرافية لا يغيّر موضوع المعاهدة ولا نظام الحماية فيها.

14. وشكر الرئيس وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على بيانه وفتح باب النقاش حول البند 4 من جدول الأعمال ("النظر في مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي"، كما ورد في الوثيقة LI/R/PM/2). وقبل فتح باب التعليقات على هذا البند، دعا الرئيس الأمانة إلى التقديم لهذه الوثيقة بإيجاز.

15. وفي معرض التقديم للوثيقة، لفت المستشار القانوني عناية الدول الأعضاء إلى مسألتين اثنتين. فذكر بأن الفريق العامل اتخذ في اليوم السابق بعض القرارات التي ينبغي إدخالها في مشروع النظام الداخلي، وتحديدًا في المادة 1 التي تتناول الغرض المنشود من المؤتمر واختصاصاته، وستعين تغييرها لتضمينها عنوان المؤتمر الدبلوماسي كما نوقش في الفريق العامل. ولفت عناية الدول الأعضاء ثانيا إلى المادة 29 من الوثيقة ذاتها حيث ستضاف إشارة إلى مشروع اللائحة التنفيذية أيضا. وفي الختام، لفت المستشار القانوني عناية الدول الأعضاء إلى وثيقة إضافية يؤيدها عضو في اتحاد لشبونة إلى جانب دول

أخرى أعضاء في الويبو، وهي الوثيقة LI/R/PM/5 Rev.2. وقال إن الاقتراح تقدّمت به وفود الأرجنتين وأستراليا وكندا وشيلي وإسرائيل واليابان ونيوزيلندا وبنما وجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي.

16. وشكر وفد إسرائيل الأمانة على عملها فيما يخص مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي وعلى الوثيقة LI/R/PM/3 التي تضم قائمة المدعوين إلى المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. وقال إن وفود الأرجنتين وأستراليا وبنما وكندا وشيلي وإسرائيل واليابان ونيوزيلندا وبنما وجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي ترغب في الإدلاء ببيان المجموعة التالي دعماً لاقتراحها المقدم في الوثيقة LI/R/PM/5 Rev.2 والرامي إلى تحسين مشروع الوثيقتين.

"إن الفريق العامل لنظام لشبونة واللجنة التحضيرية الآن مقبلّة على مشروع تقني ذي أهمية كبرى في مجال حماية الملكية الفكرية. ولا يصحّ أن نقول بأن العمل المنشود هو فقط مراجعة تقنية لاتفاق قائم. بل إن مشروع النص يوسّع نطاق نظام لشبونة الحالي ليشمل البيانات الجغرافية. وهذا تغيير عميق. فالبيانات الجغرافية موضوع يهتم جميع الدول الأعضاء في الويبو وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والجهات الأخرى، وليس فقط الأعضاء الحاليين في اتفاق لشبونة. ومؤتمرات الويبو الدبلوماسية هي عادة مفتوحة للمشاركة الموضوعية الكاملة من جميع أعضاء الويبو. وكانت للدول الأعضاء في الويبو، منذ أكثر من عشرين عاماً، كلمة مشتركة ومتساوية في جميع المؤتمرات الدبلوماسية التي عقدت. ونذكر منها معاهدات مثل معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري بالإضافة إلى مراجعة أطر معاهدات قائمة كانت لها عضوية محدودة في الويبو مثل وثيقة جنيف لعام 1999 لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية. ورغم تنوع الحالات، ظل التساوي في المشاركة ممارسة ثابتة دون تغيير. وقد تنشأ سابقة تدعو للقلق في برنامج الويبو التقني إذا تغيّرت الآن ممارسة المشاركة بالتساوي، علماً بأن مجموعة واسعة من الأعضاء في الويبو أعربت عن اهتمام قوي بالمشاركة، وأن هذا المجال الجديد من حماية الملكية الفكرية الدولية محطّ جدال وعلى الرغم من الدعم المعرب عنه من داخل اتحاد لشبونة من أجل ضمان التساوي في المشاركة. ولذلك اقترحنا تعديل مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي كي نضمن لجميع الأعضاء في الويبو مشاركة متساوية. وفي إطار النظام الداخلي الحالي، يحقّ للأعضاء في الويبو غير الأعضاء في اتحاد لشبونة المشاركة بصفة وفود مراقبة. ولا يتيح أي إمكانية لحضور الأفرقة العاملة أو اللجان الرئيسية لإثارة نقطة نظام أو طرح أسئلة إجرائية أو التقدم باقتراحات بشأن النصوص أو المشاركة في التصويت. وأعضاء اتحاد لشبونة هم وحدهم الذين يتمتعون بكل هذه الحقوق على الرغم من أن أعضاء الويبو جميعهم لهم مصلحة. ومن حسن الحظ أنه من الممكن استرجاع التساوي في المشاركة من خلال تغيير بسيط نسبياً في مشروع النظام الداخلي يؤكد أن وفود الأعضاء هي وفود جميع الدول الأعضاء في الويبو. وبفضل هذا التغيير أيضاً يصبح النظام الداخلي متسقاً وأحكام الأنظمة الداخلية التي استخدمت في السنوات العشرين الماضية وأكثر، كما هو بين من خلال الأمثلة التي أوردناها في مرفق اقتراحنا. وإننا نعتقد أن هناك من الأسباب ما يكفي لكي تقوم المشاركة في هذا المؤتمر الدبلوماسي على مبدأ التساوي. وقد لمسنا ما يشجّعنا في الاهتمام الذي أبداه أعضاء لشبونة بمشاركة واسعة النطاق من أعضاء الويبو في مناسبات زاد عددها عن عدد أعضاء لشبونة، وهو نداء بادر بالأخذ به بلا تردد وبروح بتاء مراقبون في الفريق العامل لاتحاد لشبونة. ولكن، كي يشارك الأعضاء على نطاق أوسع مشاركة فعلية وهادفة كما يحقّ لهم، يتعين على أعضاء لشبونة أن يتخذوا الخطوة اللازمة ويسمحوا بالمشاركة الكاملة والتساوي في المؤتمر الدبلوماسي. وإن التساوي في المشاركة يتماشى والمهج المفتوح والشامل الذي نودّ أن نراه مستمراً في الويبو وهو السبيل الأكثر فعالية في تحقيق الهدف المنشود من مراجعة الاتفاق بحيث يستجيب لأكبر عدد من الأعضاء."

17. وقال وفد فرنسا إنه يرغب في الترحيب بحرارة بوفد إسرائيل مذكراً بالجودة العالية لعلاقتها الثنائية. وقال إنه سعيد بأن يرى وفد إسرائيل يعود إلى المحفل. وذكر الوفد بأن عشرة اجتماعات قد عقدت وحسب علمه لم تشارك البعثة الإسرائيلية

سوى في اجتماعين اثنين من اجتماعات الفريق العامل. وقال إن الأعضاء أجرت مناقشات معمقة جدا حول العمل الجاري داخل الفريق العامل للاختيار بين مراجعة اتفاق لشبونة ومواصلة نقاش أكثر عمقا نحو اتفاق جديد، بحضور العديد من المراقبين. وقال إن المسألة نوقشت في الدورة الثالثة في مايو 2011 ووفد إسرائيل للأسف لم يكن حاضرا حينما نوقشت المسألة مرة أخرى في الدورة الرابعة في ديسمبر 2011، وكذلك كان الأمر في يونيو 2012 خلال الدورة الخامسة. وقال إن أعضاء الاتحاد السبعة والعشرون، إلى جانب المراقبين الذين تحدثوا وشاركوا آنذاك، اتفقوا على أنهم سائرون نحو مراجعة نظام لشبونة، بتغيير طفيف يقرب النظام من الأنظمة الأخرى، وهو ما تأكد في الدورة السادسة لعام 2012 والسابعة في مايو 2013 والدورة التاسعة، وفيها كلها لم تكن إسرائيل حاضرة، وأيضا من الاثنين حتى الأربعاء من الدورة السابقة، لم تر الدول الأعضاء سوى مشاركة محدودة من وفد إسرائيل في القاعة. وأضاف وفد فرنسا قائلا فيما يتعلق بالدول الأعضاء إن وضع الأطراف المتعاقدة قد أكدته الجمعية العامة وقد جرت مناقشات في الماضي، وهي منتهية اليوم، حول اتجاهها نحو المراجعة أو لا. وقال إن الدول الأعضاء تعلم كيف تتقدم كأسرة واحدة وليس لها أي موقف عدائي تجاه الدول الأعضاء الأخرى، وهي ترحب بأية إسهامات خلال المؤتمر الدبلوماسي. وقال الوفد إنه يعتقد أن التحضير قد تم بشفافية تامة طيلة السنوات الخمس من النقاش والآن بلغت الدول الأعضاء إلى اليوم الذي تطلب فيه اعتماد رزمة تكاد تكون كاملة مكتملة وهي تعتمد على وفد إسرائيل كي يحترم المحفل، فهو يثير نقاشا قد تكون محط إشكال. وقال الوفد إنه يأمل أن تستطيع اللجنة العمل كمجموعة من 28 وأن تُعتمد الرزمة بأكملها وأن ينضم وفد إسرائيل إلى سائر الأعضاء 27 في أسرة لشبونة.

18. وذكر الرئيس بما قيل خلال اجتماعات السنة الماضية لجمعيات الدول الأعضاء في الوبو من أن المزايا التي ستعود بها مراجعة اتفاق لشبونة مهمة جدا ومع ذلك فلا ينبغي المبالغة في تقدير نطاقها، فهي ترمي إلى تحسين وتحديث الإطار القانوني القائم الذي ينظم عمل نظام لشبونة ولا ترمي إلى الإتيان بإطار جديد. وذكر الرئيس أيضا بأن الدول الأعضاء تعمل منذ بداية الدورة الحالية على تحديث اتفاق لشبونة وتوضيح نطاقه والشروط المطبقة على تسجيل البيانات الجغرافية. وذكر من باب المقارنة معاهدتي بيجين ومراكش فقال إن الوضع مختلف هنا لأن الدول الأعضاء تراجع اتفاقا قائما، مثل أية معاهدة دولية أخرى من شأنه أن يمنح حقوقا ويفرض واجبات على الأطراف المتعاقدة. وقال إن الأطراف المتعاقدة سوف تتأثر بأي تغيير في معايير اتفاق لشبونة وينصب اهتمامها الكامل على العملية الحالية. وقال إن موافقتها ضرورية قبل إحداث أي تغيير في معايير الاتفاقات بما فيها تلك التي تقترحها الدول غير الأطراف المتعاقدة. وقال إن هذا مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي التي وضعتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات في مادتيها 39 و40، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل الوبو على دراية بها وتعترم تطبيقها. وعلى هذا الأساس، قال الرئيس إن الحل الوارد في النظام الداخلي الذي تقترحه الأمانة يعترف بوضع الوفود الأعضاء وبحق التصويت في المؤتمر الدبلوماسي للدول الأطراف في اتفاق لشبونة فقط وهو حلّ منصف ومناسب ويتوافق كليا مع المادة 13 من اتفاق لشبونة. وقال إن الدول الأعضاء بحثت أيضا أحكام المراجعة الخاصة بمعاهدات الوبو وهي مختلفة. وذكر على سبيل المثال المؤتمر الدبلوماسي لعام 1999 الذي اعتمد وثيقة جنيف اتفاق لاهاي والذي انعقد على أساس بند المراجعة الوارد في اتفاق لاهاي لعام 1960 والذي ينص في مادته 29 على أن المراجعة الدورية ينبغي أن تهدف إلى إدخال تعديلات ترمي إلى تحسين الحماية المستمدة من الإيداع الدولي للتصاميم. وذكر أيضا أن أحكام المراجعة الأكثر صرامة والتي تشدد على دور الأطراف المتعاقدة هي على العكس واردة في المادة 60 من معاهدة التعاون بشأن البراءات والمادة 25 من وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي وفي اتفاق لشبونة كما سبق ذكره. وقال الرئيس إن الدول الأعضاء، وبمعزل عن هذه الاعتبارات القانونية، واثقة من أن بإمكانها دون الخروج عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي عقد مؤتمر دبلوماسي بالقدر الكامل من الشمولية والمشاركة تُسمع فيه أصوات كل الوفود المراقبة. وقال إن الدول الأعضاء محمّمة بالاستماع لوجهات نظر تلك الوفود واقتراحاتها وبأخذها في الحسبان لأن عملية المراجعة الشاملة والجامعة هي وحدها التي تضمن توسيع رقعة دائرة لشبونة بعد طول انتظار.

19. واعتذر وفد إسرائيل على أخذ الكلمة مرة أخرى وقال إنه يودّ الإدلاء ببيانه الوطني. وقال أولا إنه يودّ أن يشكر باللغة الفرنسية وفد فرنسا على مداخلته. وقال إنه لا يسعه سوى أن يتفق مع وفد فرنسا على جودة علاقاتها الثنائية. وقال

إن اتفاق لشبونة هو في الواقع معاهدة متعددة الأطراف ولا يرى الوفد فيه ما قد يؤثر في علاقتها الثنائية الممتازة. وذكر الوفد بأن بلده عضو في اتفاق لشبونة وأن لبلده حاليا تسجيل واحد لتسمية منشأ مشهورة وهي تسمية منشأ "جافا". وكشف عن أسفه لأن نظام لشبونة لمن ينجح في استقطاب عدد كبير من الأعضاء. وقال أيضا إن بعض الدول الأعضاء في نظام لشبونة تكاد لا تكون لديها أية تسجيلات لتسميات منشأ. وذكر الوفد أيضا أن موضع نطاق الحماية للاتفاق المراجع هو أوسع بكثير من النطاق الحالي الذي يشمل اتفاق لشبونة، ولذلك لا يمكن النظر إلى المراجعة المقترحة إلا كمرحلة مهمة وينبغي بالتالي أن تراعي مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تسجيل تفسير المراجعات يضع سابقة متردية للمنظمة لأن على الدول الأعضاء أن تكون قادرة على اتخاذ قرار بشأن المشاركة في المفاوضات حول نص جديد بناء على مستوى اهتمامها به. وأضاف الوفد قائلاً إن المؤتمر الدبلوماسي المقترح قد يشكل ابتعادا غير محبذ عن الطريق المحوري للتعاون والجودة المستمدة من أهداف الويبو. وقال إنه لا ينبغي السماح لهذا المسار المغلق أن يتواصل، علما بأن المراجعة الحالية ترمي إلى توسيع نطاق مستخدمي نظام لشبونة. واستطرد قائلاً إن فتح باب المؤتمر الدبلوماسي لغير الأعضاء في نظام لشبونة يزيد من فرص وضع معاهدة أقوى على الاستقطاب لأن من مصلحة الجميع في نهاية المطاف أن يصبح المزيد من الدول الأعضاء في الويبو أعضاء فاعلين في اتفاق لشبونة المراجع، ومن الأرجح أن يتحقق ذلك إذا أمكن لها المشاركة كليا في المؤتمر الدبلوماسي والافتقار تنتهي الدول الأعضاء باتفاق لشبونة المراجع والذي لا يضم أكثر من 28 عضوا. وفي هذا السياق، دعا الوفد الدول الأعضاء إلى الرجوع للمادة 4 من اتفاق لشبونة بشأن الحماية بناء على أحكام أخرى تنص على مطابقة مصالح الأعضاء في اتحاد باريس، فضلا عن المادة 3(1) و(2) من اتفاقية الويبو بشأن التعاون فيما بين الدول وفيما بين الاتحادات أيضا. وعليه، أراد الوفد بكل احترام وتقدير أن يلمس من أعضاء لشبونة الموافقة على التعديلات المقترحة في الوثيقة LI/R/PM/5 Rev.2، والمتعلقة بالاقتراح المشترك بشأن تشكيل المؤتمر الدبلوماسي ووضع المشاركين وقائمة المدعويين إلى المؤتمر المذكور، كما وردت فيها.

20. وشكر وفد البرتغال الأمانة على مشروع النظام الداخلي في الوثيقة LI/R/PM/2 وقال إن الوثيقة في رأيه ينبغي أن تُعتمد لا أكثر. وقال إنه بعد الاستماع إلى مداخلات بعض المتحدثين في الدورة، يود أن يشاطر الحضور بعض الأفكار حول الاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5 الذي تقدمت به مجموعة من الدول الأعضاء في الويبو بهدف "تحسين مشروع النظام الداخلي وقائمة المدعويين إلى المؤتمر الدبلوماسي". ولاحظ أن بعض الحجج المطروحة دعما للاقتراح تبدو وكأنها نابعة من فكرة مزعومة، وهي في رأيه فكرة مغلوبة، من أن عملية المراجعة الحالية يشوبها نوع من انعدام المشروعية، وهي فكرة لا يوافق عليها الوفد. وأشار إلى أن عملية المراجعة هي بلا شك متوافقة مع معايير اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تنص في مادتها 39 على ما يلي: "يجوز أن تعدل المعاهدة باتفاق أطرافها. وتسري على هذا الاتفاق القواعد الواردة في الجزء الثاني ما لم تنص المعاهدة على غير ذلك". وأضاف قائلاً إن المادة 13(2) من اتفاق لشبونة تسير على ذلك المنحى إذ تشير إلى المراجعة في المؤتمرات المنعقدة بين وفود بلدان الاتحاد الخاص. وهكذا، أوضح الوفد أن أي اقتراح يرمي إلى منح حقوق المشاركة الكاملة للدول غير الأعضاء في اتفاق لشبونة يعدّ بالتالي ابتعادا عما هو في الواقع من المبادئ الأساسية العامة للقانون الدولي للمعاهدات. وقال إنه إذ يقرّ بوجود هذه السابقة لكنه يظل على اعتقاده بأن الممارسة الجاري العمل بها فيما يتعلق بعملية المراجعة هي حصر المشاركة على الأطراف في الاتفاق المعني لأنها هي التي ستتأثر أولا بأي تعديل في الحقوق والواجبات المنصوص عليها فيه. وذكر على سبيل المثال المؤتمر الدبلوماسي لواشنطن عام 1970 والمؤتمر الدبلوماسي لمدريد عام 1989 حيث لم تتمتع حقوق المشاركة الكاملة سوى للأعضاء في اتحاد باريس في المؤتمر الأول والأعضاء في اتحاد مدريد في المؤتمر الآخر. وقال إن المؤتمرين الدبلوماسيين لمراكش وبيجين ليسا في رأيه مثاليين مناسبين لأنهما كانا يهدفان إلى وضع معاهدتين جديدتين ولم يكن هدفهما مراجعة معاهدتين قامتين. وذكر أيضا ما قيل من أن المسار الجاري لمراجعة لشبونة يتجاوز حدّ المراجعة التقنية لينشئ نظاما قانونيا دوليا جديدا. وفي هذا الشأن، فصل الوفد المسألة كما يلي. أولا، قال إنه لا وجود على ما يبدو لأية حدود موضوعية في التعامل مع المراجعة في القانون الدولي؛ وثانيا، يظل المسار الجاري متاشيا والولاية التي أسندت إلى الفريق العامل في عام 2009 وهي "النظر في تحسين نظام لشبونة بما يجعل النظام أكثر استقطابا للدول والمستخدمين مع الحفاظ على مبادئ نظام لشبونة وأهدافه". ثم ذكر الوفد بأن أعضاء نظام لشبونة لم ترح عن

موضوع الاتفاق حينما شرعت في عملية توسيع سجل لشبونة الدولي كي يشمل البيانات الجغرافية علماً بأن تسميات المنشأ بذاتها تعدد وكأنها أنواع خاصة من البيانات الجغرافية. وقال إن الشق الثاني من الدليل الذي يدافع على اقتراحات التعديل يُستمد من الوقع المحتمل لعملية المراجعة على اتحادات أخرى أو دول غير أعضاء في اتفاق لشبونة. وفسر ذلك قائلاً إن الدول غير الأعضاء تدفع بأنه ينبغي السماح لها بالمشاركة الكاملة في عملية المراجعة بسبب الآثار المحتملة على أنظمتها للملكية الفكرية. وقال إنه إذ يتفهم هذه الانشغالات، لكنه يظل على قناعته بأنه في ضوء المادة 39 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لن تؤدي مراجعة نظام لشبونة أبداً إلى إحداث أية حقوق أو التزامات للأطراف الغير دون موافقتها. وفي الوقت ذاته، قال الوفد إن أعضاء النظام تسعى إلى الأخذ قدر الإمكان باحتياجات الحماية للبيانات الجغرافية وانشغالات الأعضاء المحتملين الذين يطبقون أنظمة إبداع أخرى. وثالثاً، قال إن الوقع الاقتصادي المحتمل ينبغي ألا يقدم كحجة من أجل التنازل عن حقوق المشاركة الكاملة لغير الأعضاء في الوضع الحالي إذ من الواضح أن الجهات المراقبة لا تشاطر جميعها الموقف الإيجابي ذاته إزاء نظام لشبونة. وأدلى بملاحظة مقارنة للملاحظة السابقة فأشار إلى الفئة الثالثة من الحجج المقدمة والتي تركز على مسألة الشمولية، وقال إن وفده لا يشاطر وجهات النظر التي أعربت عنها بعض الوفود. وقال إنه لا يزال على رأيه بأن الشمولية والمشاركة الكاملة هما مفهومان لا يتداخلان بالضرورة، فالمسار في رأيه يمكن أن يكون شاملاً وفي الوقت ذاته ضامناً لليقين القانوني والصحة القانونية لا سيما في علاقته بالموافقة على مختلف مستويات المشاركة في عملية وضع المعاهدات أو مراجعتها. وقال إنه بالأحرى يميل إلى النظر إلى عملية المراجعة الحالية كمسار تشاركي يسعى إلى الأخذ قدر المستطاع بالمصالح والأولويات الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الويبو ووجهات نظر أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وذكر الوفد ثانية بأن من أهداف عملية المراجعة جعل نظام لشبونة أكثر استقطاباً للدول والمستخدمين. وقال إن الجهات المراقبة يُسمح لها بالتقدم باقتراحات والدخول في المفاوضات. وقال إن العديد من الأفكار المقدمة قد أخذت في الحسبان وأخذت بعين الاعتبار في حدود توافقتها مع مبادئ نظام لشبونة وأهدافه. وقال الوفد إن ذلك يدفع إلى الملاحظة بأن العديد ممن يطالبون الآن بحقوق المشاركة الكاملة كانوا غائبين عن المسار في معظم الوقت في حين لم ينخرط آخرون سوى في آخر مراحل المفاوضات. وقال الوفد إنه واثق في أن الدول الأعضاء في نظام لشبونة يبذلون قصارى جهودهم للأخذ بالانشغالات الغير قدر الإمكان، بما في ذلك انشغالات البلدان الأقل نمواً من خلال إتاحة إمكانية النفاذ بتكلفة مخفضة وتسجيل دولي واحد فقط إلى آلية متينة ومستدامة لحماية البيانات الجغرافية. وقال الوفد إنه لهذا السبب الذي ذكره الآن، يود أن يخبر اللجنة أن وفده لا يرى أية مزايا في الابتعاد عن النظام الداخلي الاعتيادي لأن ذلك ليس شرطاً لدعم التعديلات المقترحة في الوثيقة LI/R/PM/5 وفي صيغها المنقحة.

21. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه من الواضح من طبيعة الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بنظام لشبونة أن الهدف هو تحسين الإطار القانوني القائم وتحديثه بدلاً من إدخال نظام جديد لتمديد نطاق اتفاق لشبونة ليشمل البيانات الجغرافية، مضيفاً أن ذلك لا يغير موضوع المعاهدة ونظام الحماية الذي توفره. ومضى يقول إن أي معاهدة يمكن تعديلها وفقاً للحكم المتعلق بالتعديل الوارد بالتفصيل في المعاهدة نفسها أو وفقاً للقواعد العامة بشأن تعديل المعاهدات كما جاء في المواد المعنية من اتفاقية فيينا، ولا سيما المادتان 39 و40. وكقاعدة عامة للقانون الدولي التي أصبحت من القانوني العرفي، يمكن تعديل معاهدة ما باتفاق بين الأطراف. كما أن المبادئ العامة للقانون تقضي بأن المعاهدات الدولية والتعديلات أو المراجعات التي تدخل عليها في وقت لاحق تكون ملزمة في المقام الأول بالنسبة للدول الأطراف فيها ولا تلتزم بأحكامها الدول غير الأطراف فيها. واسترسل الوفد موضحاً في هذا السياق أن المادة 13(2) من اتفاق لشبونة تكتسي أهمية بالغة إذ تنص على إمكانية مراجعة الاتفاق من خلال مؤتمرات يعقدها مندوبو دول الاتحاد الخاص. وعليه، فإن الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة هي الوحيدة التي يحق لها قانوناً اتخاذ قرار لمراجعة هذا الاتفاق. وأشار الوفد إلى أن أعضاء اتحاد لشبونة تتمتع على طول عملية المراجعة الحالية بالسلطة القانونية لمنح ذلك الحق لغير الأعضاء في الاتحاد، إذا ما رغبت في ذلك - وهذا احتمال ليست حقيقة بعد.

22. وشكر وفد الجمهورية التشيكية وفد إسرائيل على بيانه وما قدمه من حجج للطعن في حقيقة أن المسار أدى إلى مراجعة لاتفاق لشبونة وود أن يقدم لوفد إسرائيل معلومات تدعم الحقيقة المذكور أعلاه. وكما جاء على لسان متحدثين آخرين، فإن الفريق العامل ناقش مرارا وتكرارا في عدد من اجتماعاته خيارات مختلفة وكان الخيار السائد في الأخير هو مراجعة اتفاق لشبونة. وأوضح أن المراجعة تحافظ على مبادئ الاتفاق وأهدافه وترمي إلى تحديث الإطار الحالي وأن الدول الأعضاء لا تنشئ موضوعا جديدا للحماية كما كان البعض يزعم، لأن اتفاق لشبونة يتناول أصلا البيانات الجغرافية لكون تسميات المنشأ فئة فرعية للبيانات الجغرافية ووصفها بأنها بيانات جغرافية وفقا للمادة 22(1) من اتفاق ترييس. واسترسل الوفد قائلا إن تسميات المنشأ المسجلة بناء على اتفاق لشبونة تستوفي أيضا معايير تعريف البيانات الجغرافية. وعليه، قال الوفد إنه لا يشك في الهدف من المؤتمر الدبلوماسي وأكد مجددا أن الهدف ليس وضع اتفاق جديد ولكن مراجعة اتفاق لشبونة القائم معربا عن دعمه المتواصل لكي تكون المادة 13(2) من اتفاق لشبونة أساسا لإجراءات اللجنة.

23. وقال وفد هنغاريا إنه لا يود أن يكرر الحجج التي قدمها المتحدثون السابقون ويريد ببساطة أن يبدي اتفاقه التام مع الآراء التي أعربت عنها وفود كل من الجمهورية التشيكية وفرنسا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا والبرتغال.

24. وشكر الرئيس وفد هنغاريا وفتح للوفود المجال للتعبير إما على مشروع النظام الداخلي ككل أو على الاقتراح الذي قدمه وفد إسرائيل، وتساءل على وجه الخصوص إن كان أي وفد يود دعم اقتراح التعديل المقدم من إسرائيل.

25. وأيد وفد أستراليا بيان وفد إسرائيل باسم مجموعة الوفود الراحية للوثيقة 2. LI/R/PM/5/REV.، وشكر أيضا الأمانة على جهدها لإعداد مشاريع الوثائق قيد المناقشة. ومضى الوفد معربا عن اعتقاده الراسخ بأن أي مؤتمر دبلوماسي ينبغي أن يكون مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الويبو لتشارك فيه على قدم المساواة. وأوضح أنه من الجدير بالذكر أن هذا الطلب ليس طلبا جديدا وأن الوفد قدمه منذ فترة طويلة، وأضاف أنه شارك مشاركة بناءة في اجتماعات الفريق العامل. وإذ يعرب عن تقديره لفرصة المشاركة في أعمال الفريق العامل فهو لا يرى أي سبب يمنع من اعتماد هذا النهج التشاركي في المؤتمر الدبلوماسي.

26. وأشار الوفد إلى أهمية معرفة الكيفية التي تود الدول الأعضاء اتباعها لتحديد نهجها لوضع معايير دولية جديدة في الويبو. وإذا لم يُعدّل مشروع النظام الداخلي المقترح، فإنه ستكون المرة الأولى في خمسة وعشرين عاما التي لا يفتح فيها مؤتمر دبلوماسي للويبو باب المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الأعضاء. وتنظيم مؤتمرات دبلوماسية مفتوحة على مدى خمسة وعشرين عاما إنجاز مهم للويبو، وهو تجسيد للقيمة التي توليها المنظمة للنهج الشاملة القائمة على توافق الآراء. وهو أيضا تجسيد لمكانة الويبو باعتبارها المنتدى العالمي للملكية الفكرية وما يتعلق بها من خدمات وسياسات ومعلومات وأنشطة تعاونية. وبيّنت معاهدتا الويبو الجديدان المبرمتان في بيجين ومراكش أن المشاركة الكاملة تؤتي ثمارها. وعليه، حث الوفد جميع الدول الأعضاء على النظر بتأن في أي اقتراح للتخلي عن هذه الممارسة القديمة والقيمة. واستطرد الوفد قائلا إنه إذا كانت التغييرات المدروسة المقترحة إدخالها على اتفاق لشبونة تغييرات طفيفة نسبيا ولا تغير نطاق موضوع المعاهدة، فإنه من غير المرجح أن تكون مراجعة الاتفاق مصدر قلق لعدد كبير من أعضاء الويبو، وأن المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الأعضاء لن تكون مشكلة. ومهما يكن، فقد اتفق أعضاء اتفاق لشبونة على اتخاذ قرار إجراء هذه المراجعة الطموحة. وعند اتخاذ قرار المضي لتحقيق هذا الهدف الطموح وقرار تغيير نطاق الاتفاق وتوسيعه بشكل جذري، يجب على أعضاء اتحاد لشبونة أن تدرك أيضا أن النتائج ينبغي تحقيقها عبر المشاركة المتساوية لجميع الأعضاء في الويبو. واسترسل الوفد وأشار إلى أنه إذا كانت القواعد تنص على أنه من حق اتحاد لشبونة منع مشاركة جميع أعضاء الويبو مشاركة متساوية، فما من حكم يمنع تلك المشاركة. والأهم من ذلك كله أنه لا يوجد سبب من حيث المبدأ لاستبعاد الأغلبية الساحقة من أعضاء الويبو من عملية اتخاذ قرار بشأن هذا التوسيع. ومن الناحية العملية، من المرجح أن يقوض اعتماد نهج إقصائي رغبة اتحاد لشبونة في توسيع عضوية المعاهدة. وبين الوفد أن جذب أعضاء أكثر يستوجب إتاحة فرص متكافئة لبلورة النتائج وإعطاء مساهمات الدول الأعضاء في الويبو وزنا متساويا في التوصل إلى مواقف توافقية. وإضافة أن الفرصة ستضيع إذا كانت نتائج المراجعة من

النوع الذي يستبعد دون داع احتمال انضمام أطراف متعاقدة جديدة بسبب عدم إيلاء العناية الكافية للظروف المختلفة للدول الأعضاء في الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد هذه التعليقات على توضيح أسباب إيلائه أهمية للمشاركة المتساوية لجميع الأعضاء، وكيف سيدعم التوصل إلى نتيجة إيجابية، وكيف أنه من المهم، بصرف النظر عن اتفاق لشبونة نفسه، تحديد نهج لوضع المعايير في الويبو.

27. وشكر وفد المكسيك الرئيس ووفود كل من أستراليا وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ونيوزيلندا وبنما وجمهورية كوريا وسنغافورة وأوروغواي بدعم من كندا واليابان على اقتراحهم الذي ينبغي أن ينظر فيه أعضاء اتحاد لشبونة وفقا للنظام الداخلي للاتفاق الذي وضعه اتحاد لشبونة. وقال إن تلك الوفود ترى أن الدول الأعضاء في الويبو ينبغي اعتبارها بلدانا أعضاء وينبغي ألا يقتصر المؤتمر على أعضاء اتحاد لشبونة. ومضى يقول إن بلده ما فتى يدعو إلى الشمولية والشفافية، ولكن تلك المبادئ لا يمكن أن تكون لها الغلبة على الالتزامات المستمدة من الإطار القانوني الذي قبلته بصراحة أعضاء الاتفاق. وفي ذلك السياق، ودّ الوفد أن يذكر الوفود بأن المادة 13 من اتفاق لشبونة تنص على أن مراجعة الاتفاق لا تجرى إلا في مؤتمرات يعقدها مندوبو دول الاتحاد. وأضاف أن القاعدة واضحة جدا ولا يمكن تفسيرها بغير ذلك. ومضى يقول إن ذلك تؤكد أيضا مبادئ القانون الدولي والمادة 39 من اتفاقية فيينا، أي أن المعاهدة لا يمكن تعديلها إلا من قبل أطرافها المتعاقدة. وما أدهش الوفد في الاقتراح هو الإشارة إلى الأنظمة الداخلية لمؤتمرات الويبو الدبلوماسية السابقة، ولكن من الجدير بالذكر أن تلك المؤتمرات انعقدت في سياق معاهدات جديدة أو وثائق جديدة مثل اتفاق لاهاي الجديد أو معاهدة مراكش أو معاهدة بيجين. وعند مراجعة معاهدة قانون العلامات التجارية لعام 1994 التي أسفرت عن معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية لعام 2006، مُنحت للدول الأعضاء في الويبو فرصة المشاركة في المؤتمر، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن تلك المعاهدة لم تقيد مشاركة الأعضاء لأن المادة 18(1) من المعاهدة تنص على إمكانية مراجعتها من قبل مؤتمر. وقال الوفد إنه متأكد من أن الأنظمة الداخلية للمؤتمرات الدبلوماسية المشار إليها، لا يمكن تشبيهها بمراجعة اتفاق لشبونة ولا يمكن المقارنة بينها ولا اعتبارها سابقة معقولة. واسترسل مشيرا إلى أنه أثناء السنوات الست لمسار مراجعة اتفاق لشبونة، اتخذت القرارات التي أدت إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي وفقا لإجراءات تتماشى تماما والقواعد التي اعتمدها الدول الأعضاء في الويبو. وذكر أيضا بالافتتاح الذي أبداه أعضاء اتفاق لشبونة إزاء اتباع مسار شامل في مراجعة الاتفاق وبأن أعضاء اتفاق لشبونة دعت المهتمين من الأعضاء الآخرين والكيانات الأخرى في الويبو إلى المشاركة بصفة مراقب منذ البدايات الأولى للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وعلى نفس المنوال، سيمضي أعضاء الاتفاق قدما لعقد المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص مراجع لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية لإتاحة نظام مفتوح وأكثر مرونة للدول الأعضاء. وبناء على ذلك، أعرب الوفد بصفته عضوا في اتفاق لشبونة عن دعمه للنص الأصلي للمفردة 2 من مشروع النظام الداخلي كما هو وارد في الوثيقة LI/R/PM/2.

28. وشكر وفد بيرو الأمانة على ما قامت به من عمل لعرض الوثائق على اللجنة لكي تنظر فيها وشكر أيضا الوفود المراقبة على اهتمامها بالمشاركة في هذا المسار الشامل للتفكير في اتفاق لشبونة المراجع. وأعرب الوفد عن دعمه لكل ما أعرب عنه وفد المكسيك في هذا الشأن، وأشار إلى أنه يأمل في أن يعتمد النص الأصلي لمشروع النظام الداخلي المقدم إلى اللجنة والوارد في الوثيقة LI/RPM/2 دون أي تعديل.

29. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشدة بيان وفد إسرائيل باسم الوفود الراحية لاقتراح تعديل مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي لكي ينص على أن الوفود الأعضاء هي وفود جميع الدول الأعضاء في الويبو، ومن ثم التأكيد على سياسة التعددية الواسعة والشاملة في الويبو. ورأى الوفد أن هذا المؤتمر الدبلوماسي فرصة تاريخية لوضع اتفاق شامل متعدد الأطراف يجسد الهدف المشترك لأعضاء الويبو من أجل توفير الحماية المناسبة للبيانات الجغرافية ويوفق في نفس الوقت بين مختلف النهج في أنظمتها الوطنية المتنوعة. وحث الوفد الدول الأعضاء على عدم تفويت هذه الفرصة. وقال إنه بدون شفافية كاملة ومشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، سيبقى النجاح الحقيقي بعيد المنال. ومضى الوفد موضحا أن الولايات المتحدة ملتزمة بالمشاركة بشكل بناء في المفاوضات من أجل إيجاد حل مناسب لجميع الأعضاء ولكن ذلك يستوجب انضمام

الجميع إلى طولة المفاوضات. واسترسل مشيراً إلى أن القواعد الحالية لا تسمح لغير الأعضاء في اتحاد لشبونة بدخول قاعة المفاوضات. وهناك العديد من الأسباب التي تبرر الأهمية البالغة لمؤتمر دبلوماسي مفتوح في نجاح تلك المفاوضات إضافة إلى إضفاء الشرعية على حصيلة ذلك المؤتمر. ومن الأساسي أن مراجعة اتفاق لشبونة ليست مجرد مراجعة تقنية لأن النص المقترح سيضيف موضوعاً جديداً مهماً، أي البيانات الجغرافية وبالتالي، ينبغي تطبيق نظام الويبو الداخلي العادي بشأن المعاهدات الجديدة، وهذا يعني مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة في المفاوضات. وواصل الوفد كلمته فقال إن هذا الأمر مناسب تماماً لأن جميع الدول الأعضاء لها مصلحة في وضع معايير دولية في هذا المجال، ولا سيما بالنظر إلى آثاره التجارية المهمة. وازعج العديد من البلدان من التأثير المحتمل على استخدام المصطلحات الشائعة والعلامات التجارية الموجودة. كما أن افتقار نظام لشبونة إلى الاستدامة المالية مصدر قلق جدي ومشروع. وقال الوفد إن الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة حالياً، التي تمثل أقل من ربع أعضاء الويبو، لا ينبغي لها أن تفرض نتيجة ستؤثر حتماً على الجميع. وقد استمعت اللجنة إلى الكثير عن الحجج القانونية التقنية ولكن، كما قال وفد أستراليا، ما من قواعد قانونية تمنع أعضاء اتحاد لشبونة من فتح باب المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي للجميع. والأمر الأكيد هو أن عقد مؤتمر دبلوماسي مغلق سيكون تخلياً غير مسبوق عما جرت عليه العادة في هذه المنظمة على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، وقد اتبعت هذه الممارسة لأسباب وجيهة. وأوضح الوفد أن المؤتمرات الدبلوماسية المفتوحة سمحت لجميع الدول الأعضاء في الويبو بالتأكد من مراعاة مصالحها ومخاوفها أثناء وضع المعايير الدولية الجديدة واعتمادها. وحث الوفد الدول الأعضاء على الالتزام بمبدأ الويبو العريق بشأن التعددية الواسعة والشاملة وذلك بمجرد تعديل مشروع النظام الداخلي لكي ينص على أن الوفود الأعضاء هي وفود جميع الدول الأعضاء في الويبو. وجميع الدول الأعضاء مصلحة في البيانات الجغرافية، وينبغي، بناءً على ذلك، أن تكون لها كلمتها بهذا الشأن. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الدول الأعضاء إذا ما عملت معا فستحقق أهدافها المشتركة وتوفق بين خلافاتها.

30. وشكر وفد شيلي الأمانة على عملها في إعداد الوثائق للجنة. وأشار إلى أنه من بين الوفود الراحية للوثيقة LI/R/PM/Rev/5 Rev.2 التي قدمها وفد إسرائيل باسم تلك الوفود التي تشكر جزيل الشكر وفد إسرائيل على تقديمها. وأشار إلى أن وفد إسرائيل، وأي دولة عضو، يحق له تقديم اقتراح في المنظمة وود أن يؤكد ذلك مجدداً. وقال إن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية تنص على أن دور الأطراف المتعاقدة هو الإسهام في تفاهم وتعاون أفضل بين الدول لمنفعتهم المشتركة على أساس احترام سيادتها والمساواة بينها. ومن بين أهدافها حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول. وعليه، فروح التعاون هي في صميم قيم المنظمة. وذكر الوفد بأن التوصية 15 من جدول أعمال التنمية تشير إلى أن أنشطة وضع القواعد والمعايير ينبغي أن تكون "شمولية وقائمة على توجيه الأعضاء وأن تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية". وينبغي أن يكون هذا المسار تشاركياً ويأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات جميع الدول الأعضاء. ومضى الوفد معرباً عن اعتقاده الراسخ بأن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية، كجزء من عمل الويبو، ينبغي أن يمتثل لمبدأي الشمولية والمشاركة الواسعة. وذكر بأنه شارك بنشاط بصفة مراقب في الدورات العشر للفريق العامل، وقدم مقترحات واقتراحات نصية. ومع ذلك، لم يكن الوفد متأكداً من مستقبل تلك الاقتراحات ورجب في أن تتاح له إمكانية المشاركة الكاملة في هذا المسار. واسترسل الوفد مشيراً إلى أن سنوات عديدة قد مضت ووقع كثير من التغييرات الجوهرية في العالم منذ عام 1958، منها على سبيل المثال القضية الجديدة موضع النقاش، أي البيانات الجغرافية التي تدل على أن تغييرات قد طرأت فعلاً. وأعرب عن اعتقاده أن الشمولية نتيجة منطقية وأن جميع أعضاء الويبو ينبغي أن تشارك مشاركة كاملة في المؤتمر حتى يتسنى لها المشاركة في المناقشات حول القضايا الجديدة التي حددتها وأن الحصيلة ستعكس رأي المنظمة ككل. وشدد الوفد على أن هذا المسار ينبغي أن يكون شاملاً وتشاركياً وينبغي أن يتماشى والعصر الجديد الذي تعيش فيه الدول الأعضاء.

31. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه باعتباره أحد الوفود الراحية لاقتراح مشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي، يود إعادة التأكيد على الطبيعة المبررة للاقتراح وجدية الوضع. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي هو البوابة الرئيسية لوضع المعايير الدولية، وبالتالي سيكون من المهم جدا التوصل إلى حل وسط. ومن أجل تحقيق ذلك، من

المهم بمكان الحفاظ على سيادة كل اتحاد. وذكر بأن تعاريف البيانات الجغرافية وحمايتها منصوص عليه في اتفاق تريبس وبناء على تلك الأحكام، فكل بلد يحمي حالياً البيانات الجغرافية في أراضيه. ومن المسلمت أيضاً أن تسميات المنشأ هي نوع خاص من البيانات الجغرافية. ومن هذا المنطلق، إدراج البيانات الجغرافية في اتفاق لشبونة سيكون خارج نطاق سيادة اتحاد لشبونة. ومن الواضح أن أي اتحاد ينبغي له ألا يتجاوز حدود سيادته، ولمعرفة ما إذا تجاوز تلك الحدود، ينبغي مناقشة ذلك في منتدى أكثر افتتاحة باتباع إجراءات شفافة. وثانياً، الويبو هي المنتدى العالمي لوضع معايير دولية في مجال حقوق الملكية الفكرية لأن هناك تعقيد على الصعيد العالمي فيما يخص المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية بشأن الملكية الفكرية. ومضى الوفد قائلاً إنه بالرجوع إلى المناقشات التي درت في الاجتماعات الأخيرة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، يمكن التأكيد على أن موضوع المؤتمر الدبلوماسي هو محور المناقشات والمسألة المثيرة للجدل بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الويبو. ورغم المشاركة القوية والاهتمام البالغ لجميع الدول الأعضاء في الويبو، لم تتح لها فرص متساوية للمشاركة في نقاش مفتوح، وهذا يؤدي حتماً إلى التشكيك في بعض عناصر الوظائف الأساسية للويبو. وفي الأخير، قال الوفد إنه سمع من بعض أعضاء اتفاق لشبونة أن مسار المناقشات كان شاملاً ومفتوحاً لجميع أعضاء الويبو. ولكنه، وكما هو الحال في جميع المسارات، فالنقطة الأخيرة هي دائماً النقطة الأهم. ويرى الوفد أن المؤتمر الدبلوماسي هو النقطة الأخيرة، وهو ما يفسر جميع الإجراءات السابقة المتخذة من قبل.

32. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه تابع عن كذب أعمال الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة ولاحظ أن التحسينات كانت جاهزة لإدخالها على الاتفاق. ومضى يقول إنه اتفاق عالمي ولذلك ينبغي تمكين جميع أعضاء الويبو من المشاركة في ذلك المسار. وأوضح أن الاتحاد الروسي مهتم بالمؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع وقد أنصت إلى الحجج المقدمة باهتمام كبير. وبالنسبة لمن يعتقد أن المشاركة في المؤتمر ينبغي أن تقتصر على أعضاء اتحاد لشبونة، أوضح الوفد أنه سيكون ذلك صحيحاً لو كان المؤتمر يهدف فقط إلى بحث الموضوع الحالي للاتفاق دون إضافة موضوع جديد إليه. ولكن المقصود في هذه الحالة هو توسيع نطاق الموضوع ليشمل البيانات الجغرافية والواقع أن البيانات الجغرافية ككل سيتم تناولها في إطار الاتفاق للمرة الأولى. وبالنظر إلى الوضع القانوني وتلك الجوانب المذكورة، يرى الوفد أن اللجنة لا ينبغي لها أن تمنع الأطراف المهمة من المشاركة في هذا المسار وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى توسيع عضوية اتحاد لشبونة، مما سيمكن من تحقيق الأهداف المحددة لمسار مراجعة اتفاق لشبونة. واسترسل الوفد موضحاً أن الممارسات والتجارب تؤكد بصفة عامة أن الدول الأعضاء في الويبو لها الحق في حضور المؤتمرات الدبلوماسية للويبو بغض النظر عما إذا كانت أعضاء في الاتحاد الخاص وذكر بأن القرارات المتخذة في هذا الصدد، كانت دائماً مفيدة لأنشطة الويبو. والواقع أن اقتصر المشاركة على أعضاء الاتحاد قد يكون له أيضاً تداعيات مضرّة بعمل المنظمة ككل في المستقبل. ومن ثمة، يعتقد الوفد أن جميع الدول الأعضاء في الويبو ينبغي أن تتمتع بحق المشاركة الكاملة في المؤتمر الدبلوماسي كما هو الحال في المؤتمرات السابقة.

33. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية قائلاً إنه يود الانضمام إلى من سبقه من المتحدثين لتهنئة الرئيس على انتخابه. كما أعرب عن شكره للأمانة على إعداد وثائق العمل. وقال إنه ينضم إلى الوفود الراحية للوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2 لأنه يعتقد أشد الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بقضايا قد يكون لها تأثير بالغ على الدول الأعضاء في الويبو، ولذلك ينبغي أن تنظر جميع الدول الأعضاء في تلك القضايا كما جرت عليه العادة. وبالتالي، يمكن القول إن الرعاية المشتركة للوثيقة المذكور نابعة من الاهتمام الجماعي بالمنظمة، ولا سيما القلق الجماعي إزاء أسلوب العمل في مجال وضع المعايير. ويرى الوفد أنه فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، ستؤثر مراجعة الاتفاق في الممارسات التجارية للدول الأعضاء في الويبو على الأقل على أساس نظام الملكية الفكرية الحالي مثل قوانين العلامات التجارية. وفيما يخص جانب الاستدامة المالية للنظام، ينبغي للدول الأعضاء في الويبو ألا تنسى حقيقة أن هذا النظام لا يعتمد في تمويله على دخله الذاتي فقط ولكن أيضاً على الميزانية العامة للويبو، بما في ذلك إيرادات نظام مدريد. وهذه الحقيقة تبين أن إدخال تغيير مهم في النظام قد يكون له تأثير على الميزانية العادية للويبو، وهذا أمر لا يمكن أن تتجاهله الدول الأعضاء في الويبو التي ليست عضواً في اتحاد لشبونة. وقد تزيد هذه المراجعة من التكلفة اللازمة لدعم نظام لشبونة بسبب العدد الكبير من الطلبات الجديدة المحتملة للتسجيل الدولي للبيانات الجغرافية. وبناء

على ما سبق، فمن أجل أن يعمل هذا النظام بتمويل ذاتي ومستدام قدر الإمكان، من المنصف القول إن جميع الدول الأعضاء في الويبو ينبغي أن تتمكن من المشاركة في هذا المسار بما يتيح إمكانية أخذ وجهات النظر المختلفة والمتنوعة لجميع أعضاء الويبو بعين الاعتبار. ولذلك، فالوفد مقتنع بأن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد هذه المراجعة، يجسد الوضع الراهن بطريقة سليمة، وينبغي أن يكون مفتوحاً للمشاركة الكاملة والكبيرة لجميع الدول الأعضاء في الويبو. ويرى الوفد أن اقتراح عقد مؤتمر دبلوماسي مفتوح يمكن أن يساهم في تحسين الأوضاع في الويبو بأكملها.

34. وقال وفد الهند إن البيانات الجغرافية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للهند نظراً إلى ما يتمتع به البلد من عدد كبير من المناطق الزراعية المناخية التي تمكن البلد من زراعة منتجات زراعية تستمد صفاتها المميزة من المناطق الجغرافية وظروفها المناخية. ومضى يقول إن الهند تولي أهمية كبيرة لحماية البيانات الجغرافية لأنها ترى أن البيانات الجغرافية لها دور حيوي في تمييز المنتجات ومن ثمة في نمو قطاع الحرف اليدوية وبقائه. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تقديره للعمل المنجز في اتحاد لشبونة لمراجعة الاتفاق من أجل تمديد الحماية الممنوحة لتسميات المنشأ لتشمل جميع البيانات الجغرافية. ويرى أن عمل اتحاد لشبونة يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للهند والبلدان الأخرى، ولا سيما أن الاتحاد يسعى إلى جلب جميع البيانات الجغرافية ضمن نطاقه. ونظراً لأهمية العمل المنجز ولأن الهدف من مراجعة الاتفاق هو توسيع العضوية في الصك بغية تحقيق تغطية عالمية حقيقية، من الضروري أن تسمح تلك المفاوضات لجميع الدول الأعضاء في الويبو بالمشاركة الفعالة مع حق التصويت في المؤتمر. وعلاوة على ذلك، بما أن الدول الأعضاء ملتزمة باتفاق تريبس، فمشاركة جميع الأعضاء في الويبو في المفاوضات أمر حتمي من أجل ضمان ألا تتعارض المفاوضات مع الالتزامات العامة المنصوص عليها في اتفاق تريبس. والحقيقة الأخرى هي أن جميع المعاهدات التي تديرها الويبو أبرمت بمشاركة جميع الأعضاء في المنظمة. واستطرد الوفد مؤكداً على ضرورة اتباع الممارسة الجاري بها العمل عند التفاوض بشأن إدخال تعديلات على اتفاق لشبونة. وفي هذا الصدد، أيد الوفد التعديلات التي اقترحتها مجموعة البلدان التسعة، وهي أستراليا ونيوزيلندا وكندا وجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة وأوروغواي، وانضم إليها فيما بعد كل من الأرجنتين وكندا واليابان لتعديل النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي بهدف إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الويبو للمشاركة بفعالية مع الحق في التصويت في المؤتمر الدبلوماسي.

35. وأيد وفد ألمانيا بيانات كل من فرنسا وإيطاليا وهنغاريا والبرتغال وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية التشيكية والمكسيك وبيرو. وقال إنه لا ينبغي اتباع الاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2. ومضى يقول إن الدول الأعضاء تعلم أن ألمانيا في الوقت الحالي مراقب في اتحاد اتفاق لشبونة وأنها تدرس الانضمام إليه في المستقبل بعد مراجعته. وتهدف تلك المراجعة إلى تعزيز الإطار القانوني القائم وتحديثه. وأوضح الوفد أن الدول الأعضاء تتناول مراجعة الإطار القانوني القائم. وأضاف أن المراجعة ستكون ملزمة قانوناً بالنسبة للدول الأعضاء فقط ولا بد من أخذ ذلك بعين الاعتبار. وأكد أنه ينبغي احترام قرار الدول الأعضاء في اتفاق لشبونة بشأن كيفية عقد المؤتمر الدبلوماسي لمراجعة الاتفاق، وإلا فذلك سيكون، في رأيه، سابقة غير متوقعة.

36. وأشار وفد كندا إلى أنه من بين الوفود الراعية للاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2. وقال إنه يشاطر وجهة نظر العديد من أعضاء الويبو التي أشارت من قبل إلى إمكانية تحسين مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي لكي يتيح لجميع أعضاء الويبو فرصة متساوية وفعالة لبلورة محتويات اتفاق لشبونة المراجع. ويرى الوفد أن ذلك يكتسي أهمية خاصة في ضوء التأثير المحتمل لاتفاق لشبونة المراجع على مصالح الدول الأعضاء في الويبو التي ليست أعضاء في لشبونة. ومضى يقول إن ذلك الاتفاق المراجع سيكون له أثر واضح على عمل الهيئات الأخرى مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية واتفاق تريبس. ولذلك، يود الوفد أن يلتبس من جميع أعضاء اتحاد لشبونة اعتماد الاقتراح.

37. وأعرب وفد البرازيل عن شكره لمؤيدي الاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2. وقال إن البرازيل كانت دائماً تؤيد فكرة الشمولية في المفاوضات المتعددة الأطراف. وهذا المبدأ يطبق دواماً على عمله في المحافل المختلفة ويعتقد أنه

ينبغي تطبيق الشيء نفسه على المناقشات التي ستجري في المؤتمر الدبلوماسي بشأن اتفاق لشبونة. ومضى يقول إن شمولية المؤتمر دبلوماسي أمر مهم لعدة أسباب. أولاً وقبل كل شيء، سيتأشى ذلك مع التوصية 15 من جدول أعمال التنمية التي تنص صراحة على أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير (1) شمولية وقائمة على توجيه الأعضاء، (2) وقائمة على مشاركة جميع الأطراف بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات كل الدول الأعضاء في الوبو. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تضع في اعتبارها أن الدول غير الأعضاء في الاتحاد اليوم قد تنضم إليه غداً. وأوضح أنه إذا كان أحد دوافع ذلك المسار هو السعي إلى توسيع عضوية الاتحاد، على نحو ما صرح به مؤيدوه، فمن الطبيعي جداً أن تساهم جميع أعضاء الوبو بشكل فعال في صياغة النص الجديد. ولاحظ أنه في نهاية المطاف تكون جميع البلدان، بشكل مباشر أو غير مباشر، محتمة بالتغيرات التي يروج لها في نظام الحماية العالمية للملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن جميع الأعضاء ينبغي أن تشارك على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي لأن ذلك يتماشى والممارسة الجيدة المتبعة في الوبو. وخلال الجزء الأكبر من الربع الأخير من هذا القرن، فُتح باب المشاركة في المؤتمرات لجميع الأعضاء. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراضخ بأن هذا هي طريقة العمل التي ينبغي اتباعها في المنظمة ولا ينبغي لاتحاد لشبونة أن يحدث سابقة في المنظمة.

38. وأعرب وفد نيوزيلندا عن تأييده الكامل لبيان وفد إسرائيل باسم مجموعة الوفود الراضية للاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2، بما فيها وفد بلده، والداعي إلى إدخال تعديل بسيط على مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص مراجع لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. ولأن نيوزيلندا بلد صغير، فإنه يتشبه بمبدأ الشمولية أيما تشبه ويعتبره ركيزة أساسية للوبو في عملها المعياري. وكما جاء من قبل على لسان متحدثين سابقين، فإن اتفاق لشبونة المراجع المقترح سيوسع نطاق الاتفاق الحالي وسينشئ معايير دولية جديدة بشأن البيانات الجغرافية. وأضاف أن ذلك سيتجاوز مجرد إدخال تعديلات تقنية طفيفة. ولاحظ الوفد أنه رغم أن البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ مرتبطة فيما بينها، فهي مختلفة. وأعرب أيضاً عن قلقه الشديد إزاء السابقة السلبية في المنظمة في حال عدم تعديل النظام الداخلي كما هو مقترح. واستطرد موضحاً أن اعتماد التعديل المقترح على النظام الداخلي سيضمن عقد مؤتمر دبلوماسي شامل تماماً. وذكر بأنه إذا كان أحد أهداف مسار المراجعة تعزيز العضوية في اتفاق لشبونة وتوسيعها، فسيكون في مصلحة الأطراف المتعاقدة في اتحاد لشبونة السماح بمشاركة أكبر في بلورة الاتفاق النهائي لضمان النظام المفتوح والمرن والمتنوع الذي تقول أعضاء اتحاد لشبونة إنها تسعى إلى إرسائه.

39. وصرح وفد المملكة العربية السعودية أن حكومة بلده ما فتئت تؤمن بأهمية الشفافية في العمل الدولي من خلال إتاحة فرص متكافئة لجميع البلدان للتعبير عن آرائها ومواقفها مضيافاً أن الوبو كانت دائماً أفضل مثال على ذلك. واسترسل الوفد موضحاً أنه يعتقد، من حيث المبدأ، أنه ما دام أنه لا توجد أي عقبة، ينبغي إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الوبو للمشاركة على قدم المساواة في أعمال المؤتمر الدبلوماسي المعني بمناقشة اتفاق لشبونة. وأعرب عن تقديره الكامل لملاحظات كلا الجانبين. وقال إنه يرى أن مراجعة اتفاق لشبونة ستسفر عنها التزامات مهمة فيما يتعلق بتوسيع الحماية لتشمل البيانات الجغرافية، ومن المرجح أن يكون لذلك أثر كبير على جميع البلدان التي ليست أعضاء في الاتفاق. وإلى جانب حقيقة أن ذلك سيؤثر على إمكانية طرح منتجات بلده في الأسواق الدولية، فإنه يعتقد أنه إذا كان الهدف الحقيقي من مراجعة الاتفاق في المؤتمر الدبلوماسي، كما سبق أن ذكر أعضاء اتحاد لشبونة، هو جعل الاتفاق أكثر جاذبية وتوسيع عضويته، فمن الطبيعي ألا تتردد أعضاء الاتحاد في إتاحة الفرصة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي لإعطائها إمكانية التعبير عن مواقفها وآرائها.

40. وتحدث وفد بنا بصفته الوطنية مشيراً إلى بيان وفد إسرائيل الداعم لاقتراح تعديل مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ. ومن وجهة نظر الوفد، فالحاجة إلى المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الوبو تنبع من مبدأ الشمولية في المنظمة وتنبثق من توصيات جدول أعمال التنمية التي أعدتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2007. ومضى الوفد وأشار تحديداً إلى التوصية 15 التي تنص على جملة أمور منها أن تكون أنشطة وضع المعايير شمولية وقائمة على توجيه الأعضاء. وتكتسي تلك التوصية أهمية خاصة، إذا ما أخذ في الاعتبار

أن الاهتمام المحدد للفريق العامل هو تحسين إجراءات عمل نظام لشبونة لجعله جذابا قدر الإمكان للأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء. وفي الاقتراح المشترك، ذكر أن الفريق العامل سيعمل على إجراءات جديدة من أجل إدراج الاعتراف بالبيانات الجغرافية المسجلة وحمايتها وإتاحة إمكانيات جديدة للتسجيل الإلكتروني. وكان ذلك البند موضع اهتمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة شأنه في ذلك شأن الموضوع العام بشأن البيانات الجغرافية. واختصارا، قال الوفد إن بلده باعتباره بلدا صغيرا، فإنه يدرك تماما قيود البلدان الصغيرة الأخرى. وعليه، يود الوفد أن يشدد على أن عدم التمكن من حضور هذا الاجتماع أو ذلك لن يقوض قدرة بلده، أو أي بلد آخر، وحقه للدفاع عن مصالحه عند الضرورة. وذكر بأن الدول الأعضاء هي أعضاء محتمة وكاملة العضوية ولا ينبغي نسيان ذلك. وأضاف أن المسألة ليست مسألة إقصاء ولكن مسألة معايير مختلفة بشأن المشاركة.

41. وشكر وفد أوروغواي الرئيس على إتاحتها فرصة الحديث عن الاقتراح المشترك لتحسين مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي وقائمة المدعوين الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2. وأعرب عن دعمه وتأييده للبيان المشترك الذي قدمه وفد إسرائيل وبيانات الوفود الراحية للاقتراح والوفود الأخرى التي تحدثت قبله. ومضى يقول إنه يود أيضا أن يغتنم الفرصة للإشارة إلى التدخلات السابقة ويعتقد أن لا أحد يحتاج إذنا أو التماسا لأي نوع من المساعدة من أجل تقديم اقتراح ما، ويرى أن وفد إسرائيل مارس حقه. واسترسل الوفد مذكرا بأنه شارك في المناقشات التي أجريت في إطار الفريق العامل وسيشارك كذلك في تلك التي ستجرى العام المقبل في المؤتمر الدبلوماسي. وأوضح أن هذه القضايا تهم جميع أعضاء الويبو لأن مراجعة اتفاق لشبونة ستشمل عناصر جديدة مثل البيانات الجغرافية. وأوروغواي بلد ملتزم للغاية بالتعددية وله تقاليد عريقة في المشاركة النشطة والبناءة في مختلف المحافل. ويرى أنه ينبغي أن يتمكن من المشاركة على قدم المساواة بغض النظر عن مستوى التنمية في البلد أو حجمه أو قوته الاقتصادية. وأضاف أنه في الوقت الذي يصبح فيه يوما بعد يوم من الصعب التوصل إلى اتفاقات في الويبو، ينبغي للدول الأعضاء اغتنام هذه الفرصة التاريخية للتغلب على هذا الوضع وفي الوقت ذاته المضي بالعمل وفقا للممارسة التي ترجع إلى أكثر من 20 عاما والتي سمحت للمنظمة بعقد مؤتمرات دبلوماسية شاملة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. وقال إن الوضع الحالي لا يتفق والتوصية 15 من جدول أعمال التنمية التي تنص على الشمولية.

42. وقال وفد الأرجنتين إنه يؤيد تماما بيان وفد إسرائيل باسم البلدان الراحية للاقتراح الوارد في الوثيقة LI/R/PM/5/Rev.2. وأوضح أنه نتيجة لمسار المراجعة الذي بدأه الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة في عام 2009، سيوسع نطاق اتفاق لشبونة ولن يتناول تسميات المنشأ فحسب بل البيانات الجغرافية أيضا. ومضى يقول إن المسائل المتعلقة بالبيانات الجغرافية تكنسي أهمية بالغة بالنسبة لجميع أعضاء الويبو سواء أكانت أطرافا في اتفاق لشبونة أو لا. وعليه، قال الوفد إنه من الضروري السماح لجميع أعضاء الويبو بالمشاركة على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي. وذلك من شأنه أن يتماشى مع الممارسة المتبعة في المنظمة على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية والمتمثلة في فتح باب المشاركة في المؤتمرات الدبلوماسية لجميع الأعضاء. واستطرد قائلا إن السماح بالمشاركة الكاملة لجميع أعضاء الويبو في المؤتمر الدبلوماسي سيتماشى أيضا مع التوصية 15 من جدول أعمال التنمية التي تنص على أن تتوافر في أنشطة وضع القواعد والمعايير جملة عوامل منها الشمولية والاستناد إلى توجيه الأعضاء. وفي الأخير، أوضح الوفد أنه إلى جانب الاستمرار في اتباع ممارسة راسخة في المنظمة تتماشى وتوصيات جدول أعمال التنمية، فمن شأن عقد مؤتمر دبلوماسي مفتوح المساهمة في تحقيق أحد أهداف المراجعة نفسها، أي جذب أعضاء جدد ورفع من عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاق لشبونة.

43. ذكر وفد سنغافورة بأنه من مقدمي الوثيقة المقدمة بشأن التعديلات على النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي وأعرب عن تأييده الشديد لموقف مقدمي الوثيقة الآخرين والوفود الأخرى غير الواردة في قائمة مقدمي الوثيقة والتي رأت أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي مفتوح وأعربت عن آرائها في وقت سابق من هذا اليوم. وقال إنه لا داعي أن يكرر النقاط التي أثارها الوفود الأخرى بفصاحة كبيرة ولكنه يود التأكيد مجددا على ما يلي: أولا، من المفيد التشديد، كما فعلت وفود أخرى، على أنه لا توجد أية قاعدة تمنع الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي مفتوح. وأضاف أنه قد يذهب إلى أبعد من ذلك مشيرا إلى أنه لا يظهر كذلك من القراءة المتعمنة للمادة 13(2) من اتفاق لشبونة ولاتفاقية فيينا ما يفرض عقد مؤتمر دبلوماسي مغلق.

وبناء عليه، رأى الوفد أنه يجب البتّ فيما إذا كان يتعيّن عقد مؤتمر دبلوماسي مغلق أو مفتوح. وراح يقول إنه رغم الاختلافات الموجودة حول ما إذا لاحظت الدول الأعضاء حالات مشابهة في مؤتمرات دبلوماسية أخرى أو لا، فإن الخيار الفاضل بعقد مؤتمر دبلوماسي مغلق لم يُمارس طيلة رُبع قرن ولن تكون الدول راضية على توقف هذا الاتجاه نحو الشفافية والشمولية. وأوضح أن سنغافورة اختارت، لأسباب نظامية، أن تبدي عدما للوثيقة المراجعة التي قُدمت. وبين أنه على الرغم من الكلمات الحصيفة التي تم تبادلها في وقت سابق من هذا اليوم، فإن ما يبقى في الأذهان هو توسيع نطاق ليشمل البيانات الجغرافية يمثّل، بالنسبة للعديد، مراجعة موضوعية ولهم في ذلك مبرر وجيه. وأشار إلى أن تلك المراجعة من شأنها توسيع نطاق الاتفاق القائم بشكل كبير، وهو أمر تسبّب في إحداث قلق ملموس بين عدد كبير ومتباين من الدول الأعضاء في الويبو. وأوضح قائلاً إنه بالنظر إلى الإقبال الكبير على اجتماع اللجنة التحضيرية، يشكل هذا المؤتمر قضية هامة بالنسبة لجميع الأعضاء وتبلور ذلك في المجموعة الكبيرة من الأعضاء، من كل المجموعات الإقليمية ومستويات التنمية، الراغبين في المشاركة على قدم المساواة. وقال إنه يود، من منطلق الشفافية والشمولية والاتحاد في الرأي الذي أبرز وفد فرنسا قيمته بصورة بالغة، أن يوصي بأن ينظر الاتحاد في الاقتراح.

44. وأعرب وفد سويسرا عن شكره للأمانة على مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي والذي لا يطرح، بالنسبة له، أية مشاكل معيّنة. وقال إن بلده، بوصفه دولة تحظى بصفة مراقب في الفريق العامل المعني بمراجعة نظام لشبونة، قد شارك بنشاط في عمل الفريق العامل منذ دورته الأولى. ورأى الوفد أن اقتراحات المراقبين قد أخذت فعلا في الحسبان وأوليت عناية كبيرة من قبل الدول الحالية الأعضاء في اتفاق لشبونة. وأشار إلى أنه ثبت في عدة مناسبات ضمن مختلف هيئات الويبو أن الدول الأعضاء تقوم حاليا بعملية مراجعة لاتفاق لشبونة. ورأى أن المفيد التذكير مرّة أخرى بأن المراجعة التي ستعزّف في المؤتمر الدبلوماسي ستكون مقتصرة على الأعضاء الحاليين. وأضاف قائلاً إن الغرض الذي ينشده الأعضاء الحاليون في اتفاق لشبونة، والذي أعيد تأكيده في مناسبات كثيرة وضمن ولاية الفريق العامل، هو استقطاب أعضاء جدد. ومن ثم فقد راعى الأعضاء الحاليون في اتفاق لشبونة حتى الآن الاقتراحات الواردة من بلدان يُحتمل أن تكون مهمّمة بأن تصبح أطرافا في اتفاق لشبونة. وبناء عليه رحّب الوفد أيضا بما أبدى من اهتمام حيال مراجعة اتفاق لشبونة، بالنظر إلى الزيادة المحتملة في عدد أعضاء اتفاق لشبونة في المستقبل.

45. ولاحظ الرئيس أنه لا يوجد أي طلب للكلمة وأشار إلى أنه أجريت مناقشات مفتوحة وبناءة للغاية حول المسألة التي لا تزال عالقة وهي حق التصويت في المؤتمر الدبلوماسي. وأكّد أنه، بصفته رئيسا لهذه اللجنة التحضيرية، يظلّ تحت أمر الأعضاء الحاليين لاتحاد لشبونة. وأشار، كما أشير إليه من قبل، إلى ضرورة أن يصدر الخيار عن الأعضاء الحاليين لاتحاد لشبونة، في حال تحديد خيار في هذا الشأن. وأضاف، في هذا الصدد، أنه قُدم عدد من المبررات فيما يخص الإطار القانوني المنطبق، واستشهد فيها بالمادة 13(2) من اتفاق لشبونة وبالمادتين 39 و40 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ويعني ذلك، في رأي الوفود التي قدمتها، أن مؤتمر المراجعة ينبغي أن يُعقد بين بلدان اتحاد لشبونة. وأردف قائلاً إن عددا من الوفود رأى، من جهة أخرى، أن تلك الأحكام لا تمنع الأعضاء الحاليين من الدعوة إلى عقد مؤتمر مراجعة يكون مفتوحا أمام أعضاء الويبو الآخرين. وذكر، في هذا المضمار، أنه يُلاحظ، منذ سنوات عديدة في كل من الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة وجمعية اتحاد لشبونة، استناد مراجعة نظام لشبونة إلى فرضية العمل التي مفادها أن عملية المراجعة ستتخذ في نهاية المطاف شكل مراجعة للاتفاق الحالي. وقال إن تلك العملية تواجه في هذه المرحلة، كما حدث أيضا في جمعية اتحاد لشبونة، معارضة بحجة أن المراجعة المسبقة لاتفاق لشبونة ستؤدي إلى توسيع نطاق الاتفاق بشكل مفرط لدرجة أنه أثار أسئلة حول ما إذا كانت تلك العملية مراجعة بالفعل. غير أنه لم يكن بمقدور الرئيس، في سياق هذه اللجنة التحضيرية ومن وجهة نظره كرئيس، إغفال القرار الذي اتخذته فعلا جمعية اتحاد لشبونة وإغفال وجهة نظر أعضاء اتحاد لشبونة، التي تفيد بأنهم ما زالوا يرون أن العملية المتوخاة في هذا المسار هي مراجعة للاتفاق الحالي، وأن ذلك الغرض هو ما يقتضي، في رأيهم، الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ولم ير الرئيس ضرورة الإطناب أو الحديث مطولاً حول كيفية ارتباط تسميات المنشأ بالبيانات الجغرافية. وأوضح أن من المسلم به أن تسميات المنشأ تشكل بيانات جغرافية، ربما بوصفها أنواعا فرعية من البيانات الجغرافية، وأن من المسلم

به أيضا أن هناك بيانات جغرافية مُسجّلة فعلا في السجل الدولي القائم بناء على اتفاق لشبونة. وأشار إلى أنه لأعضاء اتحاد لشبونة، بالطبع، أن ينظروا في إمكانية قبول المبررات القائلة إنه على الرغم من أن تسميات المنشأ تشكل فعلا بيانات جغرافية، فإن نطاق الاتفاق سيشهد توسعا مفرطا. ومضى يقول إن الأعضاء الحاليين لا يشاطرون هذا الرأي على ما يبدو. وذكر بأن هذه الجوانب ليست سوى الجوانب القانونية التي يجب على الدول الأعضاء النظر فيها، مضيفا أن هناك بعض الجوانب الأخرى التي تستحق أن يُنظر فيها أيضا. وذكر بأنه أشير تكرر إلى لزوم الحفاظ على الشفافية والشمولية في المنظمة. وقال إنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن أنشطة الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة كانت مثلا جيدا على ذلك النوع من الشمولية والشفافية. وذكر أن الأمر الوحيد الذي أسف له هو عدم تسجيل مشاركة واسعة في اجتماعات الفريق العامل. ومضى يقول إن هناك نقطة أخرى أشير إليها تكرر وهي أن إجراء مراجعة نظام لشبونة ضمن الإطار القانوني المنطبق والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يكون حق التصويت فيه للأعضاء الحاليين فقط لن يتعارض بالضرورة مع مبادئ الشمولية والشفافية. وأوضح أن ثمة آراء مفادها أنه يمكن أن يظلّ المسار شاملا وشفافا حتى دون مشاركة كاملة أو مشاركة على قدم المساواة. وشدد على أن المشاركة على قدم المساواة هي أيضا مفهوم أشير إليه بصورة متكررة. وراح يقول إن المساواة مفهوم جدير بالاهتمام، وإنه يتفهم تماما الشواغل التي أبدتها في هذا الصدد الدول الأعضاء في الويبو التي ليست بعد أطرافا في اتفاق لشبونة. ولكنه قال، من جهة أخرى، إنه يتفهم أيضا شواغل الأعضاء الحاليين في نظام لشبونة. وأضاف قائلا إن هؤلاء الأعضاء قد يطرحون على أنفسهم السؤال التالي: ما ميزة أن يكون أحدا طرفا في اتفاق لشبونة إذا كانت لغيره الحقوق نفسها في مراجعة الاتفاق الذي هو ليس طرفا فيه؟ وذلك السؤال يُعد، في رأيه، سؤالاً وجيباً. وأفاد بأنه أشير إلى الفقرة 15 من جدول أعمال التنمية التي تدعو إلى ضمان أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير شمولية وقائمة على المشاركة وأن تكون أيضا مستندة إلى توجيه الأعضاء. ورأى أنه تناول فعلا مسألتي الشمولية والمشاركة. وأوضح أن الاستناد إلى توجيه الأعضاء يُعد كذلك مفهوما قد ترغب الدول الأعضاء في التأمل فيه لأن المسار المستند إلى توجيه الدول الأعضاء يعني، بالنسبة للأعضاء الحاليين في اتحاد لشبونة، مسارا مستندا إلى توجيه كل الدول. وبين أن ذلك يعني، بالنسبة إلى أعضاء الويبو، مسارا مستندا إلى توجيه كل الأعضاء وقال، بناء عليه، إن الدول الأعضاء قد ترغب في تحديد اختياراتها. وصرّح أن اللجنة توجد، في رأيه، في وضع صعب للغاية. وشرح ذلك قائلا إن الوضع القانوني يمكن الأعضاء الحاليين في اتحاد لشبونة من الذهاب إلى مؤتمر دبلوماسي لمراجعة الاتفاق الحالي فيما بينهم، وعليه فإن مشروع النظام الداخلي بالصيغة المقترحة من قبل الأمانة لا يتعارض، حسب قراءته المتواضعة للأحكام القانونية المنطبقة، مع أي حكم قانوني منطبق في هذا الخصوص. وقال إن ذلك المشروع يمثل، سواء كان موصى به أو مرغوبا فيه أو لا من الناحية السياسية، أمرا سبق للأعضاء الحاليين التفكير فيه وما زال يتعين عليهم التفكير فيه. وفي هذا الصدد، قال إن ما يريد التأكيد عليه هو لزوم أن لا تستهين اللجنة بالشواغل التي أبدتها عدد كبير من أعضاء الويبو، وهو عدد ربما يتجاوز عدد الأطراف في اتفاق لشبونة الحالي. وأفاد بأنه يجب على اللجنة التفكير في ذلك، وأضاف أنه تحت تصرف الدول الأعضاء لإيجاد أي حل توافقي محتمل لهذه المسألة، بما يمكن من دعم الروح البناءة والشمولية للمسار بأكمله. وشرح الطريقة التي سيتبعها من أجل تيسير أي نقاش رسمي أو غير رسمي آخر بشأن المسألة التي لا تزال عالقة، إلا إذا تلتقى تعليمات مخالفة من الدول الأعضاء. وأوضح وجهة نظره بخصوص المشهد الراهن وهي أن هناك اقتراحا من أحد الوفود الأعضاء بتعديل مشروع النظام الداخلي. وقال إن ذلك الاقتراح لم يلق تأييدا من أي وفد عضو آخر. وأضاف أن ذلك الاقتراح حظي بدعم عدد كبير من الوفود المراقبة، في حين دعم وفدان مراقبان على الأقل الاقتراح الأصلي. وصرّد بأن عليه، إذا لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى أي حل بديل آخر لهذه المسألة، أن يعلن عن قراره القاضي بأن اللجنة التحضيرية توصي المؤتمر الدبلوماسي باعتماد مشروع النظام الداخلي بالصيغة غير المعدلة التي اقترحتها الأمانة. وقال إن من المفترض أن يُتخذ ذلك القرار بعد استراحة الغداء وإن تلك الاستراحة ستتيح ما يكفي من الوقت للدول الأعضاء كي تفكر ملياً في السبيل للمضي قدما. وأكد أنه سيكون تحت تصرف الدول الأعضاء لإيجاد أي حل توافقي قابل للتطبيق، إذا أمكن ذلك. ونظرا لعدم وجود أي طلب للكلمة، رفع الرئيس الجلسة لتجتمع اللجنة التحضيرية مجدداً في الساعة 15:00.

46. وافتتح الرئيس جلسة ما بعد الظهر وأبلغ اللجنة أنه أجرى، خلال استراحة الغداء، عددا من المشاورات مع وفود مختلفة في محاولة لإيجاد حل توفيقى لمسألة مشروع النظام الداخلي. وقال إن تلك المشاورات كانت مفيدة جدا وأجريت بطريقة بناءة للغاية، ولكنها لم تفض إلى نتيجة مرضية، واستنادا إلى ذلك يمكنه القول إنه استنفد كل الإمكانيات لإيجاد حل توفيقى. وبناء عليه اقترح، كمحاولة أخيرة، التوصل إلى حل مقبول بالنسبة لكل وفد من الوفود الحاضرة في القاعة. واقترح بعد ذلك إجراء مشاورات غير رسمية يتولى هو رئاستها ويساهم فيها كل المشاركين في اللجنة التحضيرية، باستثناء المنظمات غير الحكومية. وأكد على أن تلك المشاورات ستكون محدودة الوقت، وأنه يعترم إجراءاتها حتى الساعة 17:00، وأكد للدول الأعضاء أنه إذا وافقت على إجراء تلك المشاورات غير الرسمية، فإن كل ما ستصرح به خلالها لن يُدوّن في المحضر الرسمي وسيُعتبر تصريحاً غير رسمي. وأوضح أن تلك المشاورات ستكون فعلا، بالنظر إلى القيود الزمنية، المحاولة الأخيرة للتوصل في اجتماع اللجنة التحضيرية هذا إلى حل لمسألة حق التصويت في المؤتمر الدبلوماسي. وسأل الدول الأعضاء عما إذا كانت موافقة على هذا الاقتراح أو إذا كان هناك أي اقتراح بديل آخر.

47. وشكر وفد الاتحاد الأوروبي الرئيس على الاقتراح وتساءل عما إذا كان يمكن للرئيس تعليق الجلسة لمدة دقيقتين فقط لإجراء اجتماع قصير قبل بدء المشاورات.

48. وأشار الرئيس، بنبرة مازحة، إلى أن دقيقتين لن تكونا كافيتين وأنه سيعطي خمس دقائق، ولكنه أضاف أنه سيكون صارما في الوقت ويعقد الجلسة غير الرسمية فور انتهاء الدقائق الخمس.

49. وافتتح الرئيس الجلسة من جديد وذكّر بأن اللجنة بصدد النظر في البند 4 من جدول الأعمال وذكّر أيضا بأن الدول الأعضاء دُعيت إلى النظر في مشروع النظام الداخلي وتوصية المؤتمر الدبلوماسي باعتماده. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي هو الذي سيتولى، في نهاية المطاف، اعتماد نظامه الداخلي استنادا إلى توصية اللجنة التحضيرية. وذكّر كذلك بأن الأمانة أبرزت، في بداية مداولات اللجنة حول البند، التغييرات التحريرية و/أو التقنية التي يجب إدخالها على النص، واستشعر بأن اللجنة التحضيرية توافق على تلك التغييرات التقنية. وأضاف قائلاً إن أحد الوفود الأعضاء في اللجنة التحضيرية طرح اقتراحا بتعديل مشروع النظام الداخلي، وإن الدول الأعضاء أجرت مناقشات حول ذلك الاقتراح. وتبّه إلى أنه اتضح أن الاقتراح الذي تقدم به وفد إسرائيل لم يلق دعما من أي عضو من أعضاء اتحاد لشبونة، وبالتالي فإنه لم يحظ بأي تأييد. ومضى يقول إنه تم، نتيجة المشاورات غير الرسمية، طرح اقتراح بتحديد مهلة لجميع الدول الأعضاء في الويبو كي تقدم إلى الأمانة اقتراحات كتابية بشأن تعديل الاقتراح الأساسي قبل نهاية العام. وأكد أن تلك الاقتراحات ينبغي أن تكون مرتبطة بالمسائل الموضوعية التي لا تزال عالقة فيما يخص الاقتراح الأساسي وأن الأمانة ستقوم بتجميع تلك الاقتراحات وتقديمها في الوقت المناسب إلى المؤتمر الدبلوماسي كي ينظر فيها. وأفاد بأنه في حال قبول ذلك الاقتراح، سيُدون في تقرير اللجنة التحضيرية ذلك العنصر الإجرائي المتمثل في منح فرصة إضافية لتقديم اقتراحات. ورجب الرئيس في الإعلان عن قرار بشأن مشروع النظام الداخلي. وقال إن اللجنة التحضيرية، أي الوفود الأعضاء، توافق، حسب فهمه، على التوصية باعتماد مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي في المؤتمر الدبلوماسي بالصيغة الواردة في الوثيقة LI/R/PM/2 دون أي تغيير ما عدا التغييرات التي أشارت إليها الأمانة سابقا. وأضاف أنه أحيط علما على النحو الواجب باقتراح التعديل الذي تقدم به أحد الوفود الأعضاء ولم يحظ بتأييد أي وفد آخر. ولكنه أوضح أن ذلك الاقتراح لن يكون جزءاً من مشروع النظام الداخلي الذي سيُقدم إلى المؤتمر الدبلوماسي لأنه لم يحظ بأي دعم.

50. وقال وفد إسرائيل إنه يود التأكيد على دعمه للاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي مفتوح يمكن لكل الدول الأعضاء المشاركة فيه على قدم المساواة، وأنه من ضمن الوفود التي تقدمت بذلك الاقتراح. وأضاف أنه لا يوافق على نظام داخلي يؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي مغلق وغير منصف، وأنه لا يوجد بالتالي أي توافق في الآراء.

51. وأكّد الرئيس أنه لا يوجد أي توافق في الآراء، ولكن يبدو له أن 27 وفدا عضوا يوافقون على قراره، أو لا يعترضون عليه. وصرّح بأنه يمكن للجنة، بناء على ذلك، اتخاذ القرار مع الإحاطة علما بالتحفظ الذي أبداه وفد إسرائيل.
52. واستفسر وفد استراليا عما هو مقترح بالضبط. وقال إنه ليس متأكدًا مما وصلت إليه المناقشات حتى الآن. وأشار إلى أن وفودا كثيرة أعربت عن آراء قوية بشأن المشاركة على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي، فضلا عن أعضاء اتحاد لشبونة الذين أبدوا موافقهم أيضا. وطلب من الرئيس أن يتكلم بشرح سبب اتخاذ اللجنة ذلك الاتجاه بدلا من إعطاء المزيد من الفرص لمواصلة النقاش.
53. وقال الرئيس إنه يبدي اعتذاره إذا بدا أنه لم يكن واضحا بما يكفي. وأوضح أنه اقترح الإعلان عن قرار بشأن الموافقة على توصية تتعلق بمشروع النظام الداخلي، وأن هناك وفدا واحدا فقط يعترض على ذلك القرار. ورأى أنه يمكن اعتماد ذلك بصورة شرعية. وأضاف أنه لا يوجد سوى وفد واحد يعترض على ذلك القرار مما يعني أن الغالبية العظمى توافق على اعتماده. ورأى أن ذلك واضحا بما فيه الكفاية ومتفقا مع النظام الداخلي. وذكر الرئيس بأنه ما زال يتعين تناول عدد من البنود، وأنه يجب على اللجنة اتخاذ قرار والا سيتعذر إرسال رسائل الدعوات. وذكر بأنه بذل كل ما في وسعه من أجل التوصل إلى حل توفيق، ولكنه تبين من المشاورات غير الرسمية التي عُقدت حتى الآن أن اللجنة ستضيق وقتها إن حاولت مواصلة مشاورات لن تفضي إلى صدور أي حل توفيق عن الوفود المعنية. وبناء عليه اقترح الإعلان عن قرار من أجل ضمان الكفاءة وضمان امتثال اللجنة التحضيرية لولايتها.
54. وقال وفد إسرائيل إنه يقرّ بضرورة أن تتسم اللجنة بالكفاءة وأن تنهي أعمالها في الوقت المحدد، ولكنه التمس استراحة قصيرة لتوضيح وقائع الاجتماع.
55. وردّ الرئيس قائلا إنه يعتبر ذلك الالتماس اقتراحا إجرائيا ولكنه لا يود البتّ في ذلك الاقتراح الإجرائي الآن لأن هناك وفدا آخر طلب الكلمة، وبالتالي سيعود إلى التماس الوفد، لو سمح بذلك، بعد الاستماع إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية.
56. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن قلقا شديدا يساوره حيال الإجراءات المتبعة في الاجتماع. ورأى أن الاجتماع يبدو وكأنه ابتعد عن النهج التوفيق المعتمد في مناقشات الويبو، وأن ذلك يُعدّ تغيرا كبيرا وسابقة مهمة بالنسبة للمنظمة. ورأى الوفد أن انتهاج الأسلوب غير الرسمي بسبب الرغبة في المضي قدما بسرعة لا يفي بالغرض عند انعدام التوافق في الآراء. ومضى يقول إنه يتفهم الشاغل المتمثل في ضرورة إرسال رسائل الدعوات وضرورة احترام جدول زمني محدد لأغراض المؤتمر الدبلوماسي. ولكنه أبدى رغبته في سماع مكتب المستشار القانوني عما إذا كان يمكن إرسال رسائل الدعوات دون تحديد الدور المنوط بكل وفد، أو الدور المحتمل أن يُنَاط به، أي كان ذلك الدور حسبا هو محدد في الأنظمة الداخلية المتفق عليها في المؤتمرات الدبلوماسية السابقة. واعتبر أن تحجج اللجنة بالرسائل في امتناعها عن تناول خلاف حقيقي وفي غاية الصعوبة على مستوى المنظمة يُعدّ مخالفة للنظام العادي. وأبدى الوفد دعمه للتماس وفد إسرائيل استراحة لتوضيح الأمور، وأكّد أن وفده سيطلب بالحاح، في حال مضي اللجنة قدما بالرغم من انعدام توافق في الآراء ضمن اتحاد لشبونة وبشكل أعمّ، أن يؤجّل البتّ في تلك الخطوة حتى الصباح التالي لتمكين جميع الدول الأعضاء من التفكير والنظر في موافقها والأثر الناجم عن تلك الخطوة، والتشاور فيما بينها واستشارة عواصمها.
57. وطلب الرئيس من المستشار القانوني الردّ على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.
58. واسترعى المستشار القانوني، في ردّه على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، انتباه الدول الأعضاء إلى الوثيقة LI/RPM/3، المتعلقة بقائمة المدعويين إلى المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن الدول الأعضاء تلاحظ بالتأكيد أن اللجنة التحضيرية مدعوة، بعد هذا البند من جدول الأعمال، إلى التعليق على الرسائل المقترحة المزمع إرسالها إلى مختلف المدعويين،

واعتماد تلك الرسائل. وأوضح أن تلك الرسائل تميّز بين نوعين من المدعويين، أي ما إذا كانوا وفوداً أعضاء أو وفوداً مراقبة، وهو ما سيُبيّن في الرسائل التي سترسل.

59. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية وطلب فيه الحصول على بعض الوقت لمناقشة المسألة مع العواصم المعنية حتى اليوم التالي. وقال إنه يرى وضعاً غريباً بالفعل وهو أنه رغم العدد الهائل من الشواغل المثارة، لم يصدر سوى عن ربع الدول الأعضاء رأياً مختلفاً عن مواقف غالبية الأعضاء. وطرح سؤالاً على المستشار القانوني استفسر فيه عما إذا كانت هناك، في المنظمة، أية سُبل أو تدابير لإعادة النظر في قرار يتخذه اتحاد معين ويتخالف مع مواقف غالبية أعضاء الويبو.

60. وقال المستشار القانوني، في ردّه على السؤال الذي طرحه وفد جمهورية كوريا، إنه يستنتج من ملخص الرئيس أن هذا الاجتماع هو اجتماع اللجنة التحضيرية لاتحاد لشبونة. وأضاف أن أحد أعضاء لشبونة، كما أشار إليه الرئيس، اتخذ الموقف الذي ذكره وفده، وأن بقية أعضاء اتحاد لشبونة اتخذت موقفاً مخالفاً لذلك الموقف. وأوضح أن ما دُوّن في المحضر يشير إلى أن غالبية أعضاء اتحاد لشبونة اتخذت ذلك الموقف. وتبّه إلى أن غالبية الدول الأعضاء في الويبو اتخذت موقفاً مختلفاً عما يجري البتّ فيه. وقال، بعبارة أخرى، إن القرار اتُخذ في سياق اتحاد لشبونة، وأن غالبية أعضاء الاتحاد وافقت على ذلك القرار.

61. وأعرب وفد فرنسا عن شكره للمراقبين على ما قدموه من اقتراحات بشأن جدول الأعمال وكل المسائل الأخرى، ولكنه أشار، مثلما ذكّر به الرئيس، إلى ضرورة المضي قدماً بجدول الأعمال وإلى إمكانية تعدّد تناول البنود الأخرى إذا لم يُعالج هذا البند. وردّ على التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتساءل فيها عما إذا كانت هناك سابقة لقرار لم يُتخذ بتوافق الآراء، وذكّر في هذا الصدد بأنه لا يمكن للدول الأعضاء العدول عن مواصلة عملها وعدم قطف الثمار التي قاربت النضج بسبب غياب توافق في الآراء. وأضاف أن السابقة الحقيقية هي سابقة بالنسبة للفريق العامل، الذي ظلّ يجتمع طوال ستة أعوام ليرى في آخر لحظة هذا الانقلاب المفاجئ تماماً. ومضى يقول إنه يمكن ربما للأمانة أن تبلغ الدول الأعضاء بما تحمّلته من تكاليف لتنظيم اجتماعات الفريق العامل العشرة، وكل الوقت الذي كرسته لذلك، والوقت الذي كرسته الوفود التي أتت إلى هنا من عواصمها. ورأى الوفد أن السابقة المرعبة أكثر من رؤية أمر يحدث في آخر لحظة هي تضييع العمل الذي قام به الفريق العامل بطريقة جدّ مفتوحة وشمولية طوال فترة دامت ستة أعوام. وأعرب عن أسفه قائلاً إن كل ذلك أغفل بسبب مزاج سيء في آخر يوم من الاجتماع، وإن ذلك سيكون، في رأيه، سابقة مزعجة بكثير مقارنة بأي من الأمور التي ذكرتها البلدان المراقبة. وبناء عليه رأى أنه يمكن للاجتماع المضي قدماً والاستمرار في العمل بالروح نفسها. وناشد الوفد كل أصدقاء البيانات الجغرافية المشاركة في العمل وإرسال التعديلات التي يقترحون إدخالها على النصّ المرجع.

62. وذكّر وفد إسرائيل بأنه ليس مراقباً، بل دولة عضواً في اتحاد لشبونة وأنه طلب، بتلك الصفة، توضيح وقائع الاجتماع. وقال إن الرئيس أشار، من قبل، إلى أن الغالبية قد وافقت على اقتراح الأمانة، وهو أمر صحيح، ولكنه ذكّر بأن الغالبية وتوافق الآراء أمران مختلفان. وأوضح أنه إذا كان الهدف المنشود هو توافق الآراء، فهو ليس الغالبية، بل لزوم موافقة كل الأعضاء، وأن ذلك هو ما جعله يشعر بأن وقائع الاجتماع غير واضحة.

63. وأقرّ الرئيس بأنه يعي تماماً أن توافق الآراء أمر مختلف عن القرار الذي يُتخذ إما بالأغلبية البسيطة أو بالأغلبية المؤهلة وأنه لم يقل إن توافق الآراء يعادل القرارات المتخذة بالأغلبية. وأوضح أن ما قاله هو أنه يبدو أن اللجنة ستتخذ القرار بشأن مشروع النظام الداخلي بالإجماع تقريباً، حيث لم يُسجل سوى صوت واحد ضده أو إبداء وفد واحد اعتراضه عليه أو تحفظات بشأنه، وأن حتى وفد إسرائيل لم يشكّك في وجود وفد واحد فقط أبدى تحفظات بشأن مشروع النظام الداخلي. وأكّد الرئيس أنه لا يوجد، بناء على ذلك، توافق في الآراء كما قال الوفد، وأضاف أن النظام الداخلي للويبو يقضي بأنه في حال اتخاذ قرارات اللجنة التحضيرية بالأغلبية البسيطة يكون النصاب هو النصاب المحقق في اللجنة التحضيرية.

64. وأعرب وفد اليابان عن قلقه الكبير حيال طريقة إدارة أعمال في اللجنة. وأشار إلى عدم وجود توافق في الآراء بين أعضاء الاتحاد حول إجراء "بسيط" من إجراءات المؤتمر الدبلوماسي. وأضاف أن ذلك الوضع لم يمنع الرئيس من التصريح بأن قراره يستند إلى أغلبية بسيطة. وأعرب عن رأيه الراسخ بأن ذلك مخالف تماما عما دأبت عليه الدول الأعضاء في لجان الويبو الأخرى وأن تلك الدول بصدد الابتعاد، في الوقت نفسه، عن الإجراءات التي تحكم اللجنة. وبناء عليه أكد الوفد مجددا قلقه الكبير إزاء طريقة إدارة الأعمال.

65. وقال المتحدث باسم وفد أوروغواي إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان. وأعرب عن قلقه لأنه جديد في الويبو ولا يمتلك مهارات المحامي، كما أن بلده ليس عضوا في اتحاد لشبونة. وأشار إلى أنه يجري الحديث عن وجود أغلبية عوضا عن توافق في الآراء، وتساءل عما إذا اتخذ القرار المعني بالتصويت لأنه لم يشاهد تنظيم أي تصويت من هذا القبيل. واعتبر من الضروري توضيح الأمور. وتساءل عما يحدث في سياق اتفاق لشبونة واعتذر لعدم إلمامه إماما كافيًا بمواد ذلك الاتفاق، ولكنه حضر اجتماعات لجان مختلفة من لجان الويبو ولاحظ أن الممارسة المعتادة مختلفة عما يتبع هنا. وأفاد بأن ذلك سيشكل، في رأيه، سابقة سيئة للغاية. وأوضح أن الدول الأعضاء تتحدث عن تحقيق توافق في الآراء دون رأي واحد وهي ماضية قدما نحو المؤتمر الدبلوماسي مع تحفظ عضو واحد وكثير من الوفود. واقترح أنه مستعد للانتظار ومواصلة النقاش في حال عدم وجود توافق في الآراء، مضيفا أنه لا يفهم الاستعجال في اتخاذ القرار وتجاهل أصوات الكثيرين. وبين الوفد أن اللجنة بحاجة إلى مشورة من المستشار القانوني حول ما يجب فعله في حال عدم توافق الآراء لأنه لا يعتبر التوافق في الآراء دون رأي واحد توافقا في الآراء فعلا، موضحاً أن ذلك هو الاعتبار السائد في أوروغواي على الأقل.

66. وقال وفد المكسيك إن الوضع واضح كل الوضوح بالنسبة إليه. وأفاد بأن وفود إسرائيل محق تماما في إشارته إلى عدم وجود توافق في الآراء، ولكنه أضاف أن اقتراحا قدم من وفد إسرائيل ودُعم من قائمة المشاركين فيه ولكنه لم يحظ هو أيضا بتوافق في الآراء. واستشهد باجتماع نُظم مؤخرا في الويبو وقدم فيه وفده اقتراحا بشأن الحوكمة لم يحظ بتوافق آراء أعضاء اللجنة التي نقوش فيها، وبالتالي لم يُقبل. وقال إن ذلك ينطبق على الوضع السائد في هذا الاجتماع، أي أنه لا يوجد توافق في الآراء فيما يخص الاقتراح المقدم. وأبدى الوفد دعمه للنتيجة التي خلص إليها الرئيس بشأن بند جدول الأعمال. وصرح قائلاً إن 27 بلدا من بلدان الاتحاد لم يدعم التعديل المقترح، وبالتالي ينبغي أن يكون النظام الداخلي المقدم من الأمانة هو النظام الذي ينبغي أن يوصى المؤتمر الدبلوماسي باعتماده.

67. وأيد وفد إيطاليا التحليل الذي قدمه وفدا فرنسا والمكسيك وأعرب عن دعمه للنتيجة التي خلص إليها الرئيس، وقال إنها نتيجة تحترم القواعد. وأضاف أن وفد إسرائيل محق في ادعائه بعدم وجود توافق في الآراء، ولكن لا يمكن إغفال أن هناك أغلبية واضحة. وأعرب عن أسفه لملاحظة أن كثيرا من الدول المراقبة التي كانت نشطة في الدورة كانت أقل نشاطا بكثير في مسار المراجعة، الذي كان طويلا للغاية وشموليا وشفافا طيلة السنوات الست الماضية التي حضرت خلالها الدول الأعضاء اجتماعات الفريق العامل وتكبدت فيها أيضا تكاليف باهظة لإرسال خبراء من أجل حضور تلك الاجتماعات والإدلاء بآرائهم. وذكر الوفد بأنه أبدى فعلا استعداداه التام لمراعاة اقتراح الدول المراقبة في المؤتمر الدبلوماسي.

68. وأعرب وفد بلغاريا عن أسفه لأخذ الكلمة في مرحلة متأخرة وأكد دعمه للنتيجة التي خلص إليها الرئيس ولما قاله للتو كل من وفود فرنسا وإيطاليا والمكسيك. وأوضح أن هناك أسلوبين يمكن اتباعهما يتمثل أحدهما في اتباع قواعد اتفاق لشبونة واتحاد لشبونة ويتمثل الآخر في اتباع قواعد الويبو. وبين أنه لا يمكن لأحد أن يدعي بأنه ينبغي تطبيق قواعد الويبو إذا لم يستحسن قواعد اتفاق لشبونة. وأشار أن هذا الوضع هو كما لو كنا نلعب لعبة كرتي كرة القدم والهوكي المختلفتين. فلا يمكننا، في كرة القدم، تغيير اللاعبين كما يخلو لنا، بينما ذلك مسموح به في لعبة الهوكي، ولكن لا يمكننا أن نتوقف في منتصف مباراة لكرة القدم ونقل إننا نود تغيير القواعد الآن لتطبيق قواعد الهوكي. وذكر الوفد أن ذلك هو ما يلاحظه الآن في الاجتماع. ومضى يقول إن الوفود تحاول فرض قواعد أخرى على اتحاد لشبونة، الذي لديه فعلا قواعد منصوص عليها بوضوح في المادة 13 بخصوص من يحق له اتخاذ القرار والأساس الذي يستند إليه القرار. وأعلن أنه ينبغي للوفود، إذا لم تعجبها تلك

القواعد، تغيير اتفاق لشبونة وتغيير القواعد حين تصبح أطرافا في الاتفاق. وأفاد بأن أعضاء اتحاد لشبونة يحاولون جعل الاتفاق جذبا للبلدان الأخرى بأكثر قدر ممكن، ولكن ليس على حساب مصلحتهم الخاصة. واستشهد بمثال من قال إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمثل أعضاء تلك المنظمة لأن 178 عضوا صوتوا ضد قرار اعتمده ذلك المجلس، ولكن لم يتمكنوا من تغييره. وأكد أن لكل منظمة ولكل اتحاد قواعده الخاصة، وذكر كل الوفود الحاضرة في القاعة بأن هناك أنواعا مختلفة من القواعد وبأنه لا يمكنها، في منتصف اللعبة، تغيير القواعد.

69. وقال وفد الجمهورية التشيكية إنه يود أن يضيف إلى ما جاء في بيانات الوفود التي تحدثت من قبله ويذكر بأنه لم تُقترح أية حلول حقيقية من قبل من طلبوا إدخال تغيير على النظام الداخلي المقترح بما يحدد سبيلا للمضي قدما بعمل اللجنة. وأضاف أنه يبدي، في ظلّ هذا الوضع، دعمه للسبيل الذي اقترحه الرئيس واعتبره حلا من الحلول الممكنة، ولو لم يكن أفضل الحلول الممكن تصورها.

70. واعتذر وفد بيرو لأخذه الكلمة مرّة أخرى وأضاف أنه يود فقط الإعراب عن دعمه لما قاله كل من وفود الجمهورية التشيكية والبرتغال وبلغاريا وإيطاليا والمكسيك، وشكر وفد المكسيك لأنه يدعم كل ما قاله ذلك الوفد أثناء النقاش. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء إذا ما فعلت أي شيء مخالف لما اقترحه الرئيس فإنها ستتسبب في إحداث سابقة سيئة للغاية لأن اقتراح الأمانة أعد، كما أشارت إليه وفود كثيرة، بتوخي العناية والقواعد المتبعة، وإن تجاهل تلك القواعد سيؤدي إلى سابقة جد سيئة.

71. وانضم وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى الوفود الأخرى في إبداء الدعم للمخلص الرئيس، ورأى هو أيضاً أن الوقت يمرّ بسرعة وأكد على ضرورة أن تنتقل اللجنة إلى البند التالي.

72. وشكر الرئيس الوفد على نصيحته الطيبة وأشار إلى أنه لا تزال أمامه أربع طلبات للكلمة، وأضاف أنه يعتزم غلق قائمة المتحدثين.

73. وبدأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية كلمته بالردّ على بعض التعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا وبعض الوفود الأخرى. وأبدى تفهمه للإحباط الذي أعرب عنه أعضاء اتحاد لشبونة وأكد لهؤلاء الأعضاء أن لا أحد يريد عرقلة المسار أو تضييع العمل الشاق الذي اضطلع به طيلة عدد من السنوات. وأوضح أن ما تطلبه الدول الأعضاء هو أن تُدرج في نتائج ذلك العمل وهي تريد الاستناد إلى كل ما أنجز حتى وإن كان النهج المتبع مخالفا للنهج الذي كانت ستتبعه من البداية. وأكد مجدداً رغبته في العمل مع الوفود الأخرى على إيجاد نهج شمولي يخدم مصالح الجميع. وقال إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن ذلك ممكن وإنه على استعداد للعمل من أجل تحقيقه. وأوضح أن ما تطلبه الدول الأعضاء هو ليس إيقاف أي شيء كان، بل إنها تسعى إلى المضي قدماً. وردّ على الملاحظة التي مفادها أن الوفود المعارضة لا تقترح أي سبيل للمضي قدماً وقال في هذا الصدد إن تلك الوفود طلبت أن تُدرج في المسار وظلّت تنتظر أي اقتراحات من شأنها المساعدة على إدراجها في ذلك المسار، ولكن لم تر أي اقتراح من هذا النوع. وأخيراً قال الوفد إنه يود التأكيد مجدداً على قلقه البالغ من أنه عوضاً عن الاستناد إلى توافق الآراء كما دأبت عليه المنظمة، يبدو أنه طلب من الوفود الاستناد إلى نتيجة مفترضة لتصويت لم يُنظّم قط، والواقع أن الحاضرين في الاجتماع لم يستمعوا حتى الآن سوى إلى 10 أعضاء من أعضاء اتحاد لشبونة. وبناء عليه أعاد طرح اقتراحه الداعي إلى تأجيل البتّ في المسألة حتى اليوم التالي لإعطاء الجميع الوقت الكافي للتشاور فيما بينهم واستشارة عواصمهم.

74. وقال وفد أستراليا إنه يؤيد ويدعم التعليقات التي أدلى بها منذ قليل وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنه يلاحظ فعلاً وجود بعض الإحباط السائد في القاعة، وأن من المهم بالنسبة إليه أن يوضح أن هذه المسألة ليست مسألة تُعالج في آخر لحظة. ورأى أن هذا الوضع إنما هو مؤثر مقلق للغاية على نوع البيئة التي قد تشهدها الدول الأعضاء في مؤتمر دبلوماسي، أي بيئة لا يكون فيها للدول الأعضاء في الويبو مركزاً متساوياً. وتطرق إلى الاقتراح الذي تقدم به الرئيس ودعمه أيضاً عدد من المندوبين في القاعة وقال إنه مرتبك تماماً لأنه يبدو أن الدول الأعضاء تحاول تطبيق مجموعات مختلفة من القواعد

على الظروف نفسها. وأضاف أن ذلك إنما يؤكد له ضرورة التفكير لتحديد النهج المناسب دون محاولة الاستعجال للوصول إلى نتيجة. ومضى يقول إنه يبدو أن جزءاً من ذلك الاستعجال يستند إلى ضرورة إرسال الرسائل في الوقت المحدد، مما يُعد طريقة غريبة لتنظيم المناقشة حول مسألة مهمة فعلاً. وذكر بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الأمانة واستفسر فيه عن الإجراءات البديلة المحتملة بشأن الرسائل، وأعرب عن قلقه من تأثير اللجنة في عملها بمهلة حُددت لإرسال تلك الرسائل. وأخيراً أعرب الوفد، مرة أخرى، عن دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية ودعا فيه إلى تأجيل البت في المسألة إلى اليوم التالي لأنه لا داعي لإطلاقاً إلى محاولة فرض حل معين، وذكر بأنه لا ينبغي أن تؤثر قضية الرسائل في توجيه النقاش.

75. وأوضح الرئيس أن الجدل لا يخص إرسال الدعوات وإنما عقد المؤتمر الدبلوماسي الذي ينبغي إرسال دعوات إليه. وذكر بأن قرار عقد المؤتمر الدبلوماسي هو قرار متخذ وعليه ليس من المفاجئ أن تحتاج اللجنة التحضيرية إلى البت في مشروع النظام الداخلي والدعوات وقائمة المدعوين خلال دورتها هذه.

76. وصرح وفد جمهورية مولدوفا بأنه حضر ثمانية من أصل عشرة اجتماعات عُقدت خلال السنوات الست الماضية رغم صغر حجمه. ومن هذا المنطلق، أعرب عن قلقه إزاء أسلوب مشاركة الدول المراقبة. إذ رأى أن بعض الوفود الحاضرة تحاول إضعاف موقف أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة، وأعلن تأييده لاقتراح الرئيس بشأن سبل مضي اللجنة قدماً. وأضاف أن وفده وافق على مشروع النظام الداخلي الذي قدمته الأمانة.

77. واعتذر وفد إسرائيل لأخذ الكلمة آملاً أن تكون هذه آخر مرة اليوم. وذكر أولاً بأن الرئيس تحدث عن أغلبية وأنه يدرك وجود حالات تتطلب أغلبية بسيطة، ولكن في هذه الحالة تعني الأغلبية إجراء تصويت ولم يعلم الوفد بأي تصويت أُجري خلال اجتماع اليوم. وثانياً وفيما يخص توافق الآراء، قال الرئيس إنه سيذكر أن الوفد قد أبدى تحفظاً في هذا الصدد خلافاً لما حدث. وذكر الوفد بأن عدم الانضمام إلى توافق الآراء وإبداء تحفظ موقفان مختلفان قانوناً. وشدد على أنه لم يطلب الإشارة إلى موقف الوفد كتحفظ وإنما كرفض للانضمام إلى توافق الآراء. ورأى أنه هناك فرقاً قانونياً بين الموقفين ولذا طلب الوفد مجدداً تأجيل الاجتماع إلى اليوم التالي إن أمكن الأمر كي يتسنى للوفود التشاور مع عواصمها.

78. وأعرب وفد بنما عن قلقه إزاء مسألة مسار. إذ توجد إجراءات على مستويين مختلفين وهما اتفاق لشبونة والويو، وتوجد محاولات لوضع خطوات في إطار اتحاد لشبونة تختلف عما يحدث داخل الويو ككل. وأشار الوفد إلى وجود إجراءات راسخة منذ أكثر من 20 عاماً داخل المنظمة. وأضاف أنه ينبغي معالجة المسائل التي تشمل موضوعات جديدة في إطار مؤتمرات دبلوماسية تشارك فيها جميع الدول الأعضاء مما يتماشى مع رغبة الوفد فيما يخص اتفاق لشبونة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء لا تناقش تعديلات إجرائية مقترحة بشأن اتفاق قائم فحسب وإنما تناقش إدراج موضوع جديد تماماً مضيفاً أن هذا الموضوع لا يتصل حصراً بقواعد اتفاق لشبونة. وشدد على أنه ينبغي تطبيق قواعد المنظمة وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تجاهل اللجنة لهذه القواعد القائمة لضمان الشفافية والشمولية في المناقشات التي تهم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وأعرب الوفد عن شكره لوفد إسرائيل لتوضيح موقفه. وطلب من الرئيس أن يوضح أسباب استنتاجه أن تعليق وفد إسرائيل ما هو إلا تحفظ مقابل 27 صوتاً مؤيداً ثم إعلانه وجود 27 صوتاً مؤيداً وصوتاً معارضاً. وأكد أن وفد إسرائيل كان محقاً تماماً في تأكيد رفض انضمام وفده إلى توافق الآراء. وإذا كان هناك تصويت فينبغي اتباع الإجراءات القائمة حرصاً على الشفافية واليقين. وطلب الوفد من الرئيس أن يوضح ما قصده من وجود صوت معارض واحد رغم أن وفد إسرائيل قال إنه يرفض الانضمام إلى توافق الآراء الخاص بمناقشة إحالة مشروع النظام الداخلي إلى المؤتمر الدبلوماسي.

79. وأعلن وفد شيلي إدراكه لضرورة مواصلة الاجتماع بفعالية. ومع ذلك، أشار إلى ما أعرب من مواقف قوية خلال الجلسة السابقة ومن تأييد لاقتراح محدد يبدو إغفاله لصالح الشكليات أو الفعالية. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن ذلك الطريق الصحيح. وعليه طلب إعداد تقرير كامل يضم جميع المداخلات التي أُجريت خلال دورة اللجنة التحضيرية. وأشار إلى أنه

شارك بنشاط في الفريق العامل كوفد مراقب وقدم اقتراحات وحاول التوصل إلى توافق في الآراء؛ كما شارك في اجتماعات مختلفة للويبو بشأن هذه المسألة. وأعلن تأييده للوفود التي أعربت عن قلقها إزاء الإجراءات وطلب المزيد من الوقت لتقييم الاقتراحات. ولاحظ أن الكثير من الشكوك قد أثرت بشأن الإجراءات وأن ذلك لم يحدث خارج الويبو وإنما داخلها.

80. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده لمداخلة وفد بنما. وقال إن طلب الدول الأعضاء لم يُستعرض بانفتاح خلال الدورة رغم ما تلقاه من تأييد شديد وواسع النطاق. وعليه طلب من الرئيس أن يدرج في ملخصه عدم تأييد غالبية المشاركين للقرار الذي اتخذته 27 دولة عضواً في لشبونة.

81. فنبه الرئيس إلى ضرورة توضيح بعض الأمور للدول الأعضاء. وقال إنه لم يعترم قط الخلط بين النظامين الداخليين وإنما بذل قصارى جهده لتوضيح القواعد المنطبقة على اللجنة التحضيرية مضيفاً أنه سيحاول توضيحها مرة أخرى. واستطرد قائلاً إن الاجتماع يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي الذي دعت إلى عقده جمعية اتحاد لشبونة لمراجعة اتفاق لشبونة. ويرد الأساس القانوني لذلك في اتفاق لشبونة وتحديداً في المادة 13(2) والأحكام المتعلقة بالقرارات التي يمكن لجمعية اتحاد لشبونة اتخاذها. وكان يُعترم تحضير المؤتمر الدبلوماسي في إطار اجتماع لجنة تحضيرية. وخلال ذلك الاجتماع، لا يتمتع إلا أعضاء اتحاد لشبونة بالحق في التصويت. ونظراً إلى أن ذلك الاجتماع ليس لجمعية اتحاد لشبونة وإنما لهيئة محددة في الويبو، ينطبق النظام الداخلي العام على إجراءاته. ووفقاً لذلك النظام الداخلي العام، تُتخذ القرارات بأغلبية بسيطة. ثم أشار الرئيس إلى أنه يدرك تماماً الفرق بين القرارات المتخذة بتوافق في الآراء وتلك المتخذة بالأغلبية المطلوبة مضيفاً أنه لن يتطرق إلى الاختلافات بين التحفظات وعدم الانضمام إلى توافق الآراء ولكنه مستعد لقبول موقف وفد إسرائيل بعدم الانضمام إلى توافق الآراء وأنه سيشير إليه على النحو الواجب. وأشار إلى أنه لم يذكر أي عدد من الأصوات وإنما قال إنه بدا له وجود أغلبية ساحقة مؤيدة للقرار الذي اعتمده إعلاناً. وأخيراً، دعا الأمانة إلى الرد على السؤال الخاص بصيغة تقرير الدورة.

82. وقال المستشار القانوني إنه أحاط علماً بطلب وفد شيلي إعداد تقرير كامل. وأضاف أنه من وجهة نظر الأمانة، جرت العادة في اللجان التحضيرية على إعداد تقرير موجز مؤلف عادة من صفحتين أو ثلاث يعلن ببساطة القرارات المتخذة. وبذلك يتسنى للدول الأعضاء اعتماد التقرير في نهاية اللجنة التحضيرية مما يتفق مع خطة الأمانة لليوم التالي. وأشار إلى أنه يرجع عادة إلى عضو في اتحاد لشبونة طلب إعداد تقرير كامل إن لم يعترض أي عضو آخر من أعضاء الاتحاد على ذلك. وأضافت الأمانة أنها مستعدة لإعداد تقرير كامل تلبيةً للطلب المقدم علماً بأنه لن يكون جاهزاً للاعتماد خلال اليوم التالي وإنما سيتعين اعتمادها إلكترونياً. وستتيح الأمانة مهلة زمنية مدتها شهر تقريباً كي يتسنى للدول الأعضاء إرسال تعليقاتها قبل أن يُعتبر التقرير معتمداً. وعليه قال المستشار القانوني إن القرار يعود إلى الرئيس وأعضاء اتحاد لشبونة.

83. وقال الرئيس إنه ينبغي للجنة محاولة حل تلك المشكلة. وذكر بأن طلب إعداد تقرير كامل للاجتماع اللجنة التحضيرية لم تقدمه إلا دول مراقبة حتى الآن وأن الأمانة أشارت عن وجه حق إلى إمكانية إعداد ذلك التقرير في حالة عدم وجود أي اعتراض. ولكن يعني ذلك أنه لن يتسنى اعتماد التقرير إلا عبر الإجراءات الكتابية المعتادة باستخدام الوسائل الإلكترونية التي أشار إليها المستشار القانوني. وتساءل الرئيس عن وجود أية اعتراضات على ذلك الاقتراح.

84. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه غير معترض وإنما يود إثارة عدد من العوامل التي ينبغي للدول الأعضاء النظر فيها قبل الموافقة على إعداد تقرير كامل. فكما قالت الأمانة، هذا الإجراء لا يُتبع عادة وإنما جرت العادة على إعداد تقرير موجز عن اللجان التحضيرية. فأعرب الوفد عن تردده الشديد إزاء الانحراف عن الإجراءات العادية نظراً إلى تكاليف إعداد تقرير كامل. وعليه طلب الوفد من الأمانة أن تقدم إلى الدول الأعضاء عرضاً لتكاليف إعداد تقرير كامل مقارنة بالملخص العادي قبل البت في تلك المسألة.

85. وأعلن وفد أستراليا تأييده لطلب وفد شيلي إعداد تقرير كامل نظراً إلى الشواغل الكبيرة والهامة التي تساور العديد من أعضاء الويبو في جميع المجموعات الإقليمية وذات مستويات تنمية مختلفة. وشدد على أهمية تدوين تلك الشواغل في سجل

كامل للاجتماع. ثم طرح بعض الأسئلة الأخرى على الأمانة بشأن الممارسة العادية. فقال الوفد إنه تسنى له النظر في بعض تقارير اجتماعات اللجنة التحضيرية السابقة ولاحظ أن الوثيقة TLT/R/PM الخاصة باجتماع اللجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة قانون العلامات التجارية مؤلفة من 48 صفحة تقريباً ودُوّنت فيها مداخلات الدول الأعضاء الحاضرة. وشدد على ضرورة الحفاظ على الشفافية وتدوين المناقشات الجارية في تقرير كامل لما يكتسبه ذلك من أهمية وفائدة كبيرتين.

86. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد أستراليا وقال إنه يرى أهمية كبيرة في إعداد تقرير كامل. وذكر بأن التقرير الكامل ليس إجراء عادياً للجنة التحضيرية ولكنه ليس جديداً على نحو ما أشار إليه وفد أستراليا. ولاحظ أن الاجتماع وصل إلى مرحلة تؤيد فيها العديد من الوفود اتباع نهج مختلف لحل المشكلة إلا أن ذلك الموقف قد رُفض دون مناقشة بسبب أسباب قانونية تقنية. وعليه رأى الوفد ضرورة في تدوين تلك المناشدات على الأقل وعدم إغفالها تماماً. وأخيراً التمس الوفد توضيحاً بشأن الطلب الذي قدمه وأيده وفد إسرائيل إضافة إلى عدد من الوفود الأخرى بشأن إرجاء البت في تلك المسألة إلى صباح اليوم التالي ولكن رفضه الرئيس. وأشار الوفد إلى أن الساعة تجاوزت السادسة مساءً وعليه لا يوجد سبب لعدم تلبية طلبه السماح للوفود بإجراء المشاورات المطلوبة.

87. فأقر الرئيس بحيرته إزاء الملحوظة الأخيرة. إذ ذُكر بأن اللجنة لم تتخذ قراراً بعد ونظراً إلى تأخر الوقت لن يُتخذ قرار بأي حال من الأحوال قبل اليوم التالي. وعليه استجيب لطلب الوفد. وأخيراً وقبل اختتام اجتماع اليوم الأول للجنة التحضيرية، أشار الرئيس إلى طلب وفود فرنسا وإيطاليا والجمهورية التشيكية أخذ الكلمة وإلى اختتام الجلسة بعدئذ.

88. وقال وفد فرنسا إنه يرى فائدة في إتاحة المزيد من الوقت لجميع الوفود وبخاصة للدول المراقبة كي تتوصل إلى اتفاق بشأن إعداد تقرير كامل. وأضاف الوفد أنه يمكن تناول تلك المسألة في اليوم التالي إذ إن اللجنة لن تتخذ قراراً هذا المساء، وإن وفده مستعد للانتظار إلى حين توصل المراقبين إلى اتفاق، ومعالجة تلك المسألة خلال اليوم التالي.

89. وأثار وفد الجمهورية التشيكية نقطتين وجيزتين. فقد استمع إلى المستشار القانوني الذي أوضح أنه يجب على دولة عضو في اتحاد لشبونة طلب إعداد تقرير كامل على ألا تعترض دولة عضو أخرى من اتحاد لشبونة على ذلك. وأشار إلى أنه لم يسمع ذلك الطلب من دولة عضو في اتحاد لشبونة وعليه لا يمكنه الاعتراض على أي شيء في هذه المرحلة. أما النقطة الثانية فهي أنه سمع على مدار اليوم عن وجود اعتراضات على مشروع النظام الداخلي كما اقترحت الأمانة من وفود "من جميع المجموعات الإقليمية". ولكن يمكن للوفد أن يؤكد بوصفه منسق إحدى المجموعات الإقليمية أن ذلك لا يعبر عن موقف مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الذي أدلى به الوفد في بيانه هذا الصباح. وشدد على انعدام تأييد أي عضو من مجموعته لهذه المناشدات أو المطالب.

90. واختتم الرئيس اليوم الأول من اجتماع اللجنة التحضيرية وطلب من الأمانة الرد على الأسئلة التي طرحها وفدا جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

91. ورداً على السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا بشأن تكلفة التقرير الكامل، قال المستشار القانوني إنه سيحتاج إلى طرح السؤال على زملائه في خدمات المؤتمرات. ولكن رغم عدم معرفة التكلفة، فلا شك في وجود تكاليف إضافية نظراً إلى طول التقرير فضلاً عن الحاجة إلى ترجمته إلى جميع لغات الأمم المتحدة. وذكر بأن وفد أستراليا طلب معرفة السوابق من حيث التقارير المقدمة وأشار إلى تقرير اللجنة التحضيرية الخاص بمعاهدة قانون العلامات التجارية والذي ذكر الوفد أنه يناهز الخمسين صفحة. ولكن هذا التقرير أُعد منذ أكثر من 20 عاماً خلافاً للجان التحضيرية الحديثة التي قدمت إلى الدول الأعضاء تقارير أقصر. وضرب مثال أحدث لجنة تحضيرية بشأن معاهدة مراكش التي بلغ تقريرها النهائي ثلاث صفحات. وفيما يخص اللجنة التحضيرية السابقة لها والخاصة بمعاهدة بيجين، بلغ التقرير ما مجموعه أربع صفحات. واختتم قائلاً إن ذلك هو الاتجاه الحديث مضيئاً أن القرار يرجع إلى أعضاء اتحاد لشبونة وحدهم.

92. وشكر الرئيس المستشار القانوني على ما قدمه من توضيحات وأعلن أن اللجنة ستواصل النظر في البند 4 خلال الصباح التالي وتعود إلى القرار الذي اقترحه الرئيس. وإضافة إلى ذلك، ستبت اللجنة في مسألة صيغة تقرير الاجتماع لدى حصولها على المعلومات من الأمانة بشأن التكاليف الإضافية لإعداد تقرير كامل ولدى نظر الوفود في تلك المسألة. وشكر الوفد الدول الأعضاء وأعلن استئناف الاجتماع اليوم التالي عند العاشرة صباحاً. وأعرب عن أمله في أن تستغل الوفود الوقت المتاح تلك الليلة للنظر في القضايا العالقة.

93. وشكر وفد جنوب أفريقيا الرئيس والمستشار القانوني وأعرب عن امتنان وفده للحصول على عرض للفرق بين تكلفة التقرير الكامل والتقرير الموجز بحلول اليوم التالي نظراً إلى الأهمية التي توليها غالبية الوفود لتدابير خفض التكاليف في جميع اللجان وإلى اهتمامه بالاطلاع على الفرق في التكلفة.

94. وافتتح الرئيس الجلسة الثانية للجنة التحضيرية وقدم عرضاً موجزاً لوضع المناقشات. وذكر بأن جمعية اتحاد لشبونة وافقت في دورتها التاسعة والعشرين التي عُقدت في أكتوبر 2013 على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015 على أن يحدد مكان الانعقاد وتواريخه في إطار جلسة لجنة تحضيرية. وعليه دُعي إلى عقد اجتماع اللجنة التحضيرية وعُقد الاجتماع بما يتفق تماماً مع تلك الولاية. ومن هذا المنطلق، تابعت الجمعية قائلة إن اللجنة التحضيرية ستتألف من أعضاء اتحاد لشبونة وأن الاجتماع سيُعقد في إطار الاتحاد المذكور مع حضور دول أعضاء أخرى في الويبو بصفة مراقب. ومن ثم، فإن أعضاء اتحاد لشبونة هم المؤهلون للبت في مختلف بنود جدول أعمال اللجنة التحضيرية بما فيها البند 4. وأعلن الرئيس أن اللجنة التحضيرية دُعيت، في إطار البند 4، إلى الموافقة على التوصية بإحالة مشروع النظام الداخلي إلى المؤتمر الدبلوماسي. وبموجب هذا النظام الداخلي وتحديد القاعدة 2.9 "1"، لا يحق إلا للمؤتمر اعتماد النظام الداخلي وتعديله في جلسة عامة له. ومن ثم، دُعيت اللجنة التحضيرية إلى التوصية بإحالة مشروع النظام الداخلي إلى المؤتمر الدبلوماسي لاعتماده. وقال الرئيس إن الأمانة قدمت مشروع النظام الداخلي في الوثيقة LI/R/PM/2 مضيفاً أنه أعلن بعض التغييرات التحريرية اللازمة لمواءمة النص مع استنتاجات الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة ومواصلة تحسين بعض أحكامه. وهذه التغييرات تحريرية بحتة وتتعلق بعنوان المؤتمر الدبلوماسي والقاعدة 20. وإضافة إلى ذلك، قدم وفد إسرائيل، بوصفه بلداً عضواً في اتحاد لشبونة، اقتراحاً بتعديل مشروع النظام الداخلي بحيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء في الويبو المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي كأعضاء أي منحها حقوق مشاركة كاملة بما فيها الحق في التصويت. ورغم أن هذا الاقتراح مشترك وأيده عدد ملحوظ من الوفود المراقبة في الاجتماع، فلم تؤيده أية دولة عضو في اتحاد لشبونة. ووفقاً لقرارات جمعية اتحاد لشبونة في هذا الصدد، استند مسار استعراض نظام لشبونة، منذ إنشائه وحتى الآن، إلى افتراض أنه ينبغي لذلك الاستعراض أن يعتمد الشكل القانوني لمراجعة اتفاق لشبونة. ونتيجة لذلك، طبقت المادة 13(2) من اتفاق لشبونة، والمادتان 39 و40 من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات. ورأى الرئيس أنه لا توجد اعتراضات على ذلك وأنه لا يمكن الاعتراض على إمكانية عقد المؤتمر الدبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة بين وفود البلدان الأعضاء في اتحاد لشبونة بموجب تلك الأحكام واعتماد نظام داخلي يمنح حقوق مشاركة كاملة تشمل الحق في التصويت لتلك الوفود حصراً. وأثيرت الحجة بأن هذه الأحكام لن تمنع الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة من اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي مع حضور دول أعضاء أخرى في الويبو كأعضاء يتمتعون بحقوق مشاركة كاملة بما فيها الحق في التصويت. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة مقتنعة بأنه يمكن الحفاظ على الشمولية والشفافية والطبيعة التشاركية لمسار الاستعراض في نطاق الإطار القانوني المنطبق دون منح جميع الدول الأعضاء في الويبو الحقوق ذاتها التي يتمتع بها أعضاء اتحاد لشبونة. وقال الرئيس إن ذلك خيار سياسي اتخذته الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة ولا يمكن للرئيس سوى احترامه. وذكر بما أجري اليوم السابق من مناقشات مستفيضة بما فيها من مشاورات غير رسمية على هذه المسألة المثيرة للجدل. ولكن رغم كل الجهود المبذولة، عجزت الدول الأعضاء عن التوصل إلى حل وسط تقبل به جميع الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة. وذكر من جهة أخرى بأن الدول الأعضاء كانت في عجلة من أمرها ولم يمكنها إرجاء البت في تلك المسألة أكثر من ذلك. ووضح الرئيس أنه لا يدعي ذلك لأغراض شكلية بيروقراطية بحتة لأنه لن يسمح لنفسه قط بالتقليل من أهمية تحديد قائمة المدعويين

وضرورة إرسال دعوات واضحة لا لبس فيها إلى الحكومات المعنية. وتحضيراً للمؤتمر الدبلوماسي، قال الرئيس إنه لا شك في حاجة الحكومات إلى معرفة الصفة التي ستمتع وتشارك بها وفودها في المؤتمر الدبلوماسي فضلاً عن صفة الوفود الأخرى. كما يتعين على الأمانة أن تكون في وضع يتيح لها معرفة شروط وأحكام المؤتمر مسبقاً وفتات الوفود التي ستنظم لها هذا المؤتمر. وعليه اختتم الرئيس قائلاً إنه يرحب بإنهاء النقاش على هذا البند.

95. وذكر الرئيس بأنه اقترح على اللجنة التحضيرية اعتماد مشروع النظام الداخلي على النحو الوارد في الوثيقة LI/R/PM/2 التي أعدتها الأمانة مع التغييرات التحريرية التي وافقت عليها الدول الأعضاء ودون إدخال أية تعديلات إضافية وبخاصة التعديل الذي اقترحه وفد إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، ذكر الرئيس باقتراح تحديد 1 فبراير 2015 أجلاً لتقديم جميع الدول الأعضاء في الويبو اقتراحات كتابة لتعديل الاقتراح الأساسي المؤلف من مشروع اتفاق لشبونة المراجع ومشروع اللائحة التنفيذية بصيغتهما التي عدلها الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة في دورته العاشرة. وستُدعى الأمانة إلى تجميع تلك الاقتراحات وتقديمها إلى المؤتمر الدبلوماسي كي يحيط بها علماء. وكما ذكر في اليوم السابق، فإن جميع أعضاء اتحاد لشبونة الحاضرين اتفقوا على التوصية بإحالة مشروع النظام الداخلي كما ورد في الوثيقة التي أعدتها الأمانة إلى المؤتمر الدبلوماسي كي يعتمده بينما رفضت دولة عضو في اتحاد لشبونة الانضمام إلى توافق الآراء الخاص بهذا القرار. كما أشار الرئيس إلى أن الدول الأعضاء في الويبو غير الأطراف في اتحاد لشبونة والحاضرة الاجتماع بصفة مراقب قد أعربت عن شواغل إزاء هذا القرار أو معارضتها له. وضمنت الوفود المراقبة البلدان التالية: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والهند واليابان ونيوزيلندا وبنما وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي. ثم ذكر الوفدين المراقبين اللذين أيدا هذا القرار وهما ألمانيا وسويسرا. واختتم قائلاً إن تلك هي الاستنتاجات التي توصل إليها من المناقشات بما في ذلك المشاورات غير الرسمية وتساءل عما إذا كانت اللجنة التحضيرية جاهزة لقبول تلك الاستنتاجات.

96. وأعرب وفد إسرائيل عن تفاجئه بتقرير الرئيس نظراً إلى ما يشمله من غموض كبير. فأشار الوفد إلى أن الرئيس أعلن في اليوم السابق عدم وجود توافق في الآراء ولكنه عرض مشروع النظام الداخلي كمشروع متفق عليه ومنتته. وذكر الوفد بأن الوفود غادرت الجلسة الماضية التي عُقدت في اليوم السابق على أساس أنه لم يُتخذ قرار بعد. وعليه اندهش الوفد لسماع الرئيس إعلان توصل الجميع إلى اتفاق. وقال إن تلك المسألة غير واضحة إذ لم تناقش الوفود بعد سبل المضي قدماً. كما ذكر الوفد بعقد مشاورات غير رسمية قصيرة في اليوم السابق لم تكن كافية كي يعبر الجانبان عن رأيهما. وافترض الوفد أن الرئيس سيعرض وجهتي النظر والاقتراحين نظراً إلى أنه قد اجتمع بالمجموعتين ولكن لم يحدث ذلك. ورأى الوفد أن ذلك سبب عدم توصل المشاورات غير الرسمية إلى نتيجة. وأقر الوفد بضرورة التوصل إلى قرار وأعرب عن رغبته في التوصل إلى قرار ولكنه رأى أن عقد جلسة غير رسمية هو خير سبيل للمضي قدماً نحو تحقيق الاتفاق.

97. ورداً على بيان وفد إسرائيل، أراد الرئيس توضيح نقطة واحدة. فرجح عدم وضوح مقدمته واعتذر عن ذلك. ومع ذلك، قال إنه لم يذكر في مقدمته أي قرار متخذ بشأن مشروع النظام الداخلي. وأشار إلى أنه لخص المناقشات التي أجريت خلال اليوم السابق وذكر أنه بدا له تأييد جميع أعضاء اتحاد لشبونة الحاضرين للتوصية بإحالة مشروع النظام الداخلي إلى المؤتمر الدبلوماسي كي يعتمده بالصيغة التي اقترحتها الأمانة. وأضاف أنه اختتم عرضه بأنه يتعين مشاوره الدول الأعضاء بشأن موافقتها على ذلك الاستنتاج مشيراً إلى وفد واحد وهو وفد إسرائيل الذي رفض الانضمام إلى توافق الآراء. وأكد مجدداً أنه لم يتوصل إلى قرار حتى الآن. واقترح عدم الإسهاب في تحديد المسؤول عن عدم توصل الجلسات غير الرسمية التي عُقدت في اليوم السابق إلى نتيجة مرضية. وأشار إلى أنه لم يُطلب منه خلال الجلسات غير الرسمية أن يقدم اقتراحاً وسطاً. وإذا انعدم الطلب، انعدمت الاستجابة. وأعرب عن خيبة أمله إزاء الصمت الذي بدأت به الجلسات غير الرسمية لمدة دقيقة أو دقيقتين لأن بعض الوفود هي التي طلبت عقد تلك الجلسات وخاله الظن بوجود مسائل يتعين مناقشتها. ورأى أنه كان يتعين على الدول الأعضاء أن تستمع للوفود التي طلبت أخذ الكلمة قبل النظر في الطلب الذي قدمه وفد إسرائيل بشأن

عقد اجتماعات غير رسمية إلا إذا اعترض الوفد على ذلك ورغب في إجراء تصويت فوري على وقف الاجتماع لإجراء جلسات غير رسمية.

98. وأعلن وفد إسرائيل رغبته الشديدة في وقف الاجتماع لعقد جلسات غير رسمية ولكنه سيبترك الكلمة للوفود الأخرى كي تعبر عن آرائها.

99. وشكر الرئيس وفد إسرائيل على مرونته وفتح باب المداولات.

100. وأقر وفد المكسيك بجهود الرئيس وانفتاحه واستعداده للاستماع إلى جميع الآراء. ورأى أن اللجنة التحضيرية كانت مستعدة لاتخاذ قرار قبل موعد الغداء في اليوم السابق لكن الرئيس أتاح وقتاً للتفكير. وقال إن اللجنة كانت مستعدة مرة أخرى لاتخاذ قرار في فترة بعد الظهر ولكن وفر الرئيس مجدداً المزيد من الوقت للتفكير فأتاح ليلة كاملة. وعليه رأى الوفد أن الدول الأعضاء قد استنفدت أكثر مما يعقل من وقت للتشاور والتوصل إلى حل وسط. وأعلن تأييده لتفسير الرئيس للوضع ولاستنتاجاته. وقال إن ذلك خير مثال على الشفافية والشمولية في هذه الدورة. ورأى الوفد أنه خير مثال على روح الاستعداد والالتزام التي ينبغي التحلي بها خلال المؤتمر الدبلوماسي. وأعلن أنه من الأهمية بمكان الإقرار بأن الدول الأعضاء لا تناقش جوهر الموضوع إذ هدفت بعض البيانات التي قُدمت خلال اليوم السابق إلى الخلط بين جوهر الموضوع ونتائج المؤتمر من خلال مناقشة النظام الداخلي. وذكر بأن الدول لا تناقش الجوهر وإنما تحدد مسبقاً نتيجة المؤتمر الدبلوماسي. وشدد الوفد على أن ما يجب مناقشته هو النظام الداخلي. ورأى الوفد أن مشروع النظام الداخلي بصيغته الحالية لا يخالف الإطار القانوني لليويو. وأضاف أن قرار قبول التعديلات المقترحة يرجع إلى الأطراف المتعاقدة حصراً بعد الاستماع إلى الجانبين والمراقبين الآخرين. وأشار الوفد إلى أن وفداً واحداً من طرف متعاقد أيد هذا الاقتراح. وقال الوفد إن التفسير الذي اقترحه الرئيس ووضحه بعدئذ هو أنه ينبغي للجنة توصية المؤتمر الدبلوماسي باعتماد النظام الداخلي على النحو الوارد في الوثيقة LI/R/PM/2 مع التغييرات التحريرية التي أشار إليها الرئيس. وأعلن الوفد تأييده لذلك التفسير واقترح الرئيس وطلب إنهاء النقاش.

101. وأكد وفد إيطاليا دعمه لتقييم الرئيس واقترح سبيلاً للمضي قدماً. كما أعلن رغبته في تأييد الملاحظة التي أبدتها وفد المكسيك والتي تتماشى مع ما قاله الوفد منذ بداية الدورة. وذكر الوفد بأن دعم النظام الداخلي بصيغته الحالية سيؤدي إلى فتح الباب أمام أي مواقف أو ملاحظات مستقبلية قد تقدمها دول مراقبة في المؤتمر الدبلوماسي.

102. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده لاستنتاج الرئيس بأن توصي اللجنة التحضيرية المؤتمر الدبلوماسي باعتماد النظام الداخلي الحالي واقترح الانتقال إلى البند التالي. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء قد حققت توازناً جيداً بين ضروري الانفتاح والفعالية. وذكر بوجود بنود أخرى في جدول الأعمال ينبغي تناولها، وإن أرادت اللجنة استكمال عملها فقد حان الوقت لإغلاق البند 4 والانتقال إلى البند التالي.

103. وأعلن وفد هنغاريا تأييده التام للاستنتاج الذي عرضه الرئيس على اللجنة التحضيرية مع مراعاة القدر الكبير من الوقت الذي حُصص في اليوم السابق للمناقشات غير الرسمية. وكما ذكر وفد المكسيك، أتيحت ليلة كاملة لإجراء المزيد من المناقشات، فلم يرَ الوفد ضرورة في إجراء المزيد من المناقشات غير الرسمية على هذا البند خلال هذه الدورة. كما أعرب الوفد عن تأييده للقرار الذي اقترحه الرئيس علماً بأن الفرصة التي ستتاح للدول المراقبة كي تقدم المزيد من التعليقات على الاقتراح الأساسي ستتقصر على القضايا المفتوحة والمبينة في وثائق العمل التي أعدتها الأمانة.

104. وشدد وفد الجمهورية التشيكية على رغبة وفده في التوصل إلى توافق في الآراء وإن بدا ذلك مستحيلاً بسبب وفد واحد. وأشار إلى أن ذلك الوفد لم يحاول تحقيق توافق الآراء خلال اجتماعات اليوم السابق بما في ذلك خلال المشاورات غير

الرسمية. وعليه أعلن الوفد تأييده التام لاقتراح الرئيس بغية تنفيذ القرار السديد بعقد المؤتمر الدبلوماسي المعني وإنهاء المناقشة على البند 4 من جدول الأعمال.

105. وأعلن وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود المكسيك وإيطاليا وفرنسا وهنغاريا والجمهورية التشيكية. وجدد الوفد تأييده التام لاستنتاج الرئيس قائلاً إن اللجنة قد كرست وقتاً كافياً لهذا الموضوع وأنه قد حان الوقت للانتقال إلى البند التالي. وأعرب الوفد عن اقتناعه الشديد بأنه ينبغي للجنة احترام ومراعاة القواعد والأحكام القائمة لاتفاق لشبونة التي تنص على أنه "يجوز مراجعة هذا الاتفاق عن طريق مؤتمرات يعقدها مندوبو البلدان الأعضاء في الاتحاد الخاص". وطلب الوفد اختتام المناقشات على هذا البند وفقاً للقاعدة 16(2) من النظام الداخلي العام للويبو.

106. وشكر الرئيس وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على بيانه واقتراحه تحديد الوقت المتاح للوفود. وقال إنه يرجح اعتماد ذلك الإجراء ولكن في مرحلة لاحقة موضحاً أنه إذا لاحظ تأخر الاجتماع فقد يباشر صلاحياته كرئيس. ولكن نظراً إلى الروح البناءة للوفود، قال الرئيس إنه غير متأكد من رغبة أي وفد في تأخير اختتام المناقشات.

107. وأعلن وفد البرتغال تأييده لبيانات الوفود السابقة ودعمه التام لاستنتاج الرئيس.

108. وأعلن وفد جمهورية مولدوفا تأييده للبيانات التي قدمتها وفود المكسيك وإيطاليا وفرنسا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال. وأعرب الوفد عن دعمه التام للاستنتاجات التي اقترحها الرئيس بشأن مشروع النظام الداخلي على النحو الذي اقترحتة الأمانة، فضلاً عن تحديد أجل لتلقي مواقف جميع الدول الأعضاء في الويبو بشأن المسائل الموضوعية. وذكر الوفد بأن المناقشة تخص التوصية التي ستقدم إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي يحق له اتخاذ القرار النهائي بشأن النظام الداخلي. ودعا الوفد الرئيس إلى إنهاء النقاش على البند 4 من جدول أعمال اللجنة التحضيرية مما يمكن اللجنة من إحراز تقدم في قضايا أخرى من جدول الأعمال.

109. وأكد وفد صربيا تأييده التام لاستنتاج الرئيس فضلاً عن اقتراحه باعتماد التوصية المتعلقة بمشروع النظام الداخلي الذي أعدته الأمانة.

110. وقال وفد بيرو إنه لا يود إلا تأييد المتحدثين السابقين وهم المكسيك وإيطاليا وفرنسا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال وجمهورية مولدوفا وصربيا. وأعلن الوفد تأييده التام لاستنتاج الرئيس ورأى أن النظام الداخلي المقترح الذي أعدته الأمانة والوارد في الوثيقة LI/R/PM/2 يتفق تماماً مع الإجراءات القانونية القائمة في إطار اتفاق لشبونة وينبغي توصية المؤتمر الدبلوماسي باعتماده.

111. وأيد وفد سلوفاكيا البيانات التي قدمتها وفود المكسيك وإيطاليا وفرنسا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال وجمهورية مولدوفا وصربيا وبيرو. ورأى الوفد أن الإطار القانوني المنصوص عليه في القواعد الإجرائية يتسم بالوضوح الكافي. وقال إن جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاق لشبونة تتمتع بحقوق كاملة لاتخاذ القرارات والسعي إلى تحقيق توافق الآراء. وأشار إلى أن الدول الأعضاء قد أجرت مناقشات مستفيضة في اليوم السابق وأعلن تأييده لاقتراح الرئيس واقتراحه الإجرائي.

112. وأعلن وفد كوستاريكا تأييده للمتحدثين السابقين الذين أبدوا تأييدهم التام لاقتراح الرئيس والمضي قدماً في جدول الأعمال.

113. وأعلن وفد تونس تأييده التام لاستنتاجات الرئيس وحث المراقبين على احترام توصيات اللجنة.

114. وأكد وفد بلغاريا دعمه التام لاقتراح الرئيس بالتوصل إلى اعتماد مشروع النظام الداخلي بالصيغة التي أعدتها الأمانة. وأيد الوفد جميع البيانات التي قدمها المتحدثون السابقون.
115. وأعلن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تأييده للمتحدثين الآخرين في دعمهم لاستنتاج الرئيس واقتراح إنهاء المناقشة على البند 4.
116. وأيد وفد الكونغو المتحدثين السابقين في دعمهم لاقتراح الرئيس.
117. وأعلن وفد البوسنة والهرسك انضمامه إلى الدول الأعضاء الأخرى في اتحاد لشبونة التي أيدت اقتراح الرئيس.
118. وأقر وفد توغو باهتمام الوفود بعمل اللجنة قائلاً إنه استمع بعناية فائقة إلى المناقشات. وأشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء قد تواصلت مع الفريق العامل لتقديم إسهامات بشأن قضايا تقنية مثل الحق في التصويت مع الإقرار بأن استنتاج الرئيس يتماشى تماماً مع الإجراءات القائمة، وأعرب عن تأييده للرئيس.
119. وأيد وفد جورجيا اقتراح إنهاء مناقشة هذا البند والانتقال إلى البند التالي، وأكد دعمه للاقتراح الذي قدمته الأمانة.
120. وطلب وفد إسرائيل المزيد من التوضيحات بعد الاستماع إلى جميع المداخلات وتوضيحات الرئيس. وإن الوفد متفق تماماً مع ضرورة المضي قدماً في جدول الأعمال ولكنه رأى ضرورة في توضيح بعض النقاط. وأشار الوفد إلى أن ما اقترحه الرئيس لم يكن قراراً بل استنتاجاً. وذكر أن الفرق بين القرار والاستنتاج الذي يعلنه الرئيس غير واضح بالنسبة إلى الوفد وطلب توضيح تلك النقطة.
121. وشكر الرئيس وفد إسرائيل على هذا السؤال الذي يمكنه من توضيح ما قام به حتى الآن. وذكر بأنه عرض استنتاجاته لمعرفة مدى استعداد اللجنة لاتخاذ قرار. وبعد الاستماع إلى الوفود التي أيدت استنتاجاته بالإجماع وإن واصل وفد إسرائيل رفضه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الاستنتاجات، فقد رأى أنه وصل إلى مرحلة تتيح له إعلان قرار. ولكن نظراً إلى وجود طلبات لأخذ الكلمة، فإنه يرجح الاستماع إلى الوفود المراقبة قبل إعلان القرار.
122. وشكر وفد جمهورية كوريا الرئيس على توضيحاته. ومع ذلك، وجد الوفد صعوبة في فهم التوضيحات فطلب من الرئيس توضيح استقلالية اتفاق لشبونة. وأراد الوفد معرفة العلاقة القائمة بين الويبو واتفاق لشبونة. وتساءل عن مدى وجهة تأجيل عقد المؤتمر الدبلوماسي حتى الجمعيات العامة للويبو.
123. فرد الرئيس قائلاً إن اتفاق لشبونة هو اتفاق دولي تديره الويبو، على أن تصحح الأمانة ذلك عند الاقتضاء، وأعرب عن أمله في أن يكون قد أجاب على سؤال الوفد.
124. وطلب وفد تركيا من الرئيس أن يضيف وفد بلاده إلى قائمة الدول المراقبة التي أخذت الكلمة للإعراب عن شواغلها على النحو الوارد في ملخص الجلسة السابقة الذي قرأه الرئيس للتو.
125. وذكر وفد أستراليا أنه لا شك في وجود خيبة أمل كبيرة أصابت الدول الأعضاء التي لم يتاح لها المزيد من الوقت أو الفرصة لإمعان النظر في الاقتراح الذي قدمه وفد إسرائيل وغيره من الوفود المؤيدة، وأعرب عن أسفه الشديد لذلك. ولاحظ أن الدول الأعضاء تركز كثيراً على الإجراءات ورأى أن ذلك أدى إلى انتهاج مسار مزدوج ومربك. والتفت الوفد إلى النقطة الأخيرة التي أثارها الرئيس بشأن وجود إجماع على تأييد قراره المقترح وقال إن ما يقترحه الرئيس ليس ملخص رئيس وإنما قرار لجنة وعليه سيُشار إليه كقرار بالإجماع وتوافق في الآراء مما يخالف الواقع وفقاً للوفد.

126. ورجح الرئيس عدم وضوح بيانه وطلب من الوفود المزيد من الانتباه. وذكر بأنه أعلن وجود تأييد بالإجماع باستثناء وفد واحد عارض قراره ولكنه لم يذكر وجود توافق في الآراء. وأضاف أنه يدرك أن وفداً واحداً رفض الانضمام إلى توافق الآراء وأشار إلى ذلك مراراً وتكراراً. وأكد أنه لم يعلن وجود توافق في الآراء أو تأييد بالإجماع دون تحفظ وإنما أضاف وجود وفد واحد رفض الانضمام إلى توافق الآراء.

127. وطرح وفد إسرائيل سؤالاً على المستشار القانوني عقب توضيحات الرئيس بشأن القرار. وتساءل عما إذا كان من المفترض أن تتخذ الدول الأعضاء القرار أم أنه من الصواب أن يرجع ذلك إلى الرئيس.

128. وأعلن الرئيس أنه يمكنه إحالة السؤال إلى المستشار القانوني مع التذكير بأن الرئيس لا يتخذ القرارات وإنما يعلنها فحسب. وأشار إلى أنه قدم استنتاجاته والتمس آراء الوفود الحاضرة مذكراً بأن جميع الوفود الأعضاء في اللجنة التحضيرية أي جميع أعضاء اتحاد لشبونة الذين أخذوا الكلمة قد أعربوا عن تأييدهم لتلك الاستنتاجات التي سيقوم عليها القرار علماً بأن وفد إسرائيل رفض ذلك صراحة ولم ينضم إلى توافق الآراء المتصاعد. وأشار إلى أن اللجنة التحضيرية هي التي اتخذت القرار ورأى أنه لا يمكن معارضة وجود دعم كافٍ لاستنتاجاته وللقرار الذي يميل إلى إعلانه على أساس تلك الاستنتاجات.

129. وأعلن وفد فرنسا استعدادها لمواصلة طمأنة وفد إسرائيل قائلاً إنه لا تزال هناك عدة أشهر قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الوفد من استغلال ذلك الوقت لمواصلة المناقشة. وأعرب الوفد عن اقتناعه بفائدة الحوار مضيفاً أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد التي أخذت الكلمة لتأييد الاقتراح متفقة على ذلك. ورأى أنه لم يُمنح وقت كافٍ للتشاور منذ أن قدم وفد إسرائيل اقتراحه منذ أسبوعين الذي فاجأ أعضاء الاتحاد. إذ إن وفد إسرائيل لم يتواصل قط مع عواصمها أو وفودها للإشارة إلى صعوباته. واعتبرت الدول الأعضاء ذلك امتناعاً بناءً من وفد إسرائيل ودعته إلى مواصلة ذلك الامتناع البناء. وناشد الوفد جميع البلدان بالحفاظ على وحدتها وتضامنها.

130. وأعرب وفد إسرائيل عن رغبته في العودة إلى مداخلته السابقة وطرح السؤال على المستشار القانوني. وأضاف أن الوفد غير متأكد من طريقة صياغة الرئيس للقرار ولكنه أكد أهمية الإشارة إلى موقف الوفد في القرار. ورأى أن الرئيس استخدم مصطلح الإجماع الذي يعني الاتفاق التام ولكن الإجماع لا ينطبق على هذه الحالة تحديداً.

131. ورد المستشار القانوني على ذلك قائلاً إنه لا يسعه سوى تأكيد إعلان الرئيس أن القرارات تتخذها اللجنة التحضيرية وليس الرئيس.

132. وقال الرئيس إنه يتفهم شواغل وفد إسرائيل، وأنه مستعد أيضاً لتلخيص المناقشات في استنتاجاته بحيث تبين أن وفود أعضاء اتحاد لشبونة، وعددهم 19 عضواً، الذين أخذوا الكلمة بعد وفد إسرائيل قد أبدوا تأييدهم للقرار الذي ينوي اتخاذه بما في ذلك التوجه إلى غلق باب النقاش. وأحاط الرئيس علماً بأن وفد إسرائيل ليس في وضع يسمح له بتأييد هذا القرار ولا يمكنه الانضمام إلى توافق الآراء الذي توصلت إليه تلك الوفود.

133. وقال وفد المكسيك إنه يرغب أولاً في الانضمام إلى مداخلة وفد فرنسا من حيث الروح التي يجب أن تسود. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تعي أن قواعد التماس التصويت تستلزم أن يؤيد مقدم الالتماس ووفد آخر هذا الالتماس، ما يعني أن الاقتراح الخاضع للنقاش لا يصل إلى هذا الحد، لذا فإن الرئيس لا خيار أمامه إلا أن يتخذ القرار الذي أعلن عنه بالنيابة عن أعضاء اللجنة. وأضاف الوفد أن المكان المناسب لذكر آراء وفد إسرائيل هو التقرير.

134. وقال وفد إسرائيل إن من غير الواضح بالنسبة إليه إن كان القرار قد اتخذ، وكيف تم التوصل إليه، وذلك رداً على البيان الذي أدلى به وفد المكسيك للتو. وأعرب عن سعادته البالغة لأن وفد المكسيك يجذب إعداد تقرير مفصل وشامل

وهو ما يجذبه وفده أيضا. وعاد الوفد للحديث عن القرار وأعرب عن رغبته في الحصول على توضيح من المستشار القانوني إن كان أي قرار قد اتخذ خلال الجلسة، وإن كان ثمة نظام داخلي لاتخاذ القرارات.

135. وأعرب الرئيس عن أسفه لملاحظة أن وفد إسرائيل قد توقف عن الحديث إليه ودخل في حوار مع المستشار القانوني، لكنه أضاف أنه مستعد لإعطاء الكلمة إلى المستشار القانوني للرد على تساؤل الوفد.

136. ورد المستشار القانوني على تساؤل وفد إسرائيل، وقال إن اللجنة التحضيرية التابعة لاتحاد لشبونة لم تتخذ أي قرار.

137. واتفق الرئيس مع المستشار القانوني قائلاً إن هذا ما يفهمه أيضا سواء كان ذلك ممها أم لا، وذكر بأن وفودا ثلاثة ستأخذ الكلمة ومن ثم سيعلق باب النقاش.

138. وشكر وفد جمهورية كوريا الرئيس على الرد على سؤاله. وقال بصفته مراقبا في الاتحاد وعضوا في الويبو، إنه يرغب، قبل أن تتخذ الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة قرارا نهائيا، في التشديد على ثلاث نقاط بشأن هذا الوضع. وقال الوفد، كما أوضح من قبل في مرات عدة، إن الخروج عن السلطة المسموحة للاتحاد من شأنه أن يطرح مشكلة خطيرة جدا في المنظمة. وأشار الوفد إلى أن مشروع مراجعة اتفاق لشبونة ينسحب على البيانات الجغرافية. وأضاف أن من المقبول عموما أيضا، والمذكور خاصة في وثائق الويبو المختلفة، أن تسميات المنشأ من أنواع البيانات الجغرافية، لكن الخلافات تسود بشأن كون مشروع الاتفاق المنقح اتفاقا جديدا أم لا. ومضى يقول إنه على الرغم من كل هذه الوقائع، تحاول بعض الدول الأعضاء فقط في اتحاد لشبونة الآن البت في التفسير الخاص بها. وثانيا أعرب الوفد عن رغبته في توضيح أن هذا القرار إذا اتخذ، فإن من شأنه أن يكون سابقة في مسارات اتخاذ القرار في الويبو. وأضاف أن بعض وفود اتحاد لشبونة ذكرت أن هذه المناقشة ترجع إلى ست سنوات وأن الآوان قد حان لاتخاذ قرار. وأبدى الوفد رغبته في الإشارة إلى أن العديد من المواضيع لم تختتم بعد على الرغم من المناقشات التي جرت على مدى أكثر من عشر سنوات في الويبو، وتساءل عن أثر هذه السوابق الجديدة. وأخيرا أعرب الوفد عن رغبته في طرح سؤال من جديد وهو، ما دور الويبو؟ وصرح بأن اتفاق لشبونة أحد الاتفاقات التي تديرها الويبو، وبالتالي فإن اتفاق لشبونة المنقح سيتعارض عاجلا أم آجلا مع آراء أغلبية الدول الأعضاء في الويبو. وتساءل الوفد إن كان هذا الأمر مجديا من منظور موامة القانون الدولي وسلطة المنظمة الدولية.

139. وأعرب وفد شيلي عن شكره على الحل الذي اقترح للنقاش في اليوم السابق. وقال إنه أحاط علما بالصدمة التي أعربت عنها بعض الوفود لعدم توافر الوفد أو النية لحل المسألة. وأعرب الوفد عن تأييده لأن من الضروري إزالة شكوك أعضاء الاتحاد أو سائر أعضاء الويبو في كيفية اتخاذ القرارات وكيفية إدارة النقاشات. وعلاوة على ذلك ذكر الوفد بأنه قال في اليوم السابق إن من حق أي دولة عضو تقديم اقتراحات بشأن إقامة إجراءات كما هي الحالة هنا. وراح يقول إن الاقتراح قد قدم وأن النقاش الدائر بشأنه يبين سلوكا بناء ويبين محاولة إيجاد طريقة للتعبير عن آراء الجميع، وهي الروح الذي يتعين أن تتحلّى بها الويبو باعتبارها منظمة دولية.

140. وأحاط وفد الاتحاد الروسي علما بأن الرئيس أشار مرارا وتكرارا إلى أن إسرائيل لا يمكنها الانضمام إلى التوافق في الآراء. وقال إنه لا يفهم في الحقيقة أي توافق يتحدث عنه الرئيس إن كان عضوا واحدا معترضاً و28 أو 27 عضوا موافقا. وأشار الوفد إلى أن إسرائيل إن لم يكن بإمكانها الانضمام إلى اقتراح الرئيس، فإن اللجنة التحضيرية لا يمكن أن تتحدث عن توافق.

141. وشكر الرئيس الوفد وأغلق باب النقاش كما قال. وصرح بأنه يعترم إعلان القرار التالي الذي تؤيده كل الوفود الحاضرة دون وفد واحد. أولا توافق اللجنة التحضيرية على إحالة مشروع النظام الداخلي إلى المؤتمر الدبلوماسي وتوصي باعتماده في الجلسة العامة للمؤتمر. وتوافق اللجنة التحضيرية على إحالة مشروع النظام الداخلي كما ورد في الوثيقة LI/R/PM/2 مع التغييرات التحريرية المتفق عليها، لكن من دون أية تعديلات إضافية. وتوافق اللجنة التحضيرية أيضا على

تحديد 1 فبراير 2015 مودعا نهائيا كي تقدم الدول الأعضاء اقتراحاتها الكتابية بالتعديلات على الاقتراح الأساسي بشأن المسائل التي حددها الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة على أنها لا تزال عالقة. وصرح الرئيس بأن الأمانة ستجمع هذه الاقتراحات وتقدمها في وثيقة واحدة إلى المؤتمر الدبلوماسي ليطلع عليها، هذا هو القرار الذي دعيت اللجنة التحضيرية إلى اتخاذه، وتساءل الرئيس إن كان أي وفد عضو يرغب في الاعتراض على القرار.

142. وأخذ وفد إسرائيل الكلمة لطرح السؤال ذاته من جديد: فقد قال الرئيس من قبل إن قرارا لم يتخذ لكنه اتخذ قرارا فيما بعد. وصرح بأنه لا يفهم الطريقة التي اتخذ بها هذا القرار، وأنه يفترض أن ثمة إجراء يجب اتباعه للانتقال من استنتاج الرئيس إلى اتخاذ قرار. وأعرب عن اعتراضه على ملخص الرئيس وأبدى رغبته في فهم كيفية صياغة هذا الملخص. وعبر عن رغبته أيضا في الاطلاع على النص، وطلب تسجيل عدم التوصل إلى توافق في الآراء وعدم اتخاذ قرار، لأن المقصود ليس إلا ملخص الرئيس، وأفاد بأن من المهم جدا أن يُبين موقف إسرائيل بدقة في الملخص وهو عبارة عن استنتاج فقط وليس قرارا اتخذته اللجنة التحضيرية التابعة لاتحاد لشبونة.

143. وقال الرئيس إنه، بعد التشاور مع الأمانة، يود أن يقدم إلى الوفود التوضيح التالي للإجراءات. وفقد قدم استنتاجات بشأن القرار الذي يعتقد أن اللجنة التحضيرية تستعد لاتخاذه، بالاستناد إلى المناقشات التي دارت. وأضاف أن الوفود كلها التي أخذت الكلمة أيدت هذا القرار دون وفد واحد. وقال في الواقع إن هذه الوفود تدعو إلى أن تتخذ اللجنة التحضيرية هذا القرار في أسرع وقت ممكن دون إجراء المزيد من النقاش. وأشار إلى أنه أعلن القرار بوضوح وأن هذا القرار سيذكر في محضر الجلسات. وأردف قائلا إن من المفهوم أن موقف اللجنة التحضيرية سيوضح في أي تقرير يصدر بعد مناقشة هذه المسألة في اللجنة التحضيرية لاحقا. وبالتالي ذكر أن من الجلي أن الغالبية اللازمة لاتخاذ القرار قد تم التوصل إليها، وعليه ستتخذ اللجنة التحضيرية قرارا وأنه سيعلم القرار بالتوافق الكامل مع النظام الداخلي المطبق.

144. وأعرب وفد إسرائيل عن رغبته في التشديد من جديد على أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء وعلى عدم اتخاذ قرار، وأن من المهم أن يبين التقرير أن قرارا لم يتخذ. وقال أيضا إن جميع الوفود، وفقا للرئيس، عبرت عن رأيها، لكنه لم ير الكثير من الوفود تعبر عن رأيها.

145. وقال الرئيس إنه فقط في وضع يسمح له باقتراح قرارات وإنه اقتراح قرارا بالفعل، وإن هذا القرار اعترض عليه وفد واحد وحسب، ما يعني أن سائر الوفود تؤيده. وأردف قائلا إنه من خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة التحضيرية بشأن استنتاجاته، اتضح أن القرار اللازم اتخاذه يحظى بما يكفي من التأييد. وقال بالطبع إن التقرير سيشار فيه على النحو الواجب إلى أن وفد إسرائيل رفض هذا القرار واعتراض عليه، ومهما كان شكل التقرير الذي سيصدر فإن هذا الموقف سيذكر على النحو الواجب. وصرح بأن القرار الذي اقترحه قد اتخذته اللجنة التحضيرية.

146. وأشار الرئيس بعد ذلك إلى أن اللجنة التحضيرية يمكن أن تنتقل من البند 4 إلى البند 5 من جدول الأعمال، وهو النظر في قائمة الدول والجهات المراقبة التي ستدعى إلى المؤتمر الدبلوماسي ونصوص مشروعات الدعوات. ودعى الرئيس الأمانة إلى عرض هذه الوثائق بإيجاز على اللجنة التحضيرية.

147. وأشار المستشار القانوني إلى الوثيقة LI/R/PM/3 وهي قائمة الدول والجهات المراقبة التي ستدعى إلى المؤتمر الدبلوماسي ونصوص مشروعات الدعوات. وأوضح أنه سيلزم إدخال القليل من التغييرات التحريرية على الوثيقة، وخاصة في المرفق 1 المتعلق بقائمة أعضاء اتحاد لشبونة التي حذفت منها هنغاريا وأضيفت رومانيا عن طريق الخطأ. وثانيا أبدى المستشار القانون رغبته في لفت انتباه الوفود إلى أن الأمانة ستغير نصوص مشروعات الدعوات ليذكر فيها اسم المعاهدة التي يلزم اعتمادها خلال المؤتمر الدبلوماسي تماشيا مع القرار الذي اتخذته الفريق العامل في وقت سابق من هذا الأسبوع. وستدخل التغيير على جميع الدعوات.

148. وعلق وفد جمهورية مولدوفا قائلاً إن التعديلات اللازمة يتعين أن تدخل أيضاً على قائمة غير الأعضاء في المرفق 3، بحيث تضاف رومانيا وتحذف هنغاريا.

149. وقال ممثل مركز دراسات الملكية الفكرية الدولية إن الدعوات كلها فيها إشارة إلى إرفاق مشروع الاقتراح الأساسي، وقال إنه يعتقد إن كلمة "مشروع" ينبغي أن تحذف. وأضاف ثانياً أن في مشروع الدعوات المقترح توجيهها إلى كل منظمة مراقبة، المرفق الخامس، في الصفحة الأخيرة من الوثيقة، لا يعرف المركز لما تختلف الوثيقة اللازم إرفاقها في هذه الدعوة عن سائر الدعوات، أي أنها تتضمن إشارة إلى "(البند الموضوعية والبنود الإدارية والبنود النهائية)" وما إلى ذلك. واقترح الممثل أن توأم الأمانة هذه الدعوة مع سائر الدعوات.

150. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن كلمة "مشروع" يمكن حذفها من النص لأن المؤتمر الدبلوماسي سيتناول الاقتراح الأساسي وليس مشروعاً. وأكد أن هذا الاقتراح سيؤخذ في الاعتبار. ونوه عن أن اللجنة التحضيرية في وضع يسمح لها بالموافقة على الاقتراحات الواردة في الوثيقة LI/R/PM/3 مع التغييرات التي وافقت عليها. وأعلن الرئيس بعد ذلك أن البند التالي الذي سينظر من جدول الأعمال هو النظر في جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي وموعده ومكان انعقاده.

151. وقال المستشار القانوني فيما يتعلق بجدول الأعمال، إنه يرغب في لفت انتباه الوفود إلى الوثيقة LI/R/PM/4 "جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي وموعده ومكان انعقاده". ودعت الأمانة الرئيس إلى التفضل بسؤال مندوب البرتغال إن كان يود إجراء أي إعلان فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

152. وذَكَر وفد البرتغال بأن البرتغال عبرت منذ شهور مضت عن رغبتها في استضافة المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. وأضاف أنه يؤمن إيماناً راسخاً بأن مسار مراجعة اتفاق لشبونة مهم جداً، وأن الأهمية المتنامية لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية إنما تتطلب وضع صكوك قانونية متينة يمكن أن تكفل الحماية الدولية المناسبة لهذه التسميات والبيانات من أشكال الاستعمال والتملك غير المشروعين. واستطرد قائلاً إن البرتغال لطالما كانت حاضرة في أهم مراحل ولحظات هذه الاتفاقات، فكانت حاضرة منذ بدايتها في عام 1958 واستضافت الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في عام 2008. وأردف قائلاً إنه شارك بإسهاب في مناقشات الفريق العامل، وشارك في النقاشات التي أدت إلى إعداد مشروع الاقتراح الراهن الذي، إذا أدخلت عليه بعض التعديلات النهائية، سيحسن النظام ويعدله ليتناسب مع احتياجات المستخدمين الفعلية. إلا أنه أعرب عن أسفه لإخطار اللجنة التحضيرية بأنه بسبب تغيير غير متوقع في الظروف الوطنية، فإن البرتغال ليست في وضع يسمح لها بالإبقاء على عرضها لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي وبالتالي فإنها تود سحب هذا العرض. وصرح بأن هذا الالتباس قدم بالفعل إلى الأمانة، وبالرغم من ذلك أكد أن حكومته ستظل ملتزمة بمسار المراجعة بهدف إيجاد حلول يمكن أن تضمن تحقيق الأهداف التي حددتها جمعية لشبونة.

153. وتوجه الرئيس بالشكر إلى وفد البرتغال على إخطار اللجنة التحضيرية بسحب عرض استضافة المؤتمر الدبلوماسي. وأحاط علماً بهذا الإعلان مع بعض الأسف لأن اللجنة التحضيرية كانت ستسعد بزيارة بلده الرائع، إلا أنها تفهم موقف الوفد. وأشار الرئيس إلى أن هذا الأمر يعني، وفقاً للممارسة العرفية، أن المؤتمر الدبلوماسي سيعقد في جنيف في قاعة المؤتمرات الجديدة بالويو، على أن تظل المواعيد دون تغيير، ثم سأل الرئيس اللجنة التحضيرية إن كانت في وضع يسمح لها بالموافقة على عقد المؤتمر الدبلوماسي في جنيف في قاعة المؤتمرات الجديدة بالويو من 11 إلى 20 مايو 2015، بجدول الأعمال المقترح في الوثيقة LI/R/PM/4. وأشار إلى أن هذه هي الحالة على ما يبدو، لكنه نوه عن طلب منظمة غير حكومية لأخذ الكلمة.

154. وأعربت جمعية مالكي العلامات التجارية الأوروبية عن رغبتها في التأكد من المواعيد المعلنة هنا لأن الوثيقة ذكر فيها يوم 21 مايو في حين تحدث الرئيس عن يوم 20 مايو.

155. وأكد الرئيس أن يوم 21 مايو 2015 هو تاريخ اختتام أعمال المؤتمر. ومن ثم انتقلت اللجنة التحضيرية إلى البند 7 من جدول الأعمال وهو اعتماد التقرير، وقال الرئيس إنه يعتقد أن التقرير يحتوي على مسألة يلزم تسويتها. وأوضح أن الأمانة أشارت في بداية الاجتماع أصلا إلى أن تقريرا موجزا عن هذه الجلسة للجنة التحضيرية يعد وفقا لآخر الممارسات المتبعة في الويبو. وأشار أيضا إلى أن بعض الوفود المراقبة أبدت رغبتها أيضا أثناء المناقشات التي دارت في اليوم السابق في الحصول على تقرير شامل. وأوضح بعد ذلك أن اعتماد تقرير شامل لا يمكن أن يتم إلا من خلال عملية كتابية في حين أن التقرير الموجز يمكن اعتماده في نهاية اجتماع اللجنة التحضيرية. وأفاد بأنه لم يستمع إلى أي وفد يؤيد الحصول على تقرير مفصل سوى وفد واحد، وهو وفد إسرائيل الذي أعرب عن رغبته في الحصول على تقرير شامل. ولكن بعد أن أكد الرئيس ذكر موقف الوفد في التقرير الموجز، سأل الوفد من جديد عن موقفه.

156. وعبر وفد المكسيك عن موقفه إزاء هذه المسألة وهو الإبقاء على الاقتراح الأصلي الذي قدمته الأمانة، أي اعتماد تقرير موجز في اليوم ذاته على أساس أن يذكر موقف إسرائيل في البند 4 من جدول الأعمال، كما قال الرئيس. وأعرب الوفد عن رغبته في تدوين ذلك كي تتمكن اللجنة التحضيرية من اعتماد التقرير الموجز في اليوم ذاته.

157. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) مداخلة وفد المكسيك، معتبرا أن شواغل بلد عضو واحد ستذكر في التقرير الموجز، ومن ثم لا داعي لإعداد تقرير شامل.

158. وأيد وفد بيرو أيضا رأي وفدي إيران (جمهورية - الإسلامية) والمكسيك.

159. وقال وفد إسرائيل فيما يتعلق بالتقرير، إنه نظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء وأن العديد من الوفود المراقبة في نظام لشبونة، والأعضاء في الويبو، عبرت عن رأيها بشكل مختلف، فمن المهم جدا ذكر بيانات الوفد بالكامل في التقرير. وطلب الوفد إعداد تقرير شامل عن الاجتماع.

160. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في التشديد من جديد على طلبه الثابت بإعداد تقرير شامل ومن ثم من المهم جدا ذكر جميع التعليقات التي قدمت. وراح يقول إن آراء كثيرة أعرب عنها في هذا اليوم وأنه يعتقد أن من المهم جدا تسجيل هذه الآراء. وصرح بأنه استمع إلى الكثير من المناقشات عن الشفافية خلال هذين اليومين لذا فإنه يود أن تستمر هذه الروح من الشفافية. وأردف قائلا إنه إذا لزم إعداد تقرير موجز فإنه يرغب في أن يتبع هذه التقرير الموجز تقرير شامل. وشدد الوفد على أهمية مبدأ الشفافية وذكر تعليقات الجميع.

161. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل وأستراليا في تأييد إعداد تقرير مفصل وشامل لاحقا تأييدا شديدا.

162. وذكر الرئيس بأن وفدا طلب من الأمانة في اليوم السابق تقديرا للتكاليف الإضافية التي سيستلزمها إعداد تقرير شامل، وقال إنه يفهم أن الأمانة في وضع يتيح لها ذكر هذه التكاليف. وأعطى الكلمة للأمانة.

163. وأخطر المستشار القانوني للجنة بالأرقام التي قدمتها شعبة خدمات المؤتمرات فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا عما سيقتضيه إعداد تقرير شامل من تكاليف إضافية. ونوه المستشار القانوني عن أن وفد أستراليا أشار في اليوم السابق إلى تقرير من 50 صفحة أعد في عام 1994، أما الأمانة فقدرت أن حجم التقرير 70 صفحة بالنظر إلى حجم البيانات التي أدلي بها خلال اليومين، وبافتراض أن التقرير الشامل سيكون حجمه 70 صفحة تقريبا، فقد أخطرت بأن تكلفة الترجمة وحدها من الإنكليزية إلى اللغات الخمس الأخرى سيبلغ زهاء 72 000 فرنك سويسري، وهي تكلفة ترجمة محضر الجلسات، وأشار إلى أن تكاليف إضافية قد تفرض فيما يتعلق بالنسخ والشرح وخلافه، فإذا قرر اتحاد لشبونة أنه يريد تقريرا موجزا، فستعد الأمانة هذا التقرير وتذكر فيه جميع القرارات المتخذة، أما إذا قرر الاتحاد أنه يريد أيضا تقريرا شاملا وطويلا في مرحلة لاحقة فيمكنها أيضا إعدادها، لكن القرارات المتخذة ستعتمد في هذا اليوم وليس في المرحلة اللاحقة.

164. وقال الرئيس بعد ذلك إن اللجنة التحضيرية علمت التكاليف الإضافية التي من شأن إعداد تقرير شامل أن يقتضيها، ومن الواضح له مع ذلك أن لدى عدد من الوفود رغبة قوية في الحصول على هذا التقرير، إلا أنه أشار إلى أن بعض الوفود قد انتقد اتحاد لشبونة لأنه يتسبب في عجز في الميزانية، وأعرب عن أمله في ألا يلام اتحاد لشبونة على هذه التكاليف الإضافية التي تعزى إلى طلب إعداد تقرير شامل. واقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة التحضيرية في هذا اليوم، كما جرت العادة، التقرير الموجز عن الدورة الذي يحتوي على القرارات التي اتخذتها اللجنة ويبين موقف وفد إسرائيل إزاء القرار. وأشار الرئيس أيضا إلى أن التكاليف الإضافية المترتبة على إعداد تقرير شامل ليست بالقليلة، ومع ذلك لا تزال اللجنة التحضيرية توافق على إعداد تقرير شامل لاحقا واعتماده من خلال الإجراء الكتائبي المعتاد.

165. وحث وفد أوروغواي اللجنة التحضيرية على اعتماد تقرير شامل، كي لا يبدو الأمر وكأنه مجرد اجتماع لا يقدم ولا يؤخر من الأمر شيئا، وقد استحدثت سوابق جديدة ينبغي أن تبين في التقرير. وأعرب الوفد عن رغبته في ذكر شيء آخر أيضا وهو أن حق دولة عضو، وهي إسرائيل، كان محل شك، وخاصة الحق في تقديم اقتراحات على أساس سجل حضورها، ومن غير المقبول في رأيه أن يكون عليها تبرير موقفها أمام سائر الدول الأعضاء كي يحق لها تقديم اقتراحات. وراح يقول إن اللجنة التحضيرية تحدثت عن مفاهيم جديدة من قبيل التوافق ناقص واحد، والتحفظ في حين أن من الواضح أنه اعتراض، والغالبية البسيطة في حين لم ينظم أي تصويت أصلا، وقد تساءل الرئيس، على ما يبدو، عن سيصوت من بين الأعضاء الحاضرين وعددهم 27 عضوا. وأردف قائلا إن هذه المفاهيم جديدة ومثيرة للاهتمام بحيث يلزم التفكير فيها بعناية بالغة. وأبدى الوفد رغبته في ذكر كل هذه الأمور في التقرير بسبب عدد من الحجج التي سمعها ولا يتفق معها. وأردف قائلا إن في هذه المرحلة التي يلزم أن تتوصل فيها الويبو إلى اتفاق وتبدي إشارات عن تغير الأمور داخلها، قررت اللجنة التحضيرية اتباع طريق مختلف وتخطي العديد من المندوبين الذين لديهم أمور مثيرة للاهتمام ليقولها. وقال إنه يطلب من اللجنة التحضيرية اعتماد تقرير شامل يذكر فيه كل شيء لعدم وجود ما يلزم إخفاؤه. وصرح بأن الرئيس قال إن اتحاد لشبونة يعاني من عجز سنوي في الميزانية، لكنه يعاني من عجز في الميزانية منذ البداية، لذا فإن إنفاق القليل من الأموال الإضافية لن يغير من الأمر كثيرا. وأدّ الوفد بأنه يعتقد أن الشفافية والتضامن يكتسيان أهمية قسوى، وأنها يستحقان ذلك. وقال إن الشفافية لا تقدر بثمن من الناحية المالية المحضة.

166. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن بعض الوفود أعربت عن قلقها إزاء العجز الذي يعاني منه اتحاد لشبونة، وأعرب الوفد عن قلقه البالغ مثلا إزاء تحصيل رسوم قدرها 8 000 فرنك سويسري لقاء تخصيص مبلغ 1.6 مليون فرنك سويسري للنفقات خلال الشنائية 2014-2015، وإزاء عدم رغبة الاتحاد تغيير رسومه على مدى 20 سنة. وأردف قائلا إن اتحاد لشبونة هيئة من هيئات الويبو، وبذلك يرى الوفد أن من المهم خاصة احترام رغبة أعضاء الويبو في إعداد تقرير عن هذه الوقائع.

167. وقال وفد إسرائيل إنه مندهش مرة أخرى للطريقة التي اتخذها القرار إزاء البند قيد النظر. وتساءل إن كان من الممكن أن يذكر في التقرير تحفظه على هذا القرار، لأن الوفد يرى حقيقة أن من المهم والبناء إعداد تقرير شامل عن هذا الاجتماع.

168. وأوضح الرئيس أنه على ما يبدو لا يزال يتسبب في الخلط لدى مندوب إسرائيل، وقال إن أي قرار لم يتخذ بشأن شكل التقرير. وقال إنه قدم اقتراحا بأن تعتمد اللجنة التحضيرية، على الرغم من التكاليف الإضافية، تقريرا موجزا خلال الاجتماع، هذا المساء، ثم يعد تقرير شامل نزولا عند طلب بعض الوفود.

169. وشدد وفد المكسيك على أن اللجنة التحضيرية ينبغي أن تستكمل عملها اليوم وتعتمد التقرير الموجز الذي يحتوي على مختلف القرارات المتخذة في هذا اليوم. وأحاط الوفد علما بالاقتراح الخاص بإمكانية قيام الأمانة لاحقا بتجميع مختلف المداخلات في محضر للجلسات، وإن كان هذا ما يريده سائر أعضاء اتحاد لشبونة، فيمكن للوفد الموافقة على هذا الاقتراح

للسماح باعتماد تقرير موجز في هذا اليوم. وتوجه الوفد بالشكر إلى الرئيس على كل ما بذله من جهود وأعرب عن رغبته في الشناء على ما قام به من عمل بروح منفتحة للغاية. وصرح بأنه يعتقد أن الرئيس أدار الاجتماع بطريقة فيها التزام صارم بالإجراءات المتبعة.

170. وتوجه الرئيس بالشكر إلى وفد المكسيك لإبداء المرونة إزاء مسألة إعداد التقرير الشامل، بالإضافة إلى التقرير الموجز، كما شكره على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليه.

171. وأيد وفد اليابان محضر الجلسات تأييدا كاملا. وأشار إلى أن القرار قد اتخذ لسوء الحظ بطريقة استثنائية. والتفت إلى ما قاله الرئيس في بيانه عن عجز الاتحاد، وأعرب عن قلقه البالغ لأن ما حدث في هذا اليوم سيكبد المنظمة عجزا من المنظور المؤسسي. وأضاف أن اللجنة التحضيرية عليها أن تسجل ما حدث في هذا اليوم في محضر الجلسات الذي يؤيد الوفد إعداده تأييدا كاملا.

172. وأيد وفد بنما بيان وفد باراغواي تأييدا كاملا، وأبدى رغبته في تهنئة أعضاء الاتحاد على اتخاذ قرارات بغالبية مفترضة. وقال إن من اللازم حقيقة أن ينظر الأعضاء في الطريقة التي سيؤثر بها ذلك الأمر في سائر الأنشطة التقنية في هذه المنظمة.

173. وقال الرئيس إن اللجنة التحضيرية تحظى بالتأييد لاعتماد تقرير موجز هذا المساء، ومن ثم اعتماد محضر شامل للجلسات لاحقا باتباع الإجراءات المعتادة. ودعا الأمانة إلى توضيح الطريقة التي ستعد بها التقرير الموجز والتقرير الشامل وتعرضها على اللجنة التحضيرية والطريقة التي يُعتمد اعتمادها بها.

174. وصرح المستشار القانوني بأن الفريق العامل التابع لاتحاد لشبونة سيجتمع على الساعة 3 من مساء هذا اليوم لاعتماد التقرير. وستعكف الأمانة على تجهيز تقرير اللجنة التحضيرية كي يُعتمد بعد أن يعتمد الفريق العامل تقريره، أي على الساعة 4 مساء تقريبا. وتحدث المستشار القانوني عن التقرير الشامل وقال إن الأمانة ستنتشر مشروع التقرير على الموقع الإلكتروني في 1 ديسمبر 2014، وستدعو أعضاء اتحاد لشبونة والمراقبين فيه إلى إرسال أية تعليقات في موعد أقصاه 1 يناير 2015، ومن ثم سيُفترض اعتبار التقرير مُعتمدا بعد ذلك بفترة وجيزة. وفي أي حال ستكون الأمانة اعتمدت القرارات الخاصة بأعمال اللجنة التحضيرية هذا المساء. وأفاد المستشار القانوني بأن التقرير الشامل يقصد به الاحتواء على محضر المناقشات والبيانات التي أدلت بها الوفود.

175. وذكر المستشار القانوني أيضا أن اللجنة التحضيرية ليس لديها أية ضمانات بأن يتاح التقرير الموجز الذي سيعتمد هذا المساء بجميع لغات الأمم المتحدة الست، إلا أن الأمانة ستترسله للترجمة في أسرع وقت ممكن، وقد وعدت بأن تكون النسخة الإنكليزية جاهزة قبل موعد الاعتماد، لكنها لا يمكن أن تعد بأن تكون النسخ باللغات الأخرى جاهزة. وراح يقول إن الأمر يتوقف على سرعة ترجمته، واعتذر عن ذلك الأمر المزج الذي يعزى إلى عدم اتخاذ القرارات إلا منذ دقائق قليلة.

176. وتوجه الرئيس بالشكر إلى المستشار القانوني على توضيح الجوانب العملية لإعداد التقريرين واعتمادهما، وبذلك قال إنه يفهم أن اعتماد التقرير الموجز سيجري على الساعة 4 مساء تقريبا.

177. وتساءل وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تكلفة إعداد تقرير شامل، وأعرب عن رغبته في التصريح بأنه ليس في وضع يسمح له بالموافقة على إعداد تقرير شامل للجنة التحضيرية في هذه المرحلة. وراح يقول إن عليه أن يستشير العاصمة ومثله الدائم على أن يعرب عن موقفه هذا المساء.

178. وأحاط الرئيس علما على النحو الواجب ببيان وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، وقال إن العمل يقتضي أن تعد اللجنة التحضيرية تقريرا شاملا، بالإضافة إلى التقرير الموجز، رهنا بتوضيح إيران (جمهورية - الإسلامية) لموقفها. واختتم

الرئيس بعد ذلك أعمال الجلسة وقال إنها ستستأنف على الساعة 4 تقريبا، عقب اختتام الجلسة العاشرة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة مباشرة.

179. ورحب الرئيس بعودة اللجنة التحضيرية إلى الاجتماع للنظر في البند 7 وهو اعتماد التقرير ومشروع التقرير، الوارد في الوثيقة LI/R/PM/6 Prov. واعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع التقرير عقب إجراء بعض التغييرات التحريرية. ويرد التقرير المعتمد في الوثيقة LI/R/PM/6.

180. وانتقلت اللجنة التحضيرية بعد ذلك إلى البند الأخير من جدول الأعمال، وهو اختتام الدورة

181. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الرئيس ونائبه على عملهم الممتاز. وقال إنه يرى أن الظروف التي سادت هي التي لم تكن عادية وليست الإجراءات، وبذلك فإن اللجنة التحضيرية كان عليها أن تتناول هذه الظروف وقد قامت بذلك بالتأشبي مع القواعد والإجراءات والتقاليد السارية في الويبو. وأعرب عن أسفه على تحقيق توافق بين جميع الوفود على مشروع النظام الداخلي دون وفد واحد، لكنه يؤمن إيمانا راسخا بأن المؤتمر الدبلوماسي سيعتمد، من خلال الحوار المتواصل في الشهور المقبلة، النظام الداخلي الموصى به كي ينجح المؤتمر الدبلوماسي ويحقق حصائل إيجابية في جدول أعمال الويبو التقني. وصرح الوفد بأنه لا يزال جاهزا للعمل مع جميع أعضاء اتحاد لشبونة وغير الأعضاء فيه بطريقة شفافة وشاملة وبناءة.

182. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت وفدا من الخبراء إلى جنيف هذا الأسبوع، بأمل كبير لاغتنام ما تراه فرصة تاريخية لمراجعة نظام لشبونة المعروف على أعضاء الويبو. وقال الوفد إنه يعتبر هذا المسار طريقة لتقليص الفروق بين الأنظمة المختلفة لحماية البيانات الجغرافية من خلال نظام إيداع عالمي. وصرح بأن ما أسعده هو الاهتمام العالمي العام باغتنام هذه الفرصة الذي تجلى في حضور الزملاء من جميع أنحاء العالم والتعبير عن آرائهم، وهم متفقون على أهمية اتسام المسار التقني بالمساواة. ومع ذلك قال الوفد إنه اكتشف أن آماله في العمل داخل الفريق العامل من أجل إيجاد حلول جماعية وبناءة تضاءلا كبيرا لأن أعضاء اتحاد لشبونة لم يشركوه الحماس بشكل واضح، بالرغم من الهدف الذي ذكره في إيجاد هذه الحلول. وتطرق الوفد إلى المناقشات التي دارت في اليوم السابق وفي هذا اليوم باعتبارها إشارة جلية على أن أي شمول شهده خلال اجتماعات الفريق العامل لم يعد ممكنا من الناحية الواقعية. وراح يقول إن أعضاء لشبونة الذين تحدثوا هذا الأسبوع إن كانوا أبدوا المرونة، لربما انتقلت هذه المحادثات البناءة من الفريق العامل إلى المؤتمر الدبلوماسي، لكنه الآن يرى أن الافتتاح الذي عكف على تقاسمه خلال اجتماعات الفريق العامل لن يتاح خلال المؤتمر الدبلوماسي. وأردف قائلا إنه سيحظى في المؤتمر الدبلوماسي بوضع على ما يبدو أقل من الوضع الذي يحظى به بفصته مراقبا في الفريق العامل وحتى أقل من وضع الدول غير الأعضاء في الويبو الذين يطلق عليهم اسم الوفود الخاصة. وقال إنه سيلزمه التشاور مع العاصمة ومع الزملاء الذين يشاركونه الفكر لتحديد التزاماته المقبلة في هذا المسار، كما سيلزمه النظر في الطريقة التي سيستجيب بها لهذه الحصيلة غير المقبولة من مجموعة صغيرة وحصرية من البلدان التي اتخذت قرارا سيؤثر في مصالح جميع الأعضاء في الويبو. وأضاف أنه سيلزمه النظر في الطريقة التي ستؤثر بها هذه الحصيلة وهذا المسار الخبيث للأمل في أصحاب المصالح في البيانات الجغرافية وأصحاب العلامات التجارية والدوائر الصناعية التي تعتمد على الأسماء المشتركة في بلده. وصرح الوفد بأنه يخشى من السابقة التي وضعها هذا اليوم 19 عضوا من أعضاء اتحاد لشبونة، وهي مجموعة ضئيلة من أعضاء الويبو. ومضى يقول إنه لا يفهم ببساطة الطريقة التي انتقل بها اتحاد لشبونة من عدم التوافق إلى الاتفاق على النظام الداخلي من دون المرور بأية خطوات إجرائية. وعلى الرغم من تكرر المطالب بتوضيح الأسس القانونية لاتخاذ خطوة غير مسبوقه كهذه من وضع لا توافق فيه إلى التوصل إلى اتفاق مفاجئ في الاتحاد، ولم يُقدم قط رد مناسب على هذا التساؤل. وبالتالي فإن ما يمكن للوفد استنتاجه هو إنه إذا لا يوجد توافق في الآراء فلا يوجد قرار. وأفاد بأنه لا يمكنه تأييد مقارنة في الويبو بحيث لم يمكن تحقيق توافق في الآراء، ورغم ذلك أعلن الرئيس التوصل إلى اتفاق مفترض بتسجيل المداخلات التي أجريت خلال النقاش بالتغاضي عن النظام الداخلي وعن الاعتراض المتكرر من عضو من

الأعضاء وعن طلبات الحصول على توضيحات إجرائية من المستشار القانوني. وقال إن هذه الممارسة ما هي إلا تعديا على التزام الويبو الدائم والمتأصل بتحقيق التوافق في الآراء على أساس الحوار البناء واتخاذ القرارات على نحو تعاوني، ولا مبرر لها في القواعد الإجرائية أو الممارسات السابقة أو الممارسات المشتركة.

183. وأعرب وفد الأرجنتين عن قلقه البالغ إزاء الطريقة التي تدار بها اللجنة التحضيرية والطريقة التي تتخذ بها القرارات دون احترام موقف عضو من أعضاء اتحاد لشبونة ودون احترام القواعد – أي باتخاذ القرارات دون التوصل إلى توافق في الآراء، كما يجري بطبيعة الحال في الويبو، وقال إنه يرى إن هذا الأمر نزع الشرعية عن المسار ووضع سابقة خطيرة ستشعر المنظمة بمرتها بعواقبها. وصرح الوفد بأنه إذ يواجه هذا الموقف، فإنه سيدرس التدابير المتاحة أمامه ليتخذها.

184. وانضم وفد الاتحاد الأوروبي إلى وفد الجمهورية التشيكية في تهنئة الرئيس على عمله الممتاز في رئاسة اللجنة التحضيرية، ولل فريق العامل أيضا في بداية الأسبوع. وصرح بأنه يهتم اهتماما كبيرا بالحصيلة الناجحة التي ستتحقق في مراجعة اتفاق لشبونة خلال المؤتمر الدبلوماسي، ما سيؤدي إلى تنقيح الاتفاق بإطار قانوني معدّل ونطاق أوسع للتطبيق بما في ذلك إمكانية انضمام المنظمات الحكومية الدولية من قبيل الاتحاد الأوروبي. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة دولية نشط جدا في مجال البيانات الجغرافية، ويهتم اهتماما واضحا باغتنام هذه الفرصة. وراح يقول إن جميع الوفود أتيحت لها الفرصة، خلال مسار المراجعة على مدى السنوات القليلة الماضية، للتعبير عن آرائها وقد أجرت التعديلات بطريقة شاملة وشفافة. وصرح بأن القرارات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية تضمن أن تسود هذه المقاربة المنفتحة والشفافة أيضا في التحضير للمؤتمر الدبلوماسي وتنظيمه. وبالتالي فإن الوفد تحدوه الثقة في أن يتمكن المؤتمر الدبلوماسي من اعتماد اتفاق لشبونة المنقح الذي سيجذب المزيد من الأعضاء المحتملين ومن ثم يمكن أن يضحى عن حق صكا عالميا شاملا في أسرة الويبو بطائفة أعضائها العريضة.

185. وانضم وفد إيطاليا إلى البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية. وتوجه بالشكر إلى الرئيس ونائبيه على الطريقة الممتازة في إدارة دورة الفريق العامل واللجنة التحضيرية الأخيرة. وقال إن اللجنة التحضيرية اتخذت اليوم قرارا مهما جدا يتماشى تماما مع قواعد الويبو وإجراءاتها، وستؤدي هذه القرارات إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي في عام 2015. وكما قال من قبل، فإن المسار اتسم بالشمول والشفافية، بحيث أوليت اقتراحات الدول المراقبة الأهمية الواجبة ولاقت الترحيب من أعضاء اتحاد لشبونة. ومضى يقول، كما قال مررا من قبل، إنه يؤمن بأنه من دون الخروج عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، من الممكن عقد مؤتمر دبلوماسي شامل وتشاركي تُسمع فيه آراء جميع الدول – الأعضاء والمراقبة في اتحاد لشبونة. واستطرد قائلا إنه مستعد في الشهور المقبلة، وعند عقد المؤتمر الدبلوماسي، للاستماع إلى آراء الدول المراقبة في المسائل الموضوعية العالقة والاستماع إلى اقتراحاتها والنظر فيها، بما يمكنها من الانضمام بشكل كامل إلى المعاهدة الجديدة.

186. واتفق وفد جمهورية كوريا مع مداخلتي وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين.

187. وقال وفد شيلي إنه شارك على نحو بناء في دورات الفريق العامل، مقدا الاقتراحات، وهو حق مكفول لأي عضو من أعضاء الويبو، بهدف التوصل إلى اتفاق في المستقبل يبين الوقائع والممارسات الجديدة على أساس رؤية مشتركة. وصرح بأنه خلال دورة اللجنة التحضيرية قدم مع سائر البلدان اقتراحا يرى أنه سيساعد على إضفاء هذه الروح على الممارسة في المؤتمر الدبلوماسي المقبل الذي سيتخذ فيه القرار النهائي. ومضى يقول إن ما يبعث على الأسف أن الاقتراح لا يحظى بدعم الاتحاد ولا يتيح الفرصة لاستطلاع البدائل التي يمكن أن تبين آراء جميع الوفود. وأخيرا قال الوفد إن قرارا قد اتخذ دون التوصل إلى توافق في الآراء. وصرح بأنه يرى أن هذا الوضع يتسبب في عجز مؤسسي بل ويؤثر أيضا، كما قال أحد الوفود، في الثقة وهي عنصر أساسي من عناصر المنظمة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن هذا هو الإجراء المتبع في حين تمر التعددية وخاصة العمل الجاري في المنظمة بوقت عصيب.

188. وتوجه وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالشكر إلى الرئيس ونائبيه على عملهم العظيم وعلى قيادتهم القديرة للفريق العامل واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي. وقال إنه لطالما بذل جهودا مفضية لتشجيع جميع الدول المعنية على المشاركة في دورات الفريق العامل بفعالية. وصرح بأن المفاوضات التي جرت في الفريق العامل اتسمت بالشمول والشفافية. وقال إن الوفود المراقبة في وضع يسمح لها بالمشاركة في المداولات، وعليه فإنه يرغب في تشجيع جميع أعضاء الويبو على المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي الذي قررت عقده اللجنة التحضيرية وفقا للقانون الدولي واتفاق لشبونة أيضا.

189. وأيد وفد تونس البيانات التي أدلت بها وفود الجمهورية التشيكية والاتحاد الأوروبي وإيطاليا وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس على الطريقة الحكيمة والمهنية التي رأس بها المناقشات خلال الاجتماع.

190. وتوجه وفد فرنسا بالشكر إلى الرئيس على كل ما بذله من جهود خلال هذا الأسبوع في الفريق العامل واللجنة التحضيرية. وقال إنه ملتزم بتحقيق نتائج في هذا الأسبوع. إلا أنه على نحو مفاجئ عرض عليه بديل منذ أسبوعين، وكان الخيار متاح أمام إما المضي قدما أو العودة إل نقطة البداية، وعبر عن بالغ امتنانه لأنه استطاع الإسهام في المضي قدما بالمسار. وراح يقول إنه سيواصل التقدم في هذا الاتجاه، وقال إنه يود أن يشارك المراقبون في ذلك وإنهم سيستطيعون تقديم المزيد من التعليقات والاقتراحات. وأفاد بأنه يعتقد أن الرئيس التزم بالإجراءات التزاما تاما، وكما أوضح المستشار القانوني للويبو، فقد وقعت ظروف استثنائية دفعت اللجنة التحضيرية إلى اعتماد هذا الإجراء الاستثنائي. وأردف قائلا إن وفدا من الوفود قدم اقتراحا قبل المناقشات بأسبوعين، لكنه لم يتوجه إلى سائر أعضاء اتحاد لشبونة وعددهم 27 عضوا لمناقشة المسألة ومحاولة توضيح الاقتراح لهم واقناعهم بصدقه وبسيادة مقاربتهم. وتوجه الوفد بالشكر إلى الرئيس مجددا على الطريقة التي رأس بها المناقشات، وأعرب عن رغبته في التأكيد مجددا على عزمه السياسي على مواصلة المضي قدما بالمسار، وفي التأكد من تمكن جميع الأعضاء المراقبين في المنظمة والاتحاد من المشاركة على نحو بناء في المقاربة المؤدية إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي.

191. وعبر وفد المكسيك عن شكره للرئيس على كل ما قام به من أعمال وجهود خلال مختلف اجتماعات الفريق العامل واللجنة التحضيرية. وأيد ما قالته وفود الجمهورية التشيكية وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وفرنسا في هذا الصدد. وقال إن اللجنة التحضيرية اتخذت القرارات على أساس القواعد المطبقة و باحترام مبادئ القانون الدولي المكرسة في اتفاقية فيينا واتفاق لشبونة احتراما كاملا. وأفاد بأن هذه هي المبادئ الأساسية للمنظمة. وأكد الوفد من جديد على روح الانفتاح التي أبدتها أعضاء الاتحاد وخص بالذكر الممارسة التي جرت أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية.

192. وتوجه وفد الجزائر بالشكر إلى الرئيس مرة أخرى على الطريقة التي قاد بها المناقشات أثناء اللجنة التحضيرية. وقال إنه يؤيد القرار الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في الموضوع قيد النظر، وإن كان لا يؤيد المسار المتبع. وقال إن هذا المسار في رأيه لم يُحترم في جميع الأوقات، كما كان يقتضي الأمر، وهو يقصد بذلك الإجراءات المتخذة. وأردف قائلا إن وفدا من الوفود قال إن التوافق في الآراء لم يتحقق، ما يعني أن التوافق في الآراء لم يتحقق، وهي حقيقة في الويبو كما هي حقيقة في أي مكان آخر. وراح يقول إنه يرى أن الاجتماع أعاد رسم بعض الحدود وإنه بصفته وفدا ليس سعيدا في الحقيقة بالتقيد بهذه الحدود. وأعرب عن رغبته في توضيح أنه تلافي عن قصد أخذ الكلمة خلال المناقشات عن النظام الداخلي التي يجب أن تنظم المؤتمر الدبلوماسي. وقال إنه لطالما فضل الحصول على تعليقات واقتراحات من المراقبين خلال عمل الفريق العامل، لذا فإنه لم يرغب أن يُقرن موقفه بأي موقف يجد من عمل الويبو أو يقصره على دورات خاصة، وأفاد بصفته وفدا بأنه من الأعضاء الذين يرغبون في اتباع مقاربات منفتحة وشاملة عند قيام الويبو بأعمالها.

193. وأعرب وفد بلغاريا عن رغبته في الانضمام إلى كل من سبقه في تهنئة الرئيس على إدارة الاجتماع واجتماع الفريق العامل بطريقة ممتازة. وقال إن الرئيس استطاع أن يبين للجنة التحضيرية أن القانون يسود والقواعد تسود في نهاية المطاف لأنه حاول قراءة النظام الداخلي في الويبو ولم ير عبارة توافق الآراء في أي موضع. وأفاد بأن توافق الآراء عبارة حسية تسعى

اللجنة التحضيرية إلى التوصل إليها دائماً، فإن لم يتم التوصل إلى التوافق في الآراء فتطبق قاعدة الأغلبية. ولكل من قال إن الإجراءات لم تتبع، فإنه يرى أن الإجراءات اتبعت عن كسب وفقاً للقانون الدولي واتفاقية فيينا ووفقاً لقواعد الويبو واتفاق لشبونة، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس مرة أخرى على ذلك. وتوجه بالشكر إلى الأمانة على كل ما قدمته إلى الفريق العامل من وثائق ودعم، وإن كان ذلك محدوداً أيضاً، وقال إن بفضل عمل الأمانة حققت اللجنة التحضيرية نتائج جيدة، وأنه سيذهب إلى المؤتمر الدبلوماسي عاقداً الأمل في خروج نظام لشبونة بشكل مختلف في المستقبل بحيث يكون جذاباً للعديد من البلدان الأخرى التي ليست أعضاء بعد في اتحاد لشبونة.

194. وتوجه وفد بيرو بالشكر إلى الرئيس وأعضاء الويبو الذين شاركوا في الاجتماع دون تفرقة. وقال إن الهدف واضح وأن الاجتماع حقق الآن حصيلة ناجحة.

195. وعبر وفد أستراليا عن قلقه البالغ إزاء بعض الأحداث التي وقعت والبيانات التي أدلى بها في سياق أعمال اللجنة التحضيرية. وقال إنه لا يرغب في تكرار كل التعليقات المتعلقة بالطريقة التي اتخذت بها القرارات في الاجتماع، وقال إنه يشدد من جديد على قلقه البالغ وأنه ينضم إلى البيانات التي أدلت بها وفود الأرجنتين وشيلي والجمهورية الكورية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدلى بالعديد من البيانات عن الشمول والشفافية، وقدمت تعليقات أيضاً عن المشاركة في وقت متأخر في الفريق العامل في محاولة لخطف المسار. وقال الوفد فيما يتعلق بهذه البيانات ومفهوم الشمول، إن أستراليا تود أن تذكر بأنها اغتتمت الفرصة للمشاركة في أعمال الفريق العامل التابع لاتحاد لشبونة منذ عدة جلسات وقدمت بعض الإسهامات البناءة للغاية – من وجهة نظرها. وقد أبرزت هذه الإسهامات درجة كبيرة من المرونة في سياق المناقشات الأوسع نطاقاً عن المسألة قيد النظر. وقال الوفد إن مشاركته جاءت بحسن نية طوال هذه الفترة وانطوت على إرسال مندوبين من العاصمة، من أقاصي الأرض، بتكاليف وجهود هائلة. وأفاد بأنها قدمت هذه الإسهامات وهي لديها الانطباع بأن المسار سيكون شاملاً بل وبأن الحصيلة أيضاً ستكون شاملة. ومضى يقول إن الأحداث التي وقعت في اليوم السابق وفي هذا اليوم تشير على ما يبدو إلى أن الوفود لديها فهم مختلف للغاية لمفهوم الشمول. وعبر الوفد عن قلقه لأن بعض التعليقات والاستنتاجات التي قدمت هذا الأسبوع، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة، يصعب توفيقها مع روح الانفتاح والشمول المعرب عنها.

196. وقال وفد اليابان إن أحد الردود على السؤال المطروح لا يزال غير واضح في عقله، وبهذه الطريقة استطاع الرئيس التوصل إلى قرار دون وجود توافق في الآراء في هذه المنظمة القائمة على التوافق في الآراء.

197. وشكر الرئيس جميع المشاركين على عملهم المضيء، والمكتب الدولي على تحضير الاجتماع بطريقة شاملة وفعالة وكذلك على ما قدمه من مساعدة خلال الاجتماع. وشكر أيضاً المترجمين الفوريين على مساعدتهم وكذلك على صبرهم ومرونتهم. وأعلن عن اختتام أعمال اجتماع اللجنة التحضيرية.